المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص سياسات الدفاع والأمن

مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموضوع

التنافس الجزائري – المغربي و السعي لريادة المنطقة المغاربية

(1962 -2011)

إعداد الطالب:

زاوي رابح

إشراف الأستاذ:

د. مرواني عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة

أ / مسيح الدين تسعديت .....رئيسا.....أستاذة محاضرة - ب - (م و ع ع س)

أ / مرواني عبد الحميد .....مشرفا ومقررا.....أستاذ محاضر - أ - (م و للإدارة)

أ / ربيج علي .....عضوا مناقشا.....أستاذ محاضر – أ – (م و ع ع س)

أ / خواص مصطفى ..... عضوا مناقشا.... .....أستاذ مساعد – ب – (م و ع ع س)

السنة الجامعية: 2011-2012

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح والدي (رحمه اللّه)

إلى أّمي الغالية

إلى جميع أفراد العائلة

إلى جميع الأصدقاء

زاوي رابح

شكر و تقدير

كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عبد **الحميد مرواني** على قبوله الإشراف على تأطيري ، وعلى دعمه و نصائحه و توجيهاته القيمة طوال فترة إنجاز هذا العمل المتواضع.

الشكر و التقدير إلى الأستاذ **شريف دريس** على الدعم والمساندة.

وكل التقدير و الإحترام إلى أستاذتي المحترمة **دامية سكينة** على المتابعة والتشجيع الدائم.

و الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

زاوي رابح

ملخص المذكرة :

يقول الزعيم الألماني أوتون فان بسمارك Otto Van Bismarck: " كل شيء قابل للتغيير بين الدول إلا الجغرافيا" [1]، و بإسقاط هذه المقولة على واقع المغرب العربي، نجد أن جغرافية هذه المنطقة الإستراتيجية و التي كان من المفترض أن تكون عاملا موحّدا لبلدانها تحولت بفعل مشاكل حدودية و إستراتيجية ومطالب ترابية إلى مصدر للتوتر والنزاع بين الدول المشكلة لهذا الفضاء الإقليمي، و هو الأمر الذي ينطبق على علاقات أهم دولتين في المنطقة : الجزائر والمغرب .

ساهمت مجموعة من الخلفيات التاريخية المرتبطة بالتنافس والصراع التاريخي الذي كان سائدا بين الدولتين حتى قبل بروز الدولتين بالشكل الحالي ، وخلفيات إستراتيجية مرتبطة بنظرة وتصور كل طرف إلى الفضاء المغاربي المشترك، إلى جانب تملك البعض النزعة القيادية وروح الزعامة، إضافة إلى الخلفيات الاقتصادية ، كل هذه العوامل ساهمت في نقل العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب من حالة التوافق والهدوء إلى حالة الصدام والتنافس .

إن البحث في حالة التنافس السائدة بين الجزائر والمغرب بقدر ما هي مفيدة لهما في حالة توجيهه نحو الناحية الإيجابية ، هي حالة سلبية في الجانب الأخر خاصة مع تركيزه على تحقيق مصالح ضيقة للبلدين والعمل على إلحاق أكبر ضرر بالطرف المنافس ، وفي الحالة الجزائرية - المغربية فإن جو التنافس هو المهيمن على علاقات البلدين، وهو الأمر الذي يبدو بوضوح أثناء التطرق إلى أهم مظاهر هذا التنافس ودراسة تأثيرات هذا الوضع على العلاقات الثنائية وعلى الأوضاع المغاربية.

و لا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة التنافس الجزائري- المغربي بمعزل عن البيئة الدولية ، و إستمرار حالة الإستقطاب الدولي الناتج عن الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة المغرب العربي، وهو الأمر الذي يجعلها م تعيش حالة من التنافس والتوتر الداخلي ولعبة التوازن المنتهجة من طرف الدول الكبرى إتجاه دول المنطقة (خاصة الجزائر والمغرب) في سعيها لتعظيم مكاسبها الإقتصادية والإستراتيجية ، ومع إستمرار القضايا الخلافية بين البلدين فإن الوضع مرشح للبقاء على نفس الحالة إلى غاية التوصل لحل توافقي يرضي الطرفين ويقلل من حدة الخلاف السائد بينهما .

الكلمات المفتاحية : الجزائر ، المغرب ، العلاقات الجزائرية – المغربية ، التنافس ،الصحراء الغربية ،المغرب العربي ، الريادة المغاربية .

[1] زكي مبارك ، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية – الجزائرية** ، الرباط : دار أبي الرقراق للطباعة والنشر ، 2007 ، ص. 313.

Résumé du Mémoire :

Selon Otto Van Bismarck «Tout est modifiable entre les nations, sauf la géographie». Cela voudrait – il dire que l'Algérie et le Maroc sont condamnés à coopérer ?

Lorsque nous évoquons la question de Maghreb arabe, nous estimons, en effet, que la position géographique de ces deux Etats devrait constituer ces facteurs d'unification et non pas de discorde, comme c'est le cas aujourd'hui.

Bien que les discours tendent à encourager l'édification d'un « Grand Maghreb Arabe », la réalité, ou du moins la pratique, montrent que la rivalité l'emporte largement sur la coopération. En témoigne, notamment, la fermeture de la frontière des deux pays- Pourtant, a l'heure des grands ensembles, et face a la mondialisation, l'intégration maghrébine impulse par une démarche commune des deux plus grands pays du Maghreb, constitue une nécessité impérieuse, compte tenu des répercussions positives que cela engendrerait.

L'étude de la rivalité Algéro – Marocaine ne peut être appréhendée sans tenir compte de l'environnement international qu'aucun pays ni ensemble géopolitique ne peut ignorer.

L'effort de guerre que développent les deux pays ne devrait - il pas laisser la place a une politique de coopération véritable , qui ferait du développement et de l'intégration maghrébine la pierre angulaire des rapports entre les deux Etats que tout devait rapprocher et dont la complémentarité pourrait être exploitée a bon excient ?

Mots-clés: Algérie, Maroc, la rivalité Algéro-Marocaine, la région maghrébine, Sahara occidental, leadership maghrébin.

Summary:

According to Otto Van Bismarck “Everything is changeable between nations except geography”. When we talk about the Arabic Maghreb matter, normally we think that its geographical position (location) should be a unifying factor for its nations, but nowadays it is seen as a source of unrest and conflict. This fact implies on the relations between Algeria and Morocco.

In fact there are some historical reasons which have backgrounds related 0f the rivalry and competition between the two countries, strategic factors connected with the perception of each part (Algeria and Morocco) to the leadership of the Maghrebian area as well as economic causes that lead all to the change of the relationship between them from a state of calmness and coincidence into a state of rivalry and competition.

From what appears to us, the atmosphere of competition between Algeria and Morocco can be useful and beneficial if we take it in a positive way. On the other hand, it is useless and negative if we focus this rivalry on realizing narrow benefits and striving hard to make the other part affected by big losses and damages. In reality and unfortunately this state is taking the second negative way.

Actually we can no longer study the Algero-Moroccan rivalry in isolation from the international environment and attraction played by the geographical importance of the Maghrebian area. Moreover this fact makes this zone live a state of internal conflict and competition as well as the play of balance practiced by the great powers vis-à-vis Algeria and Morocco in order to exalt its strategic and economic benefits.

So, as long as the graph of Algero-Moroccan relations increases on the one hand and decreases on the other hand as well as the continuation of dispute matters between them especially what concerns Western Sahara, as a result the state of tension and unrest will keep rising more and more awaiting for a realistic reconciliation.

Keywords: Algeria, Morocco, the Algero-Moroccan rivalry ,Maghrebian area.

فهرس المحتويات :

إهداء

شكر وتقدير

ملخص الموضوع بالعربية

ملخص الموضوع بالفرنسية

ملخص الموضوع بالإنجليزية

مقدمة

الفصل الأول : الجزائر- المغرب طرفي معادلة التنافس المغاربي.....09

المبحث الأول: الجزائر – المغرب..الإمكانات والأدوار.....09

المطلب الأول : المؤهلات الجزائرية والمغربية على المستوى المغاربي.....09

1- المؤهلات الطبيعية.....09

2- المؤهلات الإقتصادية.....11

3- المؤهلات السياسية.....14

المطلب الثاني: الدور الجزائري والمغربي على المستوى المغاربي والإقليمي.....14

1- الجزائر.....14

2- المغرب.....17

المبحث الثاني: تطور العلاقات الجزائرية المغربية من 1962 إلى 2011.....21

المطلب الأول : من 1962 إلى 1989 (من الصدام العسكري إلى إعلان تأسيس الإتحاد المغاربي).....21

المطلب الثاني: من 1989 إلى 1999 (إستمرار حالة المد والجزر في العلاقات بين البلدين).....23

المطلب الثالث: من 1999 إلى 2010 (التحول في القيادات السياسية و ديناميكية العلاقات الثنائية).....24

خلاصة الفصل الأول.....27

الفصل الثاني : خلفيات ومظاهر التنافس الجزائري – المغربي.....29

المبحث الأول : خلفيات التنافس الجزائري – المغربي.....30

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية.....30

المطلب الثاني: الخلفيات السياسية- و الإستراتيجية.....33

المطلب الثالث: الخلفيات الإقتصادية.....38

المبحث الثاني : مظاهر التنافس الجزائري – المغربي.....41

المطلب الأول: مظاهر ذات طبيعة عسكرية وأمنية.....41

1- سباق التسلح بين الجزائر والمغرب.....41
1.1.معطيات حول سياسة التسلح لكل من الجزائر والمغرب 44
1.1.1.المملكة المغربية.....44
1.1.1.1. الإنفاق العسكري للمملكة المغربية.....45
2.1.1.1. أهم الصفقات العسكرية للمملكة المغربية.....48
2. الجزائر 50
1.2. اللإنفاق العسكري للجزائر 50
2.2.أهم الصفقات العسكرية التي قامت بها الجزائر.....53
المطلب الثاني: مظاهر ذات طبيعة سياسية و دبلوماسية.....56
1. قضية الصحراء الغربية وحق تقرير المصير.....56
2. التحرك الدبلوماسي للجزائر والمغرب في إفريقيا.....63
3. الدبلوماسية الروحية مجال من مجالات التنافس الجزائري – المغربي.....69
4. الربيع العربي و الإصلاحات السياسية في الجزائر والمغرب.....71
المطلب الثالث: مظاهر ذات طبيعة إقتصادية.....75
1. إستقطاب الإستثمارات الأجنبية.....75
2. السياحة كمجال من مجالات التنافس الجزائري – المغربي.....81
خلاصة الفصل الثاني 85
الفصل الثالث : إنعكاسات التنافس الجزائري – المغربي و سيناريوهاته المستقبلية.....87
المبحث الأول : إنعكاسات التنافس الجزائري – المغربي على الفضاء المشترك.....88
المطلب الأول: إنعكاسات التنافس على المستوى الثنائي.....88
1. التوترات العسكرية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين 88
2. المنازعات المترتبة عن قطع العلاقات بين البلدين 90
3. ضعف التنسيق الأمني و إرتفاع نسبة التجارة غير الشرعية.....91
المطلب الثاني : إنعكاسات التنافس على المستوى المغاربي..... 92
المطلب الثالث: إنعكاسات التنافس على المستوى الإقليمي.....94
المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية للتنافس الجزائري – المغربي.....96
المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي (إستمرارية الوضع الراهن) 97
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي(نحو حوار جزائري –مغربي).....101

المطلب الثالث: السيناريو التحولي (التوجه نحو صدام جزائري – مغربي).....105
خلاصة الفصل الثالث 108
الخاتمة.....110
كرونولوجيا العلاقات الجزائرية المغربية (1962 – 2011)
قائمة المراجع
قائمة الملاحق

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإنفاق العسكري للمملكة المغربية في الفترة من 1999 – 2011 (مليون دولار)	**45**
02	تجارة السلاح المغربية مع أهم الدول و قيمة هذه التجارة ب مليون دولار	**49**
03	أرقام عن الإنفاق العسكري للجزائر في الفترة من 1999- 2011 (مليون دولار)	**52**
04	حجم الواردات الجزائرية من الأسلحة التقليدية (2004-2008) (مليون دولار)	**53**
05	توقعات مؤسسة ضمان لتدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر والمغرب خلال عام 2011 ب مليون دولار	**78**
06	عدد السياح الذين زاروا المغرب خلال عام 2011 مع تبيان دولهم	**82**

مقدمة

1- التعريف بالموضوع :

يتناول هذا البحث دراسة للتنافس الجزائري-المغربي و سعيهما لتزعم منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة،والعمل كذلك على إستنباط مجالات التنافس بين سياستي كل من الجزائر والمغرب خلال هذه الفترة.

وقد تم تحديد فترة ما بعد إستقلال البلدين (1962) لكونها تجسد أكثر عناصر هذا البحث و إشكاليته ، وبحكم الخصوصيات الإستراتيجية لهذه الفترة التي عرفت تنافس القوى الدولية (المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية) ، و بروز مؤشرات تنافس جزائري - مغربي على مراكز النفوذ والمصالح الإقليمية ،والإستراتيجية منها و الإقتصادية سواء في منطقة المغرب العربي أو حتى في منطقة الساحل الإفريقي .

وإذا كان الموضوع ينطلق من فرضية بداية هذا التنافس في منطقة ذات أهمية إستراتيجية هامة ،فإن طبيعة الدراسة تقودنا إلى القيام بتحليل مقارن لسياستي كل من الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي،ومن ثم تحديد هوامش التوافق والتنافس بين السياستين على المستويات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

2- أهمية الموضوع :

يمكن إرجاعها إلى إعتبارات أساسية أهمها :

- إعتبار الجزائر والمغرب دولتا القلب في المغرب العربي وكذا القطبين الفاعلين والمؤثرين على المستوى المغاربي : " ليس من قبيل المبالغة القول بأن فهم العلاقات الجزائرية – المغربية هو مفتاح فهم شبكة السياسات والتحالفات في المغرب كله ، فهذه اعلاقة هي الشيء الثابت الوحيد وسط دوامة فك وإعادة تركيب تحالفات بين أعضاء المنطقة ، إضافة إلى كونها محكا للصراع في المغرب العربي كله "[1].

- تبرز أهمية الموضوع في تجاوز الطروحات الرسمية والمثالية للعلاقات المغاربية ، والتي تطرح عادة ما يجب أن يكون برؤية ما فوق الواقعية للتعاون والوحدة داخل الكتلة المغاربية ، بينما الإتجاه العام في العلاقات العربية – العربية تغلب عليها الجانب الصراعي أكثر ما تطغى عليها الجوانب التعاونية (إقتصاديا ، قذثقافيا ، تجاريا ،...) لأسباب عديدة .

3- أهداف الدراسة : تهدف الدراسة ، من خلال ما تقدم غلأى رصد وتحليل الأبعاد التنافسية الصراعية بين الجزائر والمغرب ، وذلك لتحقيق الإغراض التالية :

أ- إختبار بعض الفروض المطروحة المتعلقة بظاهرة التنافس والصراع بين البلدين :

- التنافس ذو بعد جيوبوليتيكي حول النفوذ و الريادة الإقليميين.

[1] عز الدين شكري ، **" المغرب العربي أليات الوحدة والتجزئة "** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ،عدد 93/ يوليو 1988 ، ص 149.

- التانفس بين نظامين مختلفين ، نظام رئاسي ونظام ملكي ، الذي يسببه التباين الإجتماعي و الإختلاف في التوجهات الإيديولوجية .

- التنافس ذو بعد سيكولوجي ، حيث أن الإتجاهات السلبية إزاء كل واحد منهما يأتي ضمن العوامل الدافعة إليها : توجيه للشعور بالإحباط الداخلي إلى الخارج ، أي الدولة التي ينظر إليها بنظرة عدائية و محاولة إفراغه فيها مما يدفع بالعلاقات المتبادلة للطرفين إلى مستوى أعلى من التوتر والصراع ، ثم هناك مشاعر الغيرة أو الحقد بين النظامين الجزائري و المغربي.

ب - فهم مختلف العناصر المشكلة للموضوع ، بدءا من العوامل المحركة للتنافس الجزائري – المغربي ، مرورا بفحص أهم مظاهر هذا التنافس ، وصولا إلى رصد تأثيرات و إنعكاسات هذا التنافس على البلدين و على المنطقة المغاربية .

4- حدود الدراسة :

الإطار المكاني لدراستنا سوف يرتكز بالأساس حول المنطقة المغاربية و التي تمتد من الصحراء الغربية غربا إلى ليبيا شرقا ، و من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا، و بالأخص الجزائر والمغرب ، على إعتبارهما محور الدراسة .

و فيما يتعلق بالحيز الزماني للدراسة فإنه بالنظر إلى النقاط الهامة التي يثيرها الموضوع تبقى تساورنا رغبة بعدم التقيد الملزم بفترة زمنية محددة ، ولكن فضلنا الإنطلاق من فترة الستينات (1962) بإعتبارها الفترة التي عرفت إستقلال البلدين إلى غاية سنة 2011 ، وهذا لا يمنعنا من العودة إلى الفترات السابقة كلما دعت الضرورة إلى ذلك من أجل توضيح بعض النقاط الهامة في الموضوع .

5-أدبيات الدراسة :

تركز أغلبية الأدبيات التي تناولت المسائل ذات الصلة بالجزائر والمغرب على مواضيع معينة بذاتها ، وهي المواضيع التي لها علاقة بالعلاقات الثنائية وقضية الحدود و المطالب الترابية للمملكة المغربية دون إهمال موضوع الصحراء الغربية الذي أخذ هو الأخر حيّزا كبيرا من إهتمام الباحثين .

ومن أهم الأدبيات التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية - المغربية، ومن دون التطرق مباشرة إلى التنافس القائم بين البلدين نجد بعض الدراسات، أهمها:

- كتاب الدكتور بن خروف عمار ، **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي** ،الصادر عن دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر سنة 2006، ففي الجزء الأول من هذا الكتاب الهام يعيدنا الباحث الجزائري إلى البدايات الأولى للتنافس الجزائري- المغربي من

خلال سرد تاريخي لا يخلو من التمحيص الدقيق في علاقات البلدين في تلك الفترة ، وما يؤخذ على الكتاب هو كونه بحث تاريخي بحت دون وجود للتحليل السياسي المتمعن في تلك الأحداث، والنقطة الثانية هي الفترة التي تناولها الباحث وهي فترة قديمة نوعا ما، وهو ما يجعل دراستنا هذه تعتمد على بعض تلك المحطات التاريخية الهامة التي تناولها الباحث و الإستشهاد بها كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

- كتاب للباحث الجزائري عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي** ، الصادر عام 2005، عن دار النشر المكتبة العصرية للطباعة، وفيه يستعرض الدوائر المختلفة للأمن الجزائري، ويشير في جزء صغير من الكتاب إلى التنافس القائم بين الجزائر و المغرب ، خاصة في المجال الدبلوماسي وتحرك البلدين على المستوى المغاربي و الاقليمي ، وقضية الصحراء الغربية ، و سباق التسلح .

- كتاب للباحث الجزائري عبد القادر رزيق المخادمي ، **سباق التسلح الدولي.. الهواجس و الطموحات و المصالح**، الصادر سنة 2010 عن ديوان المطبوعات الجامعية، و الذي يتناول فيه ظاهرة السباق نحو التسلح ، وفي قسم صغير يشير إلى سباق التسلح القائم بين الجزائر والمغرب ظهورها وتطورها ،و ما يمكن للباحث أن يتلّ مسّه عند إطلاعه على هذه الدراسة هو تناولها لجزء واحد فقط من التنافس الجزائري - المغربي وهو المجال العسكري ، إضافة إلى عدم إثارته للجانب الأساسي من الموضوع و المتعلق بالخلفيات المحركة لهذا السباق نحو التسلح و إنعكاساته على ميزان القوى في المغرب العربي .

- أطروحة الماجستير المقدمة من طرف صايج مصطفى تحت عنوان " **العلاقات الجزائرية المغربية 1962-2000 دراسة أزمة الحدود والصحراء الغربية** " ، هي دراسة هامة لكنها إقتصرت على دراسة العلاقات الثنائية للبلدين حول قضيتين هما : أزمة الحدود والصحراء الغربية ، و لم يشر الباحث بالتحديد إلى وجود تنافس بين الدولتين لريادة المنطقة المغاربية ، والنقطة الثانية هو توقف الحدود الزمانية للدراسة عند سنة 1996 .

6- إشكالية الدراسة :

من أجل دراسة الموضوع والتطرق إلى أهم عنا :

ماهي محددات العلاقة التنافسية بين الجزائر والمغرب ؟ و ماهي إنعكاسات ذلك على البلدين و المنطقة المغاربية ؟

و تتفرع تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها :

- ما هي أهم الخلفيات التي ساهمت في نقل العلاقات الجزائرية - المغربية من التعاون إلى التنافس على ريادة المنطقة المغاربية ؟

- فيما تتمثل أهم مظاهر التنافس الجزائري - المغربي لريادة المنطقة المغاربية؟

- ما هي انعكاسات هذا التنافس على المستويات الثنائية و المغاربية ؟

- ما هي السيناريوهات المستقبلية المطروحة أمام التنافس الجزائري – المغربي ؟

7- فرضيات الدراسة :

سوف يتم من خلال هذه الدراسة إختبار صحة الفرضيات التالية :

- التنافس الجزائري - المغربي على ريادة المنطقة المغاربية هو نتيجة مجموعة من الخلفيات التاريخية و السياسية - الإستراتيجية و الإقتصادية .

- يعد السباق نحو التسلح و التحرك الدبلوماسي النشط للبلدين على المستولى المغاربي والإقليمي من أهم مؤشرات التنافس الجزائري - المغربي.

-كلّ ما إزدادت حدة التنافس الجزائري – المغربي كلمّا إنعكس ذلك بالسلب على علاقات البلدين وعلى الأوضاع المغاربية و الإقليمية .

8- منهجية الدراسة :

أ- مناهج البحث:

يفرض الموضوع على الباحث التنويع في المناهج البحثية و الإقترابات التي تسمح بعملية تشريح الظاهرة و تحليلها، و بناءا عليه إعتمدنا على :

- **الإقتراب التاريخي** الذي يتيح إستعماله معرفة الإمتدادات التاريخية للموضوع والوصول إلى بداياته الأولى و هو الأمر الضروري في أي ظاهرة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالعلاقات بين الجزائر و المغرب في الفترة الممتدة من 1962 إلى 2011 ، والرجوع إلى الأحداث التاريخية الماضية في علاقات البلدين .

ب- إقترابات البحث:

سوف يتم الإعتماد على المقترب الواقعي ، كونه يفسر العلاقات الدولية كما هي عليه في الواقع لا كما يطمح المرء أن تكون، و يشكل مفهوم القوة و المصلحة الوطنية و الأمن القومي جوهر الفكر الواقعي، فلا تستطيع الدول حماية مصالحها و الحفاظ على أمنها دون صراع فيما بينها،و التنافس يتطلب القوة،و هكذا تكون القوة وسيلة وغاية في آن واحد، إلا أن الدور الأعظم على المسرح الدولي هو للقوة كغاية ،و لذلك تتطلب المصلحة إمتلاك متغيرات جديدة تزيد من قوة الدولة و تدعم مركز الدولة بين أمم العالم ، و تربط النظرية الواقعية بين الدافع للحصول على القوة و بين الطبيعة الإنسانية التي تنزع لإكتساب القوة لإخضاع الآخرين.

كما يؤكد الواقعيون على أن المقاييس الأخلاقية تخضع لظروف الزمان و المكان، و تقع مسؤولية تقدير هذه الظروف على السياسي، و أن لا ينساق للمثل لأن أعلى قاعدة أخلاقية هي الحفاظ على بقاء الدولة و تدعيمها، و هكذا تصور النظرية الواقعية العلاقات الدولية بوصفها صراع من أجل القوة و النفوذ بين الدول التي لا تعنيها إلا مصالحها الوطنية، و أن الصداقات بين الدول تقوم على إلتقاء المصالح.

9- تقسيمات الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

في **الفصل الأول،** سيتم التعرض إلى طرفي معادلة التنافس المغاربي ، الجزائر والمغرب ، أولا من خلال دراسة المؤهلات التي يتوفر عليها البلدان والتي تسمح لهما بلعب دور ريادي في المنطقة المغاربية ، مع الإشارة إلى تصور كل طرف للدور الذي يلعبه على المستوى المغاربي والإقليمي ، ثم القيام بعملية مسح للعلاقات السائدة بين البلدين في الفترة الممتدة من 1962 إلى 2011 ، بالتركيز على أهم مميزات كل فترة من الفترات التي قطعتها هذه العلاقات.

يتناول **الفصل الثاني** بالتحليل ومن خلال مبحثين دراسة خلفيات ومظاهر التنافس الجزائري -المغربي ، حيث خصص الأول لتناول خلفيات التنافس الجزائري-المغربي ، وهي الخلفيات التاريخية والسياسية – الإيديولوجية و الإقتصادية ، ثم في المبحث الثاني نتناول أهم مظاهر هذا التنافس من خلال ثلاثة مظاهر متباينة، الأولى خصصت للمظاهر ذات الطبيعة العسكرية - الأمنية (سباق التسلح غير المعلن، الإنفاق العسكري المتزايد للبلدين،.....) ، ثم المظاهر ذات الطبيعة السياسية والدبلوماسية (التحرك النشط لدبلوماسية البلدين على المستوى المغاربي والإقليمي ، و موقف الدولتين من قضية الصحراء الغربية وطرق توظيف هذه القضية لتحقيق مكاسب دبلوماسية للبلدين ،....) ، وأخيرا المظاهر ذات الطبيعة الإقتصادية (خاصة في

مجال عملية إستقطاب الاستثمارات الأجنبية وعلى رأسها المشاريع الكبرى مثل مشاريع الطاقة المتجددة ، السياحة.

في **الفصل الثالث**، نتناول فيه إنعكاسات هذا التنافس على الأوضاع في المغرب العربي ، من خلال ثلاثة مستويات هامة ، المستوى الأول خصص لإنعكاسات التنافس على المستوى الثنائي ، ثم المستوى الثاني تضمن تحليلا لإنعكاسات التنافس على المستوى المغاربي ، وفي المستوى الثالث إنعكاسات التنافس الجزائري- المغربي على المستوى الإقليمي ، وفي المبحث الثاني نحاول صياغة أهم السيناريوهات المستقبلية التي قد تشكل أحد المسارات التي سيسلكها التنافس الجزائري – المغربي على المستوى القصير المدة (2011- 2016) .

الفصل الأول

الجزائر - المغرب طرفي معادلة التنافس المغاربي

يتناول هذا الفصل و من خلال مبحثين طرفي معادلة التنافس المغاربي: الجزائر والمغرب ، أولا من خلال دراسة الإمكانات التي يتوفر عليها البلدان والتي تسمح لهما بلعب دور ريادي في المنطقة المغاربية والإقليمية، مع الإشارة إلى تصور كل طرف للدور الذي يلعبه على المستوى المغاربي والإقليمي في المبحث الأول ، ثم القيام بعملية مسح للعلاقات السائدة بين البلدين في الفترة الممتدة من 1962 إلى 2011.

المبحث الأول: الجزائر – المغرب...المؤهلات والأدوار.

المطلب الأول : المؤهلات الجزائرية والمغربية على المستوى المغاربي .

يعتبر مفهوم الدولة المحورية من المفاهيم السائدة في إطار العلاقات الدولية في عالم اليوم، و يتمثل في حجم الإمكانات المادية والمعنوية للدولة و درجة تأثيرها على المحيط الجواري و الإقليمي، ويرتبط كذلك بمدى إستجابة و تكيف الوحدة السياسية مع التطورات و التحولات السائدة على الصعيد الدولي . إن تلاحم العناصر السابقة الذكر تجعل من الدولة المحورية قطبا مؤثرا على إقليمها، إذ لا يمكن تجاوزها عند بناء أي إستراتيجية إقليمية، كما تؤخذ في الحسبان عند تأسيس العلاقات مع الدول الخارجية ولا يتحقق هذا الدور إلا بإجتماع عدة عوامل تشكل في مجملها قوة الدولة وأهميتها.

في دراسة أمريكية قام بها فريق من الباحثين في العلاقات الدولية تحت إشراف الباحث الأمريكي (بول كنيدي) و بمساهمة الباحثين (روبرت شيز) و (إميلي بن هيل) و التي تناولت موضوعا إستراتيجيا نشر بمجلة الشؤون الخارجية، أشار إلى أن الجزائر توجد ضمن الدول المحورية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بها،نظرا لما تملكه من معطيات جيوسياسية تمكنها من التأثير على المحيط الجواري المغاربي[1].

لقد حدد الباحثون في هذه الدراسة مميزات الدول المصنفة ضمن (the strategy of Pivotal states) إستراتيجية الدول المحورية كالكثافة السكانية ، والموقع الجغرافي الممتاز ، والقدرات الإقتصادية، بالإضافة إلى إمكانية تأثيرها على المحيط الإقليمي. وإذا ما أردنا تحديد موقع كل من المغرب والجزائر على مستوى منطقة المغرب العربي وفقا لمفهوم الدولة المحورية، فجدير بنا أن نجري إسقاطا للعوامل السابقة على الواقع السياسي و الاقتصادي للجزائر والمغرب وتفاعلهما مع المعطيات الجغرافية والطبيعية، لتتبين حقيقة هذا الدور و المعوقات التي يمكن أن تواجهه.

وكبداية لبحثنا، إنطلقنا من دراسة المؤهلات الأساسية التي تحدد حجم الدولة ومكانتها في المنطقة المغاربية والمتمثلة في ما يلي :

1- المؤهلات الطبيعية:

إن تأثير العوامل الجغرافية أساسي في تحديد حجم الدولة وأولوياتها على الصعيد الخارجي،انطلاقا من الموقع الإستراتيجي،والمساحة،وطول الحدود و تأثير المناخ والتضاريس وأهميتها في تقييم الحجم الجغرافي للدولة بالنسبة لمحيط إقليمي معين،و لا يمكن إقامة هذا التقييم دون الإشارة إلى موقع الدول المجاورة وما تمثله من نسب مؤثرة على حدود الدولة المحورية،كما يكون مجال المقارنة حتميا لمعرفة الحجم الحقيقي

[1] Paul Kennedy, Roberts Sheas, Emily Ben Hill, **The Pivotal States And USA Strategy**, Foreign Affairs, Ja/Fa, 1996.

للدولة بين جيرانها،ويكفي أن ننظر في بعض التجارب التكاملية الإقليمية حتى ندرك حقيقة وأهمية الموقع الجغرافي للدولة .

تحتل الجزائر مجالا طبيعيا هاما على مستوى المغرب العربي، ولعل أهم ما يميز موقع الجزائر،هو انتماؤها إلى مجالات جغرافية مختلفة ، فهي مركز المغرب العربي،والدولة الوحيدة ذات الحدود المشتركة مع أقطاره، كما يمثل وجودها في شمال القارة الإفريقية بعدا إستراتيجيا هاما،فهي دولة متوسطية تجاور أوربا عبر ضفتي المتوسط، وتشكل جزءا من العالم العربي في إمتداده من الخليج إلى المحيط،كما تجاور دول الساحل الصحراوي(مالي،النيجر) وتقاسمها جزءا كبيرا من الصحراء الشاسعة والغنية بالموارد الباطنية، ونفس الأمر ينطبق على المغرب الذي يحتل عبر موقعه الجغرافي المنطقة الغربية لشمال إفريقيا ، ويطل على واجهتين بحريتين هامتين (البحر الأبيض المتوسط ،المحيط الأطلسي) ، إلى جانب إطلالته على أهم المضائق البحرية في العالم (مضيق جبل طارق).

تحتل الجزائر على مستوى المغرب العربي الجزء الأكبر من مساحته الإجمالية المقدرةب 6 مليون كلم مربع ، حيث تمتد على مساحة قدرها 2.381.741 كيلومتر مربع ، وتشغل المرتبة الأولى من حيث أكبر مساحة في إفريقيا، بعد تقسيم السودان إلى دولتين ،و تزيد المغرب مساحة بخمس مرات ، مع العلم أن مساحة المملكة المغربية تبلغ 435.370 كلم مربع.

من الناحية الجغرافية تعتبر الجزائر نواة مركزية للمنطقة المغاربية،إذ لا يمكن تصور خريطة المغرب العربي دونها، ويبلغ طول الحدود الجزائرية 7388 كلم، تجاور من خلالها كل دول المغرب العربي، وتبعد عن كل من تونس و المغرب و موريتانيا بمسافات متقاربة ، فتعتبر مركزا للمغرب العربي ، كما تحاذي الصحراء الغربية عبر 50 كلم، فيما يبلغ طول حدود المملكة المغربية مع الجزائر 1559 كيلومترا، كما يشكل الشريط الساحلي واجهة متوسطية هامة للجزائر والمغرب، حيث تمتد بالنسبة إلى الأولى على طول 1200 كلم مقابلة للقارة الأوربية و شواطئها البحرية التجارية، و النسبة للثانية 3500 كلم، و هو بذلك يتيح لهما فرصة الإنتماء إلى فضاء اقتصادي و سياسي جديد يجسده مشروع الشراكة الأورومتوسطية، مع تسجيل الأفضلية للطرف المغربي من خلال إطلالته على المحيط الأطلسي. كما تتوفر الجزائر على أطول حدود مقارنة بالدول المغاربية الأخرى ،حيث يبلغ طول الحدود المغربية 1420 كلم بنسبة 19.4 % حدود مع الجزائر[1]، وتشكل الفضاءات الجغرافية للبلدين تنوعا حقيقيا يعكس تميز المنطقة المغربية ، من خلال التضاريس والمناخ إلى جانب عوامل جغرافية أخرى تميز المنطقة عن سواها .

تعتبر الموارد البشرية دعامة النظام الاقتصادي لأي بلد ، لأنها من عوامل الإنتاج الرئيسية التي تساعد على رسم سياسة رشيدة للتنمية تتماشى مع الأهداف الإستراتيجية الكبرى، و تشكل الجزائر القوة

[1] **Report On Alegria** : In Défense And Diplomacy Revue, Vol 4,N° 5,USA, 1986,P.29 .

المغاربية الأولى من حيث عدد السكان حيث بلغ عددهم في 2011 حوالي 36.3 مليون نسمة [1] ، مقابل 32.3 مليون نسمة للمملكة المغربية [2] ، و تفوق الجزائر على المغرب حتى في معدل المواليد ، حيث تمثل 20.2 % للجزائر و 19.8% للمغرب ، ولكن في التركيبة السكانية نجد تفوقا طفيفا للمغرب ، أين تشكل فئة أكثر من 15 سنة نسبة 28.4% مقابل 27.3 % للجزائر [3] ، وهو ما يبرز أهمية هذه القوة البشرية من ناحية توفير اليد العاملة للقطاع الإقتصادي ،وأيضا من ناحية مصدر هام للقطاع العسكري والجيش .

2- المؤهلات الإقتصادية:

لقد تطور مفهوم القوة الإقتصادية ، كما تطورت عواملها و أصبحت مقياسا لقوة الدولة، و محددة لحجمها على المستوى الدولي ، إذ تحتل الدولة ذات الموارد و الثروات الأكثر من حيث العدد (الكمية) والأحسن من حيث التنظيم (الاستغلال) مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا و التي لا ترقى إلى مستواها ،و يمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر المواد الأولية، و مصادر الغذاء و مدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والاستراتيجي للدولة [4].

إن الإمكانيات الاقتصادية للجزائر والمغرب ، تشكل بنية تحتية هامة تؤهلهما للعب أدوار أساسية على المستوى المغاربي و الإقليمي ،فقد عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة و الاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، حيث كانت الجزائر بلدا رائدا في مجال الصناعات الثقيلة (الحديدية) والصناعات البتروكيمياوية المرتبطة بالمحروقات، ولكن الواقع أثبت أنها مازالت رهينة تصدير المحروقات كمصدر أساسي في صادراتها،فيما توجه الإقتصاد المغربي إلى الإنفتاح على الخارج ، فقد اعتمد منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي على سياسة الإنفتاح الإقتصادي والمالي من أجل تحرير التجارة الخارجية ، والدفع به إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي ، والمساهمة في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف،وفي هذا الصدد ، شهد الإقتصاد المغربي تقدما كبيرا في مجال تحديث الهياكل الإقتصادية والمالية ورفع مستوى إطاره القانوني والمؤسساتي، والهدف من كل هذه التطورات هو تسريع الوتيرة المستدامة للنمو الإقتصادي [5] ، حتى أن صندوق النقد الدولي

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، **إحصائيات حول السكان** ، تاريخ الاطلاع 30 يونيو2011 ، http://www.ons.dz/IMG/pdf/tableau1.pdf

[2] Haut Commissariat au Plan Marocain**, Recensement General de la Population et de l'Habitat**, date de consultation 21 novembre 2011,http://www.hcp.ma/Recensement-General-de-la-Population-et-de-l-Habitat_a92.html

[3] Pascal Boniface, **L'année stratégique 2010**, Paris, Dalloz, 2010, pp.320-390.

[4] إسماعيل علي،**نظرية القوة :مبحث في علم الاجتماع السياسي**،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،1998 ، ص.213 .

[5] وزارة الخارجية والتعاون المغربي ، " **الإقتصاد المغربي** " ، تاريخ الإطلاع 15 سبتمبر 2011 ، http://www.diplomatie.ma/arab/Economie/tabid/1694/language/en-US/Default.aspx

توقع تطورا في نمو الإقتصاد المغربي بمعدل 4.6 %خلال سنتي 2011 و 2012 [1]، وعلى النقيض لم تتجاوز توقعات نفس المصدر أن يعرف معدل النمو في الجزائر نسبة 2.9 % بالنسبة لسنة 2011 [2]، وهذه الأرقام تظهر الفرق الموجود بين إقتصاد البلدين ، و إحتمال تأثرهما بالأحداث الأخيرة يظل قائما .

يتألف الإقتصاد المغربي من ثلاث قطاعات رئيسية: الزراعة والصناعة والخدمات، و يشكل القطاع الزراعي ما يناهز 17% من مجمل إقتصاد المملكة المغربية، ليشمل القطاع الزراعي الصيد البحري والزراعة التصديرية والفلاحة (كتربية المواشي مثلا)، في حين يساهم الصيد الساحلي من الثروة السمكية بنسبة تقارب 82% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المغربية. [3] ومن أهم المحاصيل الزراعية لإقتصاد المملكة المغربية نجد الحمضيات والفاكهة والزيتون والحبوب (كالقمح والذرة والشعير) وقصب السكر والقطاني، وتعتبر الزراعة مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الفردي لعدد كبير من سكان المغرب، إذ يعتمد زهاء 40% من إجمالي عدد سكان البلاد بشكل أساسي على هذا القطاع الحيوي الهام .

أما الأنشطة الصناعية فهي تتوزع على عدة محاور نذكر منها الصناعة الإستخراجية التي تعنى بإستخراج المعادن والمياه والطاقة (كإنتاج الكهرباء وتكرير البترول و إستخلاص الزيوت الصخرية والطاقة النفطية ومشتقاتها) والصناعة الإستهلاكية والصناعة التحويلية والبناء والصادرات والأشغال العامة،و يساهم قطاع الصناعة بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب.

أما الجزائر فإنها تعد ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، وذلك بعد ليبيا، إذ يقدر إنتاج ليبيا ب 50.12 مليون طن يوميا ولكنه رقم لا يعبر عن الإمكانيات الحقيقية لهذا البلد، في حين تنتج الجزائر 1.27 مليون برميل يوميا [4].

يصنف الباحث الاقتصادي سمير أمين في كتابه : " الإقتصاد العربي المعاصر" الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع [5] ،إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الإستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية و ترميمها، ويوجه عادة لمواجهة حاجيات الإنفاق العام، و يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري،إذ يشكل 95,5% من صادرات الجزائر الإجمالية، ويبلغ إحتياطي البترول المتمركز أساسا في منطقة حاسي مسعود

---

[1] موقع مغربنا ، " **صندوق النقد الدولي يتوقع تطورا في نمو الإقتصاد المغربي عامي 2011 و2012** " ، تاريخ الإطلاع 21 نوفمبر 2011 ، http://www.maghribouna.com/alakbar-almaghribia/5463.html

[2] **المرجع نفسه** .

[3] خوري إميل قسطندي ، " **نظرة شمولية على الإقتصاد المغربي** " ،مجلة البحوث الإجتماعية، تاريخ الإطلاع :20 سبتمبر 2011، http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1711

[4] الصحيفة الإقتصادية الإلكترونية ، " **الجزائر تتوقع إستقرار إنتاجها من النفط في 2011** " ، تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2011 ، http://www.aleqt.com/2011/01/25/article_496046.html

[5] Amin, Samir, **L'économie Arabe Contemporaine**, Paris, Les Editions De Minuit, 1980, p.09.

980 مليار متر مكعب ، و إحتياطي الغاز الطبيعي 3650 مليار متر مكعب، وهو يمثل رابع أعلى إحتياطي عالمي بعد حركة التأميمات التي عرفها القطاع في سنوات السبعينيات .

إهتمت الجزائر بإستغلال الأسواق الأوروبية ، كإيصال الغاز الجزائري إلى إيطاليا عبر تونس بسعة 12.5 مليار متر مكعب سنويا ، كذلك إلى إسبانيا عبر المغرب، أما بالنسبة للبترول و نظرا لأن إحتياطه لا يمثل إلا عشرين سنة من الإنتاج و أخذا بعين الإعتبار التحولات في النظام الإقتصادي العالمي، خاصة بعد الأزمة النفطية لسنتي 1973 و 1979 [1]، فقد إهتمت الجزائر بإحداث تغيرات في القوانين المتعلقة بإستغلال الحقول البترولية والتنقيب فيها ، حيث فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار، حيث أمضت أكثر من 30 إتفاقية تعلقت أغلبها بالتنقيب على البترول و الغاز وتنمية حقول النفط .

وتحتكر الجزائر أيضا نسبة عالية في إنتاج الغاز، إذ يصل إلى 5/4 الإنتاج المغاربي ، كما تحتل المرتبة الخامسة عالميا، في حين لا يتجاوز إحتياطي ليبيا من الغاز الطبيعي غير 606 مليار متر مكعب ، ولا تمتلك تونس إلا119 مليار متر مكعب، ولا يتجاوز إحتياطي المغرب 3 مليار متر مكعب، وينعدم في موريتانيا .

تتوفر منطقة المغرب العربي على معدن الحديد المتواجد بنسبة كبيرة في الجزائر وليبيا، أما الفوسفات فيكثر في المغرب، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاجه، بالإضافة إلى توفر معادن أخرى كالذهب والفضة والزنك.

إن ما يميز بنية المبادلات المغاربية عموما ، هو الضعف و الجمود ، حيث أنها لم تتجاوز إطلاقا نسبة 3% من مجمل المبادلات الخارجية لدول المغرب العربي. وهو ما يعتبر مؤشرا حقيقيا لفشل تجربة التكامل و الاندماج في المنطقة [2] . كما تمثل المبادلات الجزائرية في منطقة المغرب العربي نسبة 1.7 % من التجارة الخارجية للجزائر وتمثل 1.9 %من الواردات و 1.6 % من الصادرات تتركز هذه المبادلات أساسا مع المغرب وتونس وبدرجة أقل مع موريتانيا، ففي 2009 كان حجم الصادرات الجزائرية نحو تونس مثلا 36% والمغرب 28 % [3] ، كما تسجل ضعفا واضحا مع ليبيا ، هذا التباين يعود إلى تموين الجزائر لكل من موريتانيا والمغرب بالمحروقات.

---

[1] Reiffers, Jean Louis, **La Méditerranée aux portes de l'an 2000**, Paris, Institut de la Méditerranée, Economica, 1999, p. 230.

[2] Mohamed Ben Elhassen Elalaoui ,**La Coopération entre l'Union européenne et les pays du Maghreb**, Paris, Nathan, 1994, P.15.

[3] برنامج تمويل التجارة العربية ،**التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2009** ، تاريخ الإطلاع 20 فيفري 2011 ، http://www.atfp.org.ae/English/studies/foreign%20trade%202010.pdf

3- المؤهلات السياسية:

إن المقصود بالمؤهل السياسي هنا، هو تلك المعطيات السياسية التي تجعل دولة ما ذات تأثير فعال على باقي الوحدات السياسية المحيطة بها، ويمكن إعتبار الرصيد السياسي مشكلا من مقومات القوة التي تلعب دورا هاما في التنظيم والتأثير على العلاقات المتبادلة ، إذ تعتبر القوة الكاملة التي يتمحور حولها إتخاذ القرار، و المبادرة من طرف ما ليحقق تأثيرا على غيره [1] ،و بين ما تملك الدولة من رصيد تاريخي و دبلوماسي ، وما تمثله من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية.

غير أن هذه القوة لا يمكن فصلها عن باقي العوامل إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمختلف المعطيات والمؤهلات ، ولتحديد الدور السياسي للجزائر والمغرب على المستوى المغاربي ، لا بد من الإشارة إلى نضال الحركة الوطنية للبلدين إبان فترة الإستعمار الفرنسي، وما أحدثه من صدى واسع في العالم، و خاصة في شمال إفريقيا، كما لا يمكننا تجاوز مرحلة الإستقلال وما عرفته الدولتان من تحرك دبلوماسي دعم وجودها دوليا وإقليميا،بالإضافة إلى الرصيد التاريخي، تعرف الجزائر الراهنة موقعا سياسيا لا يستهان به ، نتج عن عدة عوامل ، جعلت الدول الغربية تصنفها ضمن الدول المحورية و الفاعلة على الخريطة الدولية ، و التي تؤخذ بعين الإعتبار عند تحديد الإستراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية ، ولا يختلف المغرب كثيرا عن الجزائر في المكانة التي يحتلها في سلم إستراتيجية الدول الغربية.

المطلب الثاني : الدور الجزائري والمغربي على المستوى المغاربي والإقليمي .

من أجل الوصول إلى تحديد الدور الذي يتصور كل من المغرب والجزائر أدائه على الساحة المغاربية والإفريقية ، لابد من تناول السياسة الخارجية والدبلوماسية للدولتين ، و تقييم أدائهما ، مع العمل على تحديد العوامل التي تعيق أداء هذا الدور وكيفية تفعيله من أجل أداء أفضل .

1- الجزائر:

إستطاعت الجزائر وحتى قبل إستقلالها من لعب أدوار هامة على المستوى المغاربي و الإقليمي، خاصة من خلال مناصرتها ودفاعها عن القضايا العربية والإفريقية، وأولها قضايا فلسطين ولبنان وتصفية الإستعمار في القارة السمراء، والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا ، وإقامة نظام إقتصادي دولي جديد ، والقضاء على الفقر في العالم .

والأهم من ذلك كله أن عمالقة القرن العشرين إستمعوا لها ووضعوها في الحسبان بسبب نشاطها الدولي المكثف وبسبب الأفكار التي طرحتها ، وهذا بعد أن فشلوا في السيطرة عليها، ومن ثم توظيفها في إستراتيجيتهم الدولية [2].

---

[1] إسماعيل علي سعد،**نظرية القوة :مبحث في علم الإجتماع السياسي**،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،1998 ،ص.21 .

[2] محمد بوعشة، " **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك** " ،في سليمان الرياشي وآخرون ، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص.149.

فبسبب هذا النشاط المكثف والفاعل في التوجه الخارجي الجزائري ،إلى حد أن الكثير أصبح يصف هذا التحرك الجزائري بنوع من الإمبريالية ، وكذلك نعت بعض السياسيين و الدبلوماسيين الغربيين للجزائر بدولة إمبريالية من نمط خاص ، أو أنها دولة امبريالية فرعية تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب، من أجل نيل بعض المزايا الاقتصادية ،،،؟ ! . وفي هذا السياق إعتبر الملك المغربي الراحل الحسن الثاني أن " الجزائر في تحركاتها في المنطقة تريد أن تلعب دور بروسيا في المغرب العربي " [1].

إن هذا الدور إستمدته الجزائر من رصيدها الثوري، المتمثل في صدى الثورة التحريرية وتعاطف الشعب معها، من خلال إلتحامه وإلتحاقه بالكفاح المسلح ضد المستعمر، كما أن الموقع الاستراتيجي للجزائر وإرتباطها بالمحيط الجواري والقاري والإقليمي، جعلها تؤثر بشكل واضح في كل المجالات، وهو ما برز جليا بالنسبة لدول المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب، بإعتبار وحدة المصير في المغرب العربي .

يتطلب هذا الدور رسم سياسة خارجية ذات منطلقات مؤسسة وأهداف واضحة، وذلك بتحديد الأولويات ودوائر التحرك الإستراتيجي، حيث نجد أن الإهتمام بالمحيط الإقليمي، عرف أولوية طبيعية في منظومة السياسة الخارجية الجزائرية،ويمكننا تحديد ثلاثة مراحل أساسية عرفتها السياسة المغاربية للجزائر [2] :

المرحلة الأولى من 1962 إلى 1975:

تميزت السياسة الجزائرية المغاربية في هذه المرحلة بتدعيم الإستقلال والمحافظة على مكتسبات الثورة ، فكان الإهتمام الأول منصبا حول تسوية المشاكل الحدودية، خاصة مع بروز النزعة التوسعية للنظام الملكي المغربي وقيامه بالتدخل عسكريا فيما عرف بحرب الرمال في 1963 ، و إتجاه الجزائر إلى تدعيم التعاون الثنائي على أساس مبدأ حسن الجوار والجوار الإيجابي ، وهو ما تمكنت من تحقيقه عبر التوقيع على إتفاقات رسم الحدود مع الدول المجاورة لها .

المرحلة الثانية من 1975 إلى 1986:

إن أهم ما يميز هذه المرحلة ، هو بروز قضية الصحراء الغربية التي زادت من توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب ، وبدأت بالمسيرة التي قام بها المغرب والتي عرفت بالمسيرة الخضراء لضم الصحراء الغربية في6 نوفمبر1975 من خلال مطالبة إسبانيا بالتنازل عنها ، غير أن الموقف الجزائري كان مؤيدا لتحرير الصحراء الغربية و إستقلالها وفق مبدأ حق تقرير المصير، و متّجها إلى تدعيم الجبهة الشعبية

[1] Marc Raffinot et Pierre Jacquemot, **Le capitalisme d'état algérien**, documents et recherches d'économie et socialisme, Paris, Maspero, 1977, p. 253.

[2] Paul Balta, **Le Grand Maghreb : des Indépendances à l'an 2000**, Alger, Éditions Laphomic, 1990, p. 202.

لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) كممثل وحيد للشعب الصحراوي،و كان لهذا الموقف أهداف سياسية و إستراتيجية هامة ، أهمها الحفاظ على التفوق الطبيعي للجزائر، إذ يجعل منها وحدة مركزية كبيرة في المنطقة ، كما أن ضم المغرب للصحراء المغربية يزيد من مساحته، ويكون سدا أمام كل محاولة جزائرية لإيجاد منفذ على الأطلسي، خاصة أمام ما تعرفه الدولتان من تنافس حاد على زعامة المنطقة.

المرحلة الثالثة من 1986 إلى 1995:

لقد عرفت هذه المرحلة تحسنا واضحا في العلاقات المغاربية جعل من الدبلوماسية الجزائرية تتحرك من أجل تقريب وجهات النظر نحو تحقيق التقارب والوفاق بين دول الجوار، وقد توجت هذه المساعي بلقاء " زرالدة " في الجزائر سنة 1988 والذي اعتبر الأرضية الأساسية لاتفاقية مراكش سنة 1989المنشئة لاتحاد المغرب العربي ، و قد كان هذا بعد مرحلة عسيرة، عرفت سلسلة من التحالفات الثنائية، لجأت إليها الدول المغاربية ، كثيرا ما كان أساسها مواقف سياسية لا ترقى إلى مفهوم الفوق قومية، و تعتبر التكامل الجهوي مساسا بالسيادة الوطنية [1].

لقد سعت الجزائر خلال سنوات الثمانينات إلى تحقيق التقارب على المستوى الثنائي مع تونس ، تجسد من خلال لقاءات جانفي 1988 بين الرئيس " الشاذلي بن جديد " و الرئيس التونسي " زين العابدين بن على" كما تم توسيع اللقاءات لتشمل ليبيا بقيادة العقيد الليبي الراحل" معمر القذافى " وكان ذلك في ساقية سيدي يوسف، حيث أسفرت المحادثات عن إنشاء لجان لدراسة القضايا الهامة، كالمبادلات التجارية والشركات المختلطة [2] .

كما أن العلاقات الثنائية الجزائرية – المغربية ، عرفت تطورا ملحوظا بعودة العلاقات الدبلوماسية في 16 ماي 1988 ، تبعتها خطوات هامة ، كإعادة فتح الحدود في 31 ماى 1988 و إلغاء التأشيرة و إنشاء لجان مختلطة ، تسهر على تمتين العلاقات في الكثير من المجالات الحيوية ، ذات الإهتمام المشترك ، والتي تساهم في تدعيم التكامل الجهوي ، على الرغم من عودة أجواء التوتر إلى العلاقات بين البلدين بداية من قضية الحدود وصولا إلى سنة 1994 وغلق الحدود الجزائرية المغربية مجددا إلى غاية اليوم ، ونتيجة لهذه الحركية الهادفة إلى تطوير التعاون والتكامل بين دول المنطقة المغاربية، كان لقاء 10 جوان 1988بمدينة "زرالدة" الجزائرية وإعتبرت الخطوة الأولى لإنشاء إتحاد المغرب العربي كإطار للتعاون وتحقيق هدف الإندماج المغاربي .

[1] مصطفى الفيلالي ، **المغرب العربي الكبير : نداء المستقبل** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989 ، ص. 22.

[2] Paul Balta, **Op.cit**, P. 235.

المرحلة الرابعة من 1999 إلى 2011 :

لم تعرف هذه الفترة تحولات كثيرة، إذا ما استثنينا إستمرار التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية منذ 1994 نتيجة غلق الحدود بينهما ، إضافة إلى التحولات التي عرفتها تونس بعد الثورة التي إنطلقت في 2011 وكانت من نتيجتها سقوط نظام الرئيس التونسي " زين العابدين بن على " ، و إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي،وهذا دون نسيان الإنتفاضة الليبية و تدخل حلف شمال الأطلسي في المنطقة، و التي إنتهت بسقوط نظام العقيد معمر القذافي.

الدبلوماسية الجزائرية لم تقتصر في تحركاتها على المستوى الإقليمي بل كان لها حضور على المستوى الدولي، يجسد المبادئ العامة والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية، وفقا للمنظومة الدبلوماسية ، حيث إعتنقت الجزائر المبادئ الأممية وجعلت منها إعتبارات محركة لدبلوماسيتها كإحتواء النزاعات و تسويتها وإحترام الشرعية الدولية ،و تطوير التعاون الدولي ، كما أبرزت الجزائر إهتمامها الدائم بالمشاريع الوحدوية و الإيمان بها مغاربيا وإفريقيا وعربيا، بالإضافة إلى العمل على تدعيم السلم والأمن، وما يرتبط بهما من مبادئ ، كمساندة حركات التحرر عبر العالم وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

عرف التحرك الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات ، بدءا بمنطقة الساحل الصحراوي ، بإعتبارها تشكل مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة ، و قد ساهمت الجزائر بجدية في حل نزاع الطوارق في دول الساحل الإفريقي .

كما أن للسياسة الجزائرية الإفريقية وقع كبير على المستوى القاري، حيث ناضلت الجزائر دائما من أجل مساندة حركات التحرر في إفريقيا ومناهضة نظام الميز العنصري في جنوبها، بالإضافة إلى التدخل لحل النزاعات الإفريقية، من حوض السنغال إلى بحيرة تشاد، ومن موزنبيق إلى الرأس الأخضر ومساندة أنغولا وناميبيا، وغيرها من المحطات التي سعت من خلالها الجزائر إلى تحقيق ثقل مميز سواء منفردة، أو في إطار المنظمات القارية الجهوية والدولية.

2- المغرب:

منذ إستقلاله وضع المغرب مجموعة من المبادئ التي تأطر علاقاته الدولية، والتي لم تتغير، حيث نجد إستمرارية في المواقف التي تهم سياسته الخارجية سواء على مستوى الخطاب والتحليل أو على مستوى إتخاذها، ثم نجد كذلك إنفتاح السياسة الخارجية المغربية على الغرب و الفضاءات الأخرى، وكل ذلك يعود إلى مجموعة من الأسس والمحددات التي تشكل السياسة الخارجية المغربية ،حيث تجتمع عدة معطيات في تشكيل أسس السياسة الخارجية المغربية والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين، فهناك من جهة العوامل السياسية والمؤسساتية، وهناك من جهة أخرى الإختيارات الإيديولوجية.

السؤال الذي يطرح دائما عند دراسة السياسة الخارجية للدول، هو من الذي يحدد هذه السياسة؟، ومن المسؤول الأول عن تشكيلها ؟

ففيما يخص المغرب فقط أعطى كل من الموروث التاريخي والمقتضيات الدستورية للمؤسسة الملكية مكانة مهمة في تحديد وبلورة السياسية الخارجية المغربية، فالملك يشرف بمقتضى الدستور على العلاقات الخارجية التي تربط المملكة المغربية بالدول الأجنبية والمنظمات الدولية ، و من خلالها يتضح أن مجال السياسة الخارجية للمغرب مجال محفوظ مفوض ومراقب، لكن ذلك لا ينفي تدخل مجموعة من الفاعلين في صنع القرار الخارجي، كالسلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية [1] ، لكن صفة الملك، والتي هي فوق مختلف الأجهزة التمثيلية، تخول له تحديد ما هو أفضل لأنه يمثل في الأخير المصلحة الوطنية على مستوى السياسة الخارجية [2].

أما الإختيارات الإيديولوجية التي تأطر السياسة الخارجية المغربية فتتمثل في النظام السياسي والاقتصادي الليبرالي من جهة، والعامل الديني المتمثل في الدين الإسلامي من جهة أخرى،فالملكية الدستورية المغربية إستعارت النهج الليبرالي الديمقراطي ،أما على المستوى الاقتصادي، فقد اختار المغرب منذ الاستقلال التوجه إلى ربط علاقات إقتصادية مع الغرب،وفيما يخص الإسلام كمرجعية دينية وإرتباطه بالنظام السياسي المغربي فإن الأمر يتجلى في كون الملك هو في نفس الوقت أمير المؤمنين [3].

لقد حدد الخطاب الملكي الذي وجهه الملك المغربي محمد السادس في 31 جويلية 2009 ، بمناسبة الذكرى العاشرة لإعتلائه عرش البلاد ستة مصالح وطنية في السياسية الخارجية [4] :

-1- قضية الصحراء والبناء المغاربي.

-2- التضامن مع قضايا وهموم العالم العربي والإسلامي.

-3- تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الإفريقية الشقيقة.

-4- مضاعفة الجهود للتفعيل الأمثل للوضع المتقدم مع الإتحاد الأوربي.

-5- الإنخراط في المبادرة الواعدة للإتحاد من أجل المتوسط.

-6- الإنخراط الفعال في الأجندة متعددة الأطراف،وفي حل القضايا العالمية الشمولية.

---

[1] الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات** ، د.ب.ن : بابل للطباعة والنشر والتوزيع ،2002، ص.17-18.

[2] Chaouki Serghini, **Les déterminants de la politique extérieure marocaine, in Edification d'un état moderne : le Maroc de Hassan II,** Paris, Albin Michel, 1986, P. 436.

[3] **Ibid**, P.436- 437.

[4] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، **نص الخطاب الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى العاشرة لإعتلاء جلالته العرش في 31 جويلية 2009** ، تاريخ الإطلاع 21 نوفمبر 2011 ، http://www.indh.ma/ar/discours28.asp

إذا، تحتل مسألة الوحدة الترابية للمملكة المغربية مصلحة وطنية عليا ولها الأولوية على كل القضايا الأخرى، فقضية الصحراء الملف الأكثر أهمية في السياسة الخارجية المغربية، والمتتبع لهذا الملف يرى كثرة الحلول التي كان يقبلها المغرب تبعا لمصلحته الوطنية.

فإلى جانب قضية الصحراء الغربية ، يعد البناء المغاربي مصلحة وطنية جوهرية في السياسة الخارجية المغربية ، على الرغم من إستعماله الذكي لهذا الملف من أجل ممارسة نوع من المساومة مع الجزائر للحصول على تنازلات في المواقف المساندة للشعب الصحراوي ،والمنظور الآخر الذي لابد من النظر إليه لفهم تطور صياغة مصالح المغرب الخارجية وحمايتها هو المنظور الجيوسياسي ، فهذا الأخير يعد جوهر العلاقات الدولية وسياسات الدول الخارجية، بما فيها عملية تحديد مصالحها الوطنية،ووسائل إدامتها يتمثل بالصراع من أجل البقاء وعماده الأساسي والوحيد هو القوة.

لقد كان الزعيم الألماني بسمارك يقول إن الجغرافيا هي العنصر الدائم في السياسة، ، وهذه الحقيقة يؤكدها البعض الآخر عندما يعتبر أن الدول والأفراد،إذا كان بإمكانهم تغيير التاريخ،فليس في مقدرتهم تعديل الجغرافيا ، وهذا التصور نتلمسه بوضوح عند العاهل المغربي بقوله: "ليس بإمكاني تغيير موقع كل من المغرب والجزائر، ويجب أن يتذكر المغاربة والجزائريون دائما أنهم لن يقدروا على تغيير موقع بلديهم" ، وتم إستخدام المنظور الجيوسياسي لحماية المصلحة الوطنية المغربية، فالمغرب يقع في أقصى العالم العربي ويطل في نفس الوقت على أوربا،علاوة على ذلك فهو يشاطئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.وهو ملتقى القارتين الإفريقية والأوربية.

ولا ريب أن هذا الموقع الجغرافي ،قد حكم على المغرب بنهج سياسة الإنفتاح على كثير من الفضاءات من بينها الفضاء الأوربي،حيث إن الجوار الجغرافي وإفرازات المرحلة الإستعمارية، والإغراءات الأوروبية،جعلت المغرب يعتبر الإرتباط العضوي بالمجموعة الأوروبية مصلحة وطنية جيوسياسية، و وصل إلى حد تقديم طلب رسمي للإنضمام إلى المجموعة الأوربية سنة 1985، وقد حصل المغرب بعد تبني الإتحاد الأوربي لسياسة الجوار مع الضفة الجنوبية للمتوسط، على "**وضع متقدم** "أكثر من الشراكة وأقل من العضوية.

ومع تسلم الملك محمد السادس في 1999 مقاليد الحكم في المغرب ، ركز على ما يمكن تسميته بالدبلوماسية التنموية ، فمع أن مصالح المغرب الحيوية والأساسية لم تتغير من الناحية الفعلية إلا أنه جرت إعادة ترتيبها في الفترة الجديدة،حيث إحتلت التنمية البشرية،ومعالجة المعضلة الإقتصادية الصعبة في المغرب المقام الأول في النشاط الدبلوماسي المغربي ، من خلال العمل على توظيف الدبلوماسية في تعامله مع مختلف المبادرات التعاونية التي طرحها الاتحاد الأوروبي إلى جانب إبرام إتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية و إتفاق أغادير.

بالنسبة إلى العلاقة مع إفريقيا ، فإن السياسة الخارجية المغربية، إتسمت منذ البداية بالدعم والتضامن لتنال الدول الإفريقية إستقلالها ، وتحصين الوحدة الإفريقية التي برزت خصوصا بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية الذي كان المغرب أحد الدول المشاركة في تأسيسها ،كما خصصت الدبلوماسية المغربية هدفا إستراتيجيا للرفع من التعاون مع الدول الإفريقية ليصل إلى مستوى شراكة ، و في هذا الإطار جاءت الزيارات الملكية المتعددة للملك المغربي محمد السادس منذ توليه العرش، إلى عدة بلدان إفريقية، لتعطي ديناميكية جديدة للعلاقات مع هذه الدول ، ودعم للتعاون جنوب- جنوب للمغرب مع فضائه الإفريقي [1].

هذه التحركات المغربية تمخضت عنها جملة من إتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الإقتصادية والتقنية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، كمحاربة الفقر والأمراض، إضافة إلى مجالات الفلاحة والتغذية والصيد البحري والتربية والتعليم، تدبير المياه والسقي، المنشآت الأساسية والتجهيزات الحضرية، التدبير المالي والبنكي .وبالموازاة مع العمل الثنائي، ينشط المغرب على مستوى المنظمات الجهوية الإفريقية، خاصة على مستوى الجماعات الإقتصادية الجهوية (CER) حيث يطمح إلى توثيق الروابط من أجل الرفع والتنويع في المبادلات التجارية والتقنية والإستثمارات، وتقوية التعاون مع التجمعات الجهوية الإفريقية [2] .

وتأتي التصريحات الرسمية للمسؤولين المغاربة لتؤكد على هذا التوجه نحو تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية ، أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد الطيب الفاسي الفهري في الجلسة الإفتتاحية للإحتفال بيوم إفريقيا في ماي 2011 بالمغرب، :" **إن تكثيف التعاون بين المغرب وإفريقيا تحكمه "إرادة سياسية واضحة" للمملكة ، وأن تعزيز هذا التعاون يعكس أهمية العمق الاستراتيجي للجوار الأفريقي في السياسة الخارجية للمغرب ، والمغرب يضع إفريقيا في صلب سياسته الخارجية** " [3].

والرؤية الإستراتيجية للمغرب في سياسته تجاه إفريقيا تولي أهمية متزايدة للشق الاقتصادي الذي يحكمه إطار قانوني يشمل أكثر من 480 إتفاقية تعاون ويعرف إنخراطا كبيرا للقطاع الخاص في مختلف المبادرات الحكومية في القارة الإفريقية [4].

---

[1] وزارة الخارجية والتعاون المغربي ، "**المغرب / إفريقيا : دعم للروابط التاريخية**" ، تاريخ الإطلاع 11 سبتمبر 2011، http://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/Afrique/tabid/1603/language/en-US/Default.aspx

[2] **المرجع نفسه** .

[3] وزارة الخارجية و التعاون المغربي ، " **السيد الفاسي الفهري: المغرب يضع إفريقيا في صلب سياسته الخارجية**" ، تاريخ الإطلاع 25 ماي 2011 ، http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=6039&typ=DEC

[4] **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني: تطور العلاقات الجزائرية المغربية من 1962 إلى 2011 .

سوف نحاول في هذا المبحث رصد مختلف المراحل التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغربية منذ إستقلال البلدين وصولا إلى سنة 2011.

المطلب الأول : من 1962 إلى 1989 (من الصدام العسكري إلى إعلان الإتحاد المغاربي).

إتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بطبيعة خاصة في هذه المرحلة ، حيث أنها أثرت بشكل كبير على مكانة الجزائر في المنطقة المغاربية، إذ لم تعرف العلاقات إستقرارا واضحا، و تميزت بالتوتر في بعض الأحيان و الإنفراج في أحيان أخرى ، و بإعتبار المكانة المميزة للجزائر و المغرب في المنطقة المغاربية كما ورد في كتاب : النظام الإقليمي العربي [1]، حول تصنيف الدول العربية الفاعلة فإن أي توتر في العلاقات بينهما يؤثر مباشرة على التحالفات القائمة وعلى البناء الوحدوي المغاربي بصفة عامة ،وإذا كان التحليل المنطقي لواقع العلاقات المغربية الجزائرية يوحي بوجود تنافس حاد بين الدولتين حول الريادة، و لعب دور المحور على المستوى المغاربي والإقليمي، فإن النقاط التالية تبين نقاط الخلاف التي برزت بين البلدين في هذه الفترة نذكر :

1- مشكل الحدود مع الجزائر ، الذي جعل المغرب يحس باللاتوازن الجغرافي أمام دولة مستقلة بمساحة شاسعة و صحراء غنية.

2- النزاع الصحراوي المغربي و موقف الجزائر منه .

و كان لغياب مفهوم الحدود التابثة في شمال إفريقيا إبان المرحلة الاستعمارية أثرا كبيرا على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها ، حيث تجسدت الحدود الإستعمارية الناجمة عن تقسيم مناطق النفوذ بين القوى العظمى وشكلت بؤرا للتوتر والنزاع بين الدول المجاورة [2].

لقد تسببت مشكلة الحدود في إضطراب العلاقات الجزائرية المغربية منذ إستقلال الجزائر ، ووصلت حد المواجهة المسلحة في أكتوبر 1963 ، بعدما ألحّ المغرب على المطالبة بإعادة النظر في الحدود المرسومة بين البلدين وفق بروتوكول إتفاق الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة "فرحات عباس " و الملك المغربي

[1] جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي : دراسات في العلاقات السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص. 32.

[2] Boualem Bouguetaia ,**Les frontières méridionales de l'Algérie**, Etudes et Documents, Alger, SNED, 1981, P.33.

* للإطلاع على بروتوكول إتفاق الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة "فرحات عباس " و الملك المغربي الحسن الثاني في 6 جويلية 1961 أنظر الملحق رقم 01 في قائمة الملاحق .

الحسن الثاني في 6 جويلية 1961 * ، لكن هذا الإتفاق لم يقنع حكومة ما بعد الإستقلال بقيادة جيش التحرير الوطني التي أعلنت أن الجزائر وحدة واحدة لا تتجزأ، وهو ما تجسد من خلال الدستور الجزائري لسنة 1963 الذي تضمن رفضا قاطعا للطلب المغربي و إعتبار " الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب" .

في 13 مارس 1963 قام الملك المغربي الراحل " الحسن الثاني " بزيارة إلى الجزائر ، وعن هذه الزيارة قال الملك المغربي أنه كان أول رئيس دولة يقوم بزيارة إلى الجزائر ، وعلق عليها بأنها زيارة أثارت إنشغال المغاربة سواء في الحكومة أو في المعارضة بحجة عدم إستقرار الأوضاع في الجزائر ، و في هذه الزيارة تباحث الملك المغربي مع الرئيس الجزائري أحمد بن بله حول مشكل الحدود ، وكان جواب بن بله : " هناك فعلا مشكل خصوصا فيما يرجع لتندوف ، إن هذا المشكل يشبه هوة سحيقة يستحيل تجاوزها ، لكن سنواصل الحديث في الموضوع " [1] . ليرسل الملك الحسن الثاني وفدين متلاحقين إلى الجزائر لإعادة تأكيد المطالب الترابية للمغرب، ، إلا أن هذه اللقاءات لم تفض إلى أية نتيجة [2] ، و تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد القاري؛ حيث صادقت في 28 جوان1963 على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقر المحافظة على الحدود الموروثة عن الإستعمار، وفق المبدأ القانوني " UTI POSSIDETIS" الذي ينص على قداسة الحدود وثباتها [3] ، كل هذه التطورات، إعتبرها المغرب خيانة لِما اتفق عليه سابقا، مما أدى إلى إندلاع نزاع مسّلح بين البلدين بعد إجتياز بعض وحدات القوات المسلحة الملكية المغربية للحدود الجزائرية الغربية وهو ما عرف بحرب الرمال ، وكانت الفترة الممتدة من 1 إلى 9 أكتوبر 1963 فترة إشتباكات على الحدود بين البلدين ، ليوقع البلدان في 15 جانفي 1969 على معاهدة الأخوة وحسن الجوار *.

وفي ماي 1970 إبرام إتفاقية تلمسان نصت على إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين ، ليتوصل الطرفان إلى إبرام معاهدة الرباط التي اعتبرت بمثابة حلقة ختام المفاوضات حول النزاع الحدودي في 15 جوان 1972 ، والتي صادقت عليها الجزائر في 22 جوان 1972 . لكن هذا التوافق لم يدم طويلا بعد عقد إنعقاد مؤتمر مدريد الثلاثي من 11 إلى 14 نوفمبر 1975 (إسبانيا، المغرب وموريتانيا)، لتعود أجواء الصراعات المسلحة من جديد في 26 جانفي 1976 عندما قامت قوات مغربية

[1] Eric Laurent, Hassan II, **La mémoire d'un roi**, Paris, Plon, 1993, p.85.

[2] أحسن العايب ، **البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية، 1993 ، ص. 61.

[3] UTI POSSIDETIS هو مبدأ مأخوذ من القانون الروماني القديم، يقابله لغويا بالفرنسية "Comme vous possédez و باللغة العربية فكرة" حق" احتفاظك بالشيء الواقع تحت حيازتك"،و بالنسبة للقانون الدولي هو احترام الأوضاع القائمة.

* للإطلاع على معاهدة الأخوة والجوار الموقعة بين الجزائر والمغرب في 15 جانفي 1969 ، أنظر الملحق رقم 02 .

بمهاجمة فرقة عسكرية جزائرية تحمل مساعدات إلى الشعب الصحراوي (أمغالا1) ، وتجددت الإشتباكات في 15 فيفري 1976 (أمغالا2).

ليتم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فيفري 1976 ، والتي إعترفت بها الجزائر في 6 مارس 1976 ، وهو ما زاد من توتر العلاقات المغربية الجزائرية، ومباشرة بعد هذا بيوم واحد (في 7 مارس 1976) أعلن المغرب عن قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر بسبب إعترافها الرسمي بالجمهورية العربية الصحراوية.

و إنتظرت العلاقات الثنائية إلى غاية 26 فيفري 1983 ، أين تم عقد القمة الأولى بين الملك المغربي الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالمنطقة الحدودية العقيد لطفي ، وعلى اثر هذا اللقاء شهدت الحدود عودة التنقل الحر بين البلدين في 7 أفريل 1983 ،ولكن هذا لم يمنع من عودة التوتر من جديد بعد توقيع المغرب على معاهدة ثنائية مع ليبيا في 13 أوت 1984 ،وفي 04 ماي 1987 قمة ثلاثية بين الملك الحسن الثاني، والرئيس الشاذلي بن جديد، والملك فهد على الحدود الجزائرية المغربية أدت إلى تقارب ثنائي بعد جهود الوساطة السعودية ، هذه الوساطة أثمرت عن إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في 16 ماي 1988 ، ثم إعادة فتح الحدود رسميا بين البلدين في 5 جوان 1988 ، وأول زيارة للملك الحسن الثاني إلى الجزائر في 7 جوان 1988 بعد 15 سنة.

لتعرف المرحلة التالية جهودا مغاربية لتفعيل العمل المغاربي المشترك من خلال عقد قمة زرالدة في 10 جوان 1988 وهي أول قمة مغاربية رسمية ، إنتهت بعدها بالإعلان عن تأسيس الاتحاد المغاربي في مدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 ، كما عرفت فترة 6-8 فيفري 1989 زيارة الشاذلي بن جديد إلى إفران وهي أول زيارة لرئيس جزائري إلى المغرب منذ 1972 ،لتأكيد المصالحة بين البلدين،إنتهت بالتوقيع على مشروع مد أنابيب الغاز من الجزائر إلى أوروبا عبر المغرب.

المطلب الثاني: من 1989 إلى 1999 (إستمرار حالة المد والجزر في العلاقات بين الجزائر والمغرب)

لم تختلف هذه المرحلة كثيرا عن المرحلة السابقة ، فعلى الرغم من إنتهاء المرحلة السابقة على أجواء هادئة للعلاقات الجزائرية المغربية ، خاصة بعد عودة العلاقات من جديد وتأسيس إتحاد المغرب العربي ، إلا أنها لم تدم طويلا ليظل التوتر السمة البارزة لهذه العلاقات.

ففي الفترة الممتدة من27 -29ماي 1991 شهدت الجزائر زيارة الملك المغربي الحسن الثاني إلى وهران،من أجل قمة ثنائية ، ليصادق المغرب بعدها في جوان 1992 على اتفاقية 15 جوان 1972 التي نصت على وضع حد نهائي لمشكل الحدود الجزائري المغربي.

وبعد أحداث تفجيرات فندق مغربي يحمل اسم " أطلس أفني " في 1994 ، فرض المغرب منذ 26 أوت 1994 التأشيرة على الجزائريين *، لحجة مسؤولية الجزائر عن تلك التفجيرات ، لترد الجزائر على هذا القرار المغربي بفرض التأشيرة وغلق الحدود في 27 أوت 1994، ولم يتأخر ردّ الفعل المغربي حيث قام في 21 ديسمبر 1995 بطلب تجميد أنشطة مؤسسات إتحاد المغرب العربي مؤقتا بسبب مساندة الجزائر لجبهة البوليساريو .

المطلب الثالث: من 1999-2011 (التحول في القيادات السياسية و ديناميكية العلاقات الثنائية)

المرحلة الثالثة ، عرفت بدايتها تغير القيادات الحاكمة في البلدين ، بدأ بإنتخاب "عبد العزيز بوتفليقة " رئيسا للجزائر في 16 أفريل 1999 ، ووفاة الملك المغربي الحسن الثاني إثر سكتة قلبية في 23 جويلية 1999 ، ومبايعة محمد بن الحسن بن محمد (محمد السادس) ملكا للمغرب .ليشارك الرئيس الجزائري في جنازة الملك المغربي الراحل في 25 جويلية 1999[1]،وفي 15 أوت 1999 ،تقع مجزرة في منطقة بني ونيف في منطقة بشار ،والنظام الجزائري يتوجه إلى المغرب بأصابع الاتهام وتغاضيه عن منفذي العملية.

كما قام وزير الداخلية المغربي " أحمد بيداوي " في أفريل 2000 بزيارة إلى الجزائر ـ تمخض عنها إصدار بيان مشترك ينص على الاتفاق على ترقية العلاقات الثنائية في كافة المجالات خاصة تنقل الأشخاص والمشكلات و أمن المواطنين ، ليرد عليها السيد رئيس مجلس الأمة بشير بومعزة بزيارة رسمية في ماي 2000 إلى المغرب ،وكان من نتائج هذه الزيارة إنشاء مجموعة عمل و الأخوة والتعاون.

وفي نوفمبر 2000 قام وزير الداخلية الجزائري " نور الدين يزيد زرهوني " بزيارة أحدثت بعض الإنفراج في العلاقات الجزائرية المغربية ، وصدر عن الزيارة صدور بيان مشترك أكد فيه الطرفان على تفعيل التعاون وإعادة تفعيل عمل اللجان القطاعية ، ولكن رغم هذه المبادرات من الطرفين إلا أن العلاقات بقيت تراوح مكانها والحدود بقيت مغلقة إلى حد الآن ، إلى جانب تواصل توجيه المغرب للتهم إلى الجزائر ، تارة بتهديد وحدتها الترابية ، وتارة أخرى بتهمة دعم البوليساريو .

عرفت العلاقات مع نهاية 2010 وبداية 2011 ديناميكية جديدة ، حيث أن المغرب لم يكف منذ غلق الحدود في 1994 عن استغلال كل المناسبات للمطالبة بفتحها وتطبيع العلاقات مع الطرف الجزائري ، وإستهل المغرب هذه الديناميكية بالطلب الذي تقدم به السيد الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية المغربي من أجل مشاركة المغرب في الاجتماع التشاوري لوزراء دول الساحل المنعقد في 16 مارس 2010 بالجزائر ، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض من الجزائر ، ليتبع المغرب هذا التحرك بتوجيه نفس المسؤول

[1] وتقديرا لهذه المشاركة أوفد العاهل المغربي في أوت 1999 وزير الخارجية المغربي " محمد بن عيسى " كمبعوث خاص إلى الجزائر.

* للإطلاع على البلاغ الصادر في 26 أوت 1994 المتعلق بفرض تأشيرة دخول إلى المغرب على الرعايا الجزائريين ، أنظر الملحق رقم 04 .

المغربي دعوة لنظيره الجزائري مراد مدلسي في 22 فيفري 2011 لزيارة المغرب من أجل تحسين العلاقات بين البلدين .

في 17 فيفري 2011 ، الطيب الفاسي الفهري وزير الخارجية المغربي يحمل الجزائر مسؤولية الإحتجاجات التي إندلعت في المغرب تطالب بالإصلاح السياسي ، وفي نفس الوقت تحدث عن وجود إتصالات تجري على مستوى كبار المسؤولين في الجزائر والمغرب وعلى جميع الأصعدة .

وأمام الرفض الجزائري المتواصل للطلب المغربي القاضي بفتح الحدود بين البلدين بدعوى وجوب إعتماد مقاربة شاملة في معالجة الملفات العالقة بينهما ،انتهج المغرب سياسة قطاعية تتضمن تفعيل العلاقات عن طريق التعاون الثنائي القطاعي ، وعليه بادرت السلطات المغربية بتوجيه دعوة لعقد لقاءات ثنائية تضم وزراء القطاعات المهمة ، وعليه تلقى كل من وزراء الحكومة الجزائرية دعوات من نظرائهم المغاربة :

- وزير الفلاحة والتنمية الريفية رشيد بن عيسى .
- وزير والشباب والرياضة الهاشمي جيار .
- وزير الموارد المائية عبد المالك سلال .
- وزير التربية الوطنية أبو بكر بن بوزيد .
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي رشيد حراوبية.

وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري رشيد بن عيسى ، توجه إلى المغرب في زيارة رسمية في الفترة الممتدة من 25 أفريل – 2ماي 2011 ، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الفلاحة والتنمية الريفية .

في 17 أفريل 2011 ، الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يعلن أنه لا يوجد مشكلة بين الجزائر والمغرب ، وأن قضية الصحراء الغربية مسألة تخص الأمم المتحدة ،و في الفترة الممتدة من 18 إلى 20 ماي 2011 ، توجه وزير الموارد المائية الجزائري عبد المالك سلال إلى المغرب في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين وإنشاء لجنة تقنية مختصة للتعاون في مجال الموارد المائية .

وفي 27 ماي 2011 ، وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة المغربية خالد الناصري يصرح بأن الحكومة المغربية تعمل صباح مساء من أجل إقناع الجزائريين بفتح الحدود بين البلدين ، وفي 30 ماي 2011 ، الوزير الأول الجزائري أحمد أويحي يتهم اللوبي المغربي في واشنطن بتلفيق تهمة دعم الجزائر للقذافي بالمرتزقة ، ونفى بشكل قاطع إحتمال فتح الحدود البرية التي تظل موضوع غير مدرج حاليا على جدول الأعمال .

بمناسبة مرور 49 سنة على استقلال الجزائر، الملك المغربي محمد السادس يوجه برقية تهنئة للرئيس الجزائري، ويدعوه إلى العمل سويا من أجل تجاوز العوائق الظرفية والموضوعية لإعطاء ديناميكية جديدة

لعلاقات التعاون بين البلدين ،وقامت بعدها وزيرة الطاقة و المناجم المغربية أمينة بن خضرة بزيارة الى الجزائر ، تلبية للدعوة التي وجهها لها نظيرها الجزائري يوسف يوسفي ، وتمت مناقشة موضوع تزويد المغرب بالغاز الطبيعي الجزائري .

الملك المغربي محمد السادس وفي خطاب وجهه للشعب المغربي بمناسبة الذكرى الثانية عشر لاعتلائه عرش المملكة المغربية ، في 30 جويلية 2011 ، أعلن عن كون الرباط منفتحة على تسوية كل المشاكل العالقة من أجل تطبيع كامل للعلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، بما فيها فتح الحدود البرية ، إلى جانب إعلانه عن تمسكه الدائم بمبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي للقضية الصحراوية ، ليرد عليه الرئيس الجزائري في برقية تهنئة للملك المغربي، وأعلن من خلالها عن إرتياحه للانطلاقة الفاعلة التي شهدتها العلاقات الجزائرية المغربية.

لكن هذا لم يدم لفترة طويلة ليعود النظام المغربي إلى تحامله على الجزائر على خلفية إختطاف رعيتين إسبانيتين و إيطالي من مخيم الرابوني في منطقة تندوف في 23 أكتوبر 2011 ، حيث حمل وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي الجزائر مسؤولية ما حدث ، ليجدد الملك المغربي يوم 7 نوفمبر 2011 بمناسبة مرور 36 عاما على إحتلال المغرب لصحراء الغربية، الدعوة إلى تجاوز الخلافات و الحوار والتكامل والتنمية، و إستعداد المغرب لتجاوز الإنغلاق والخلافات.

خلاصة الفصل الأول :

إن التنافس الجزائري المغربي بمختلف الخلفيات المحركة له ليس وليد اليوم ، بل هو نتيجة تراكمات وترسبات لعقود ماضية ، فدراسة تاريخ البلدين يثبت بأنها لم تكن دائما على قدر متساوي من التفاهم و الإنسجام ، وإنما كانت علاقات تطبعها سمة التنافس والصراع .

ساهمت مجموعة من المؤهلات الهامة التي يتوفر عليها كل من الجزائر والمغرب ، بالإضافة إلى الخلفيات المتعددة (تاريخية ، سياسية وإستراتيجية ، واقتصادية) ، وصولا إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية ، في إثارة التنافس بين البلدين ، فكما تتوفر الجزائر على طاقات اقتصادية هامة ومؤهلات إستراتيجية تؤهلها لتكون في صدارة المنطقة المغاربية ، يعمل المغرب على تدارك النقص الذي يعانيه في المجال الاقتصادي من خلال بوابة جلب الإستثمارات الأجنبية والمراهنة على الأهمية الإقتصادية و الجيوبوليتيكية للصحراء الغربية ،بالنظر إلى الطاقات الهامة التي تختزنها المنطقة للنهوض بإقتصاده و تعزيز تواجده في المنطقة المغاربية من خلال تعزيز شبكة العلاقات التي تجمعه بالغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي .

الفصل الثاني

خلفيات ومظاهر

التنافس الجزائري - المغربي

يتناول هذا الفصل بالتحليل ومن خلال مبحثين خلفيات و مظاهر التنافس الجزائري المغربي ، حيث خصص الأول لتناول خلفيات التنافس ، والتي قمنا بالتركيز على ثلاثة خلفيات وهي الخلفيات التاريخية ، السياسية والإستراتيجية ، والخلفيات الإقتصادية ، وفي المبحث الثاني نتناول مظاهر التنافس الجزائري-المغربي من خلال ثلاثة مستويات متباينة، المستوى الأول يتعرض إلى مظاهر التنافس ذات الطبيعة العسكرية والأمنية (سباق التسلح غير المعلن، الإنفاق العسكري المتزايد للبلدين،.....) ، ثم مظاهر التنافس ذات الطبيعة السياسية والدبلوماسية (التحرك النشط لدبلوماسية البلدين على المستوى المغاربي والإقليمي ، و موقف الدولتين من قضية الصحراء الغربية وطرق توظيف هذه القضية لتحقيق مكاسب دبلوماسية للبلدين ،....) ، وأخيرا مظاهر التنافس ذات الطبيعة الإقتصادية خاصة في مجال عملية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية وعلى رأسها المشاريع الكبرى مثل مشاريع الطاقة المتجددة ، السياحة.

المبحث الأول : خلفيات التنافس الجزائري المغربي

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية.

إن المتتبع لمسيرة العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال البلدين،يسجل بكل وضوح ما عرفته هذه العلاقات من انتكاسات وتصدعات تسببت في حدوث أزمات متوالية، ،أزمات لم يكن متوقعا ولا محتملا ولا منطقيا حدوثها بين دولتين تجمعهما روابط اللغة و الدين،إلى جانب عناصر الإخاء والتضامن والتكامل والمصير المشترك.

ولقد تعددت الكتابات التاريخية والسياسية وتباينت توجهاتها و منطلقاتها،فهناك من يرى أن أسبابها البعيدة وثيقة الصلة بالظاهرة الاستعمارية ومخلفاتها،بداية من احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، وموقف السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن من حركة المقاومة الجزائرية التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري، حيث أدت هذه الأحداث إلى دخول المغرب في حرب مع القوات الفرنسية إنتهت بإنهزام الجيوش المغربية في معركة إيسلي يوم 14 أوت 1844م، التي أبانت عن ضعف المغرب الذي فرضت عليه فرنسا توقيع إتفاقية طنجة بتاريخ 10 سبتمبر 1844، و إتفاقية لالة مغنية بتاريخ 18 مارس 1845م [1].

لكن المتعمق في البحث في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية يستطيع التوصل إلى أن التنافس الجزائري المغربي الحالي جذور وخلفيات أعمق من التي سبق ذكرها، و كما تقول العبارة الشهيرة "التاريخ يعيد نفسه" [2]، و إنطلاقا من هذه المقولة قد نعود في دراستنا للتنافس الجزائري المغربي إلى غاية القرن السادس عشر (16) ميلادي،لماذا هذا القرن بالذات؟ ، لكون هذا القرن هو من أغنى القرون المليئة بالأحداث الهامة والتطورات في الجزائر والمغرب، وفي أوروبا الغربية القريبة منهما حيث كان بالنسبة إلى

[1] إتفاقية طنجة الموقعة بتاريخ 10 سبتمبر 1844 نصت على ضرورة وجوب طرد الأمير عبد القادر الجزائري من المغرب ومنعه من مواصلة جهاده انطلاقا من الحدود المغربية.واتفاقية لالة مغنية الموقعة بتاريخ 18 مارس 1845 نصت على رسم الحدود المغربية الجزائرية.

[2] النظرية المشتقة تقول : (إن الأمم والحضارات تمر في مراحل نمو مرتبة حسب مراحل نمو الإنسان ، فهي تولد ثم تكون في مرحلة الطفولة ثم مرحلة الشباب ثم مرحلة الرشد ثم يبدأ انحدارها مع مرحلة الشيخوخة ثم الموت) فهي دورة متكررة معادة مستندة على النظرية الأم (إن التاريخ يعيد نفسه)، وهذه الفكرة تدخل في إطار تفسير التاريخ الذي تعددت فيه النظريات،حيث يعتقد أشهر الباحثين في مجال التاريخ أن التاريخ لا يعيد نفسه لأن الأشخاص والأزمنة لا يمكن أن تتكرر،بينما إذا توفرت نفس الظروف والشروط والأسباب قد تؤدي إلى نتائج متشابهة لكن في سياقات مختلفة.وأحسن مثال هو تكرار هزيمة هتلر أمام الإتحاد السوفياتي بنفس طريقة نابليون بونابرت.ويرى الباحثون في مجال التاريخ من أصحاب النظريات أن هنالك خلفيات نظرية تفسر ما يعتقده العامة بأنه تكرار الحادثة التاريخية، ويستعيضون عنه بما يعرف بالإسقاط التاريخي،مثل إسقاط تجربة قيام دولة إسرائيل بقيام الممالك اللاتينية في فلسطين في عهد الحروب الصليبية.

أوروبا قرن النهضة العلمية والفنية و الأدبية، والثورة الصناعية ، وبالنسبة إلى الجزائر والمغرب فقد كان هذا القرن هو قرن سقوط الأسر التي كانت تحكم البلدين منذ القرن الثالث عشر(13) ميلادي، وهي الأسر الوطاسية والمرينية في المغرب، والأسرة الزيانية في الغرب الجزائري، والأسرة الحفصية في الشرق الجزائري وتونس،إلى جانب قيام حكم الأتراك العثمانيين في الجزائر كلها، وحكم الأشراف السعديين في المغرب الأقصى.

كما كان هذا القرن متميزا بالعلاقات المتقلبة جدا بين حكامهما،حيث كانت تميل تارة إلى السلم وبعض التعاون،وتارة أخرى نحو التوتر وإلى حد القطيعة والحرب ، و الباحث الجزائري الدكتور عمار بن خروف في كتابه "**العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي**" في الجزء الأول، تحدث عن كون دراسة تاريخ علاقات البلدين في هذا القرن بالذات تثبت [1] :

أ- أن العلاقات بين البلدين لم تكن ذات طابع محلي، وإنما علاقات اكتسبت طابعا دوليا،إذ دخلت فيها قوى عديدة منها : الدولة العثمانية التي انضوت الجزائر طوعا تحت لوائها،ودول أوروبية كثيرة منها إسبانيا والبرتغال.

ب- أن العلاقات بين المغرب والدولة العثمانية في ذلك القرن هي في واقع الأمر علاقات بين الجزائر والمغرب في جزء كبير منها على الأقل لأن حكام الجزائر كانوا ينفذون إرادة السلطان العثماني، ويرسمون سياسة الدولة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط .

ج- العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين كانت وطيدة،وأن وصول العثمانيين إلى الحكم في الجزائر، ووصول السعديين إلى الحكم في المغرب،لم يحل دون استمرار العلاقات بين البلدين في المجالات المذكورة،حتى في الأوقات التي كانت تميل فيها العلاقات السياسية بين البلدين إلى التوتر والحرب.

ويبدو أن العلاقات بين البلدين وخلال أكثر من قرنين من الزمن قد غلب عليها طابع التنافس، والنزاع على السلطة والنفوذ،ورغبة حكام كل من فاس (المغرب) وتلمسان(الجزائر) في تحقيق وجودهم ومطامحهم،ولو على حساب بعضهم البعض،ودون إقتناع بإمكانية التعايش السلمي،أو التعاون السياسي،أو إيمان بضرورة صرف تلك القوى الضالعة في الصراع نحو البناء الداخلي،وإزالة مظاهر الضعف فيه،مما أنهك قوى البلدين وجعلهما مطمعا للقوى الأوروبية الناشئة المجاورة،مثل إسبانيا والبرتغال .

[1] عمار بن خروف، **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي**، الجزء الأول، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 4.

كما ، لهذه العلاقات التنافسية بين الجزائر والمغرب صور عديدة تمثلت في محاولة كل طرف الإستيلاء على أهم المواقع والمدن الإستراتيجية،وكمثال على ذلك نذكر محاولة النظام الحاكم في المغرب(السعديين) التدخل و إحتلال مدينة تلمسان الغرب الجزائري،فتلمسان من غير كونها عاصمة الزيانيين سابقا ومركزا حضاريا هاما،بوابة هامة بين المغرب والجزائر،كما كانت محطة تجارية هامة بين أوروبا وبلاد السودان ، ولهذه المزايا كانت دوما مطمعا لحكام المغرب،وهدفا لغزوهم ، ومهد حاكم السعديين تدخله في تلمسان بحملة وجهها في 1549 م إلى شرق المغرب الذي أخذ النفوذ العثماني يمتد إليه، واستولى على (غرسيف) ثم (وجدة) هذه الأخيرة كانت تابعة لأتراك الجزائر، وفي 9 جوان 1550 م دخل السعديون تلمسان ولم يواجهوا أية مقاومة من حاميتها العثمانية [1].

كما عرفت هذه المرحلة من تاريخ العلاقات بين البلدين،و في سياق سعي وتنافس كل طرف ليكون صاحب الهيمنة الأوحد في المنطقة المغاربية،قيام القوات الجزائرية في تلك الفترة بثلاثة (03) حملات على المغرب،جاءت كالتالي :

- الحملة الجزائرية الأولى على المغرب(1553-1554): حيث أنه في 07 ديسمبر 1953 باغتت القوات الجزائرية القوات السعدية،وفي 03 جانفي 1554 وصلت الحملة الجزائرية إلى غاية فاس التي دخلتها في 5 جانفي 1554 [2] .
- الحملة الجزائرية الثانية على المغرب (1558): وتم إعدادها انتقاما من حملة المغاربة على مدينة تلمسان.
- الحملة الجزائرية الثالثة على المغرب(1576): كانت هذه الحملة أول حملة تواكب الحملة البرية قوات بحرية جزائرية، وتمكنت من الوصول إلى مدينة فاس المغربية والدخول إليها .

يصر الكثير من الباحثين المغاربة في الشؤون المغاربية وفي العلاقات الجزائرية المغربية تحديدا ،أن نقطة التحول في العلاقات بين البلدين هي محطتان هامتان هما:

1- معركة إيسلي 14 أوت 1844، هي معركة قامت بين المغرب وفرنسا في 14 أغسطس 1844 م بسبب مساعدة السلطان المغربي [المولى عبد الرحمان] للمقاومة الجزائرية ضد فرنسا وإحتضانه للأمير عبد القادر. إنتهت المعركة بإنتصار الفرنسيين وفرضهم شروطا على المغرب ، تمثلت هذه الشروط في إقتطاع فرنسا لبعض الأراضي المغربية وفرضها غرامة مالية على المغرب ومنعها المغاربة من تقديم الدعم للجزائر، وفرضت فرنسا على المغرب التوقيع على إتفاقية لالة مغنية في 18 مارس 1845 والبرتوكولات اللاحقة الموقعة بين الحكومة الفرنسية وممثل السلطان المغربي في 20 جويلية 1901 وبتاريخ 20 أفريل

[1] عمار بن خروف، **المرجع نفسه**، ص 114.

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص154 -155.

1902 بباريس ، وحددت هذه المعاهدة الحدود الجزائرية- المغربية في جزئها الشمالي الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى غاية ثنية الساسي وطولها 136 كلم، وهي الحدود التي يصر المغرب أنها لا تمثل بحق حدوده الأصلية وأنها مفروضة من قبل الإستعمار الفرنسي ويجب إعادة النظر فيها.

2- حرب الرمال في 1 أكتوبر 1963،وهو أول إلتحام عسكري مباشر بين الدولتين منذ إستقلالهما، وقد كان لهذه الحرب التي إنتهت بعد لقاء جمع قادة الجزائر والمغرب على هامش مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد بالقاهرة سنة 1964، حيث تم فيه الإتفاق على وقف إطلاق النار فيما بين 24 و27 جانفي 1964،ثم إنسحاب قوات البلدين والرجوع إلى الوضع القائم قبل أول أكتوبر1963 [1] ، وهذه الحرب تركت بصمات واضحة في إقامة علاقات مشوبة بالتشكيك في النوايا بين الجزائر والمغرب.

المطلب الثاني: الخلفيات السياسية و الإيديولوجية :

إن التنافس الجزائري -المغربي ليس وليد الخلاف الحدودي حصرا،فالجزائر التي لم تكن لها أية مطالب ترابية على حساب جيرانها ،تمكنت من تسوية ملف الحدود معهم بتوقيع عدة اتفاقات،مع تونس(1970)، موريتانيا(1984) ، ليبيا(1995) ومع المغرب(1972) ولم يصادق عليها المغرب إلا في 1989.

ظهر التنافس الإيديولوجي بين المغرب والجزائر بمجرد إستقلال الجزائر،ففي الوقت الذي تبنت فيه هذه الأخيرة توجها عروبيا،ملتحقة بالمعسكر العربي، وإشتراكيا قريبا من الكتلة الشرقية، كان المغرب أحد أقطاب المعسكر العربي المحافظ الذي يعوّل عليه الغرب في مواجهة التيار القومي العربي والمد الشيوعي في العالم العربي ، لكن الغرب (مثل الأنظمة العربية الموالية له) أخطأ في تقديره ذلك أن لا جزائر بومدين ولا مصر عبد الناصر كانت شيوعية،بل إن كلا الزعيمين ناهض المد الشيوعي ،وحاول المغرب أن يستغل التقارب الإيديولوجي بين الجزائر والكتلة الشرقية ليظهر للغرب أهمية دوره الإستراتيجي في المغرب العربي لمواجهة الجزائر مضيفا بذلك شرعية على زعامته الإقليمية [2] .

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في تشكيل إستراتيجية الجزائر خلال السنوات التي أعقبت إستقلالها إلى غاية السبعينات متأثرة بمشكل الحدود مع المغرب ولعل أهم تلك العوامل،العامل التاريخي حيث تشكل الثورة الجزائرية عاملا أساسيا في بلورة إستراتيجية الجزائر،فبعد إستقلالها ظهر أن الجزائر ترى نفسها قائدا لحركات التحرر الإفريقية والعالم الثالث عموما ، ومن هنا فزعامتها لمنطقة المغرب العربي قضية

[1] لخضر موساوي ، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري** ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009-2010، ص 46.

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005، ص 64.

طبيعية من نتاج التاريخ، وهذه الشرعية الثورية التاريخية التي وظفت داخليا تستثمر خارجيا في بلورة إستراتيجية البلاد وإعطائها شرعية إقليمية، فالثقل التاريخي-السياسي، الإقتصادي ،الجغرافي والسكاني وظف أيضا في صياغة التصور الجزائري ، هذا ما عبر عنه ب " التوازن الطبيعي" في المغرب العربي،بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة المغرب العربي [1] .

إنطلاقا من مبدأ "التوازن الطبيعي" بالمغرب العربي الذي يعني وضعا قياديا للجزائر إقليميا ودوليا، سعت الجزائر للعب دور إقليمي من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها حسب تصورها الجيوسياسي، بيد أن سعيها لزعامة المغرب العربي تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور وفي نفس المنطقة الجغرافية مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارين معقدا بالتالي العلاقة بينهما، والتي هي متوترة أصلا بسبب المطالب الترابية المغربية التي تسببت في حرب الرمال في أكتوبر 1963.

نستهل تحليلنا للخلفيات السياسية والإستراتيجية للتنافس الجزائري - المغربي، بتصريح الرئيس الجزائري الراحل"هواري بومدين" حينما قال : " **إن المغرب العربي و المنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر**"[2] .

إذا من المنظور الإستراتيجي و الجيوسياسي ،فإن منطقة الأمن هذه، وما سماه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي تعرض لهزة قوية في نوفمبر 1975، حينما عقد الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا،المغرب وموريتانيا (والذي بموجبه انسحبت إسبانيا في العام الموالي، من إقليم الصحراء الغربية ليتقاسمه المغرب وموريتانيا،ثلثين للأول وثلث للثانية)، هذا الاتفاق أبرم دون أي تشاور مع الجزائر[3].

هذا الموقف لم يكن مثلما يروج له من أجل الحصول على منفذ على الأطلسي بل عكس تخوّفها من توجهات جارها المغربي الذي أبان عن أطماع توسعية،فقد كان موقفا دفاعيا وليس هجوميا مثلما يصفه

---

[1] **المرجع نفسه**،ص41.

[2] عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص.ص 135-136.

[3] الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة بإسم البوليساريو (بالإسبانية: Polisario) هي حركة تسعى إلى إنفصال الصحراء الغربية عن المغرب وتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ،تأسست في 10 مايو 1973 ،كلمة البوليساريو هي المختصر الإسباني المكون من الحروف الأولى لاسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" والذي يظهر من خلال الإختصار الإسباني للإسم:

Popular de Liberacion de Saguia el Hamra y Rio de Oro Frente

الباحث الجزائري عبد النور بن عنتر، هذا الأخير يرى أن أهم محددات الموقف السياسي الجزائري تجاه تحركات المغرب تتمثل في العناصر الثلاث التالية [1] :

أولا، الجزائر كانت عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الذي دشّن ضدّها حربا،فالمغرب بتوجهاته التوسعية كان في وقت مضى قد طالب بسيادته على كل من موريتانيا وعلى أجزاء من السنغال [2]،ولم يعترف بموريتانيا إلا بعد (09) تسعة سنوات من إستقلالها، معتبرا إياها في السابق جزءا، تاريخيا، من ترابه الذي يمتد إلى غاية السنغال أيضا [3].

ثانيا،عقيدة الأمن القومي الجزائري كانت تعتمد على مبدأ عدم قبول أي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون إتفاق مسبق معها.

ثالثا، وأخيرا، الجزائر جعلت من مساندة حركات التحرر في العالم الثالث مبدأ جوهري في سياستها الخارجية دفعها إلى دعم حركة البوليساريو.

الملاحظ هنا هو مدى التوافق بين الدوافع الإستراتيجية (التصدي للتوسع المغربي) والمبادئ السياسية والإيديولوجية (دعم حركات التحرر) [4] .

بالنسبة للمغرب فإن الجزائر تظل مشكلا حقيقيا، ويجعل منها عنصر تهديد للمغرب، بلد بالنسبة لهذا الأخير يسعى وطبقته السياسية إلى توظيف جميع قواه وقدراته ضد ما يسميه ب "الوحدة الترابية للمغرب"، فحسب أحد المسؤولين المغاربة فإن " الجزائر لها دبلوماسية العصابات، والمفاوضات معها أصعب بكثير من تلك مع إسبانيا " [5].

على الرغم من أن فكرة المغرب العربي الكبير أفلت نوعا ما،إلا أن هذا لا يمنع المغاربة ،خاصة المفكرين منهم والمهتمين بهذه الفكرة من الحلم المستمر بإمكانية تحقيقه،وهو الأمر الذي ينطبق على المفكر المغربي البارز في القرن الماضي "علال الفاسي"(Allal Al Fassi) ، الذي حلم باليوم الذي يرى فيه مشروعه "المغرب الكبير" يتحول من فكرة إلى حقيقة.

---

[1] عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق الذكر** ،ص 43.

[2] Stephen Solary, "**Arms for Morocco**?", in Foreign Affairs , New York ,vol 58 ,n° 2 , winter 1779/80, p. 285.

[3] Anthony Paazzanita, "**Mauritania's foreign policy : the search of protection** ",the Journal of modern african studies , London, vol. 30 ,n° 2 , 1992, p.282.

[4] ميدانيا يسيطر المغرب على معظم أجزاء الصحراء الغربية (الغنية إقتصاديا لاسيما بالفوسفات) التي أحاطها بجدار أمني زوده بأحدث الأسلحة الغربية،والقسم الباقي تسيطر عليه جبهة البوليساريو وهو ما يسمى بالمنطقة المحررة ، وتتّخذ الجمهورية العربية الصحراوية من مخيم الرابوني على مقربة من تندوف الجزائرية مقرا لها.

[5] Driss Ksikes, **op.cit**.

المطالب المغربية ب"المغرب الكبير"،المعلنة من طرف علال الفاسي،عبارة عن كتابات تاريخية،مثلما يوضحه "باتريك شارل أرنود"(Patrick-Charles Arnaud) بقوله:"من أجل توضيح هذه المطالب الخيالية ،علال الفاسي كتب بطريقته الخاصة عن تاريخ الإمبراطورية الشريفية" [1] ، فيما يرى "رامون دييغو"(Ramon Diego) وهو محلل إسباني : " إن المغرب يبحث في خضم الحركة الاستعمارية التوسعية ،عن تأكيد قدرته كأمة لها مكانتها القوية في شمال إفريقيا، ويستعمل في ذلك حركات التحرر المناهضة للاستعمار الاستيطاني لمصلحته الخاصة، وفي عام 1957 و 1958 أعلن عن هذه الرغبة الممتدة إلى غاية السنغال مرورا بالصحراء الغربية،وموريتانيا" [2].

وفي عام 1948،قام علال الفاسي بإستعراض أطروحته التي حملت إسم"المغرب الكبير"، وفي عام 1956 وفي أثناء إستقلال المغرب،قام حزبه "حزب الإستقلال" بالإنضمام إلى فكرته وتوجهه القائم على "إستبعاد التهديدات التي تهدد السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة المغربية من خلال رسم حدود المملكة بالشكل المتوافق مع الواقع الجغرافي والتاريخي، وبالشكل الذي يحول أمام سكان المناطق الممتدة من تانجر إلى غاية شنقيط" [3].

بعدها تمكن المغرب من السيطرة على "الساقية الحمراء" و "ريودو أورو " (Rio de Oro)إعتمادا على جيش التحرير المغربي،و في عام 1958 واجه بشكل مباشر القوات الفرنسية التي أتت لمساندة القوات الإسبانية في إطار عملية (Ecouvillon) ، ومن هنا وقع الملك المغربي الراحل محمد الخامس على إتفاقيات مع السلطات الفرنسية والإسبانية، وتم إستبدال جيش التحرير المغربي بالقوات المسلحة الملكية وهذا الأخير مكون من قدماء الجنود والضباط المغاربة الذين عملوا في القوات الفرنسية [4] . وبعد سنتين من إستقلال المغرب، قام الملك المغربي الراحل " محمد الخامس" بإنشاء "**منظمة دراسات ومشاورات حول المسائل الصحراوية**"، ودعت إلى تحرير و إسترجاع الأقاليم التالية :

- ✓ موريتانيا إلى غاية وادي السنغال.
- ✓ جزء من الصحراء الجزائرية.
- ✓ الصحراء الغربية.

---

[1] Marine De froberville, **Le Sahara occidental : la confiance perdue ; l'impartialité de l'ONU à l'épreuve**, Paris, L'harmatan, 1996, p. 42.

[2] **Ibid**., p.43.

[3] **Le Maroc et l'Afrique** (auteur non identifié), document publié sur le site : www.Reynier.com / Anthro/Afrique/Maghreb/Maroc-Afrique.html.p4. Date de consultation 14 juin 2011.

[4] Paul Balta, **Le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, Paris, La Découverte, 1990, p.167.

- ✓ سبته ومليليه.
- ✓ إقليم إفني .

شكلت أراضي وأقاليم مثل الصحراء الغربية،سبته ومليليه والأراضي الواقعة على الحدود مع الجزائر ثلاثة مناطق جغرافية هامة للمغرب في إطار مشروعه "المغرب الكبير".صحيح أن المغرب لم يهاجم بشكل مباشر جيرانه، ولكنه إستند في مرحلة أولى على توصيات الأمم المتحدة، فيما يتعلق برفضه للحدود الحالية ولحق الشعوب في إختيار المناطق التي ينتمون إليها. وفي هذا المنحى تندرج محاولة المغرب إلحاق موريتانيا به في 1960، والهجوم المغربي على الجزائر في عام 1963، و إحتلال الصحراء الغربية منذ 1975، وأخيرا محاولة النظام المغربي إسترجاع جزيرة "بارسيل" (Persil) في 2002.

وسعت السلطات المغربية تبرير هذا التصرف برأي بسيط وهو :"إن مختلف الأنظمة و السلطات المغربية هي في أصلها صحراوية، وهو ما يعني أنها احتلت الشمال فيما بعد". وفي سنوات الخمسينات،قابل المغرب بالرفض الإرادة الفرنسية بإنشاء دولة موريتانية مستقلة، من خلال القول أن إنشاء هذه الدولة لا يعبر إلا عن منتوج استعماري يقتطع أجزاء من المغرب ومن أقاليمه الجنوبية، وفكر المغرب في إستعمال القوة من أجل إحتلال موريتانيا والسيطرة عليها، مستعملا في ذلك حقه في سيادته التاريخية على هذا الإقليم [1]، ليقرّر ملك المغرب عام 1960 القيام "بإسترجاع" موريتانيا إعتمادا على القوات الملكية المغربية،وهذه المهمة أوكل تنفيذها إلى الضباط المغاربة العائدين من مهمة الكونغو (مشاركة المغرب في مهمة حفظ السلام في الكونغو)، وتم في غضون (03)ثلاثة أشهر سراّ إنشاء وتجهيز وحدة من 6000 رجل، وتمركزت الوحدة في "تان تان" (Tan Tan) تحت قيادة "بوقرين"[2]. لكن العملية كلها تم إلغاؤها في بعد إعتراف الأمم المتحدة بالدولة الموريتانية في 27 أكتوبر 1961 ، وبعدها تم التوقيع على معاهدة الدار البيضاء والتي من خلالها إعترف المغرب رسميّا بالدولة الموريتانية في 1970، وهو ما وضع نهاية لحلم كان غاليا بالنسبة إلى الملك المغربي الراحل محمد الخامس [3].

[1] Nadia Belkacem, « **Quand le Maroc voulait envahir la Mauritanie »,** in Tel Quel, 26 novembre au 2 décembre 2005, p.p 34-35.

[2] **Ibid**.

[3] **Ibid**.

المطلب الثالث: الخلفيات الإقتصادية.

تنطلق هذه الخلفيات الإقتصادية من عدة محددات ، تلعب دورا كبيرا في تحديد سياق التنافس والمجالات التي يشملها ، فإذا ما إنطلقنا من قضية الصحراء الغربية موضع الخلاف بين الجزائر والمغرب ، نجد أن هذه المنطقة ونتيجة لأهميتها الإقتصادية الهامة التي تتمتع بها ساهمت في تحفيز الطرف المغربي على التمسك بها و إعتبارها قضية إسترجاع لوحدته الترابية غير القابلة للتقسيم أو التجزؤ .

تتمتع الصحراء الغربية بأهمية اقتصادية ،وسياسية ، وحيوية بفعل موقعها الجيوستراتيجي وساحلها المطل على البحر بالإضافة إلى باطنها الغني بالثروات الطبيعية ، فقد إكتُشفت مواد أولية ذات أهمية إقتصادية كبيرة في منطقة الصحراء الغربية ، ولذلك زادت أهمية الإقليم، وهو ما يفسر الأطماع والحملات الإستعمارية المتتالية للصحراء الغربية سواء من طرف القوى الأجنبية ، أو حتى دول الجوار،ومن أهم الموارد الإقتصادية في الصحراء الغربية ، نجد الفوسفات الذي يعتبر المورد الرئيسي لمنطقة الصحراء الغربية، ويرجع إكتشافه إلى الباحث الاسباني ـ مانويل مايبا ـ عام 1947، حيث تم إجراء مسح طبوغرافي للصحراء الغربية عثر خلاله على طبقات من الفوسفات بنسبة عالية.

لقد تأجلت عملية إستخراج الفوسفات بسبب أعمال القتال التي كانت قائمة بين الثوار والمستعمر الإسباني والفرنسي، ومنذ أن تسلمت المغرب إقليم طرفاية أمكن البدء في إستخراجه وذلك عام 1958، وتطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الإستغلال، خاصة وأنه ينتج بكميات تجارية ضخمة، وبالتالي فإن من يسيطر على مناطق إستخراج فوسفات الصحراء الغربية يكون هو المتحكم في الإنتاج والتصدير العالمي، خاصة وأن الإحتياطي العالمي للفوسفات يقدر بحوالي 38 مليار طن، يشكل الإحتياطي الإفريقي منها حوالي 18 مليار طن، والإحتياطي الأسيوي حوالي 4 مليار طن، و الإحتياطي الأمريكي حوالي 10 مليار طن، وأمريكا الجنوبية حوالي مليار طن، أما إحتياطي الصحراء الغربية فيصل إلى حوالي 2 مليار طن، ويمتد على مساحة 1200 كم2، لم يُستغل منه بعد إلا منجم بوكراع بمسافة 700 كم2، ويعتبر الفوسفات الموجود في الصحراء الغربية من أجود الأنواع في العالم، حيث يتواجد بنسبة 65-80% [1] ، ويعمل المغربي على إستنزاف هذه الثروات رغم تعارض ذلك مع القانون الدولي.

إلى جانب الفوسفات يوجد مخزون كبير من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية، ولقد قام المغرب بتوقيع إتفاقيات للتنقيب عن النفط مع بعض الشركات في أول أكتوبر 2001، وكان أهم هذه الإتفاقيات مع شركتي " توتال فاينال إلف "(Total.F) الفرنسية و" كير مالك جي كورب "

[1] نقلا عن موقع موسوعة مقاتل من الصحراء ، "**مشكلة الصحراء الغربية** ",تاريخ الإطلاع 10 جانفي 2011 ، http://www.moqatel.com/openshare/Informatio/information.doc_cvt.htm

الأمريكية(G.Corps)، إلا أن الحكومة الصحراوية إعترضت على ذلك، ما أدى إلى لجوء المغرب للأمم المتحدة وطلب المشورة القانونية، حيث صدرت إستشارة قانونية من المستشار القانوني للأمم المتحدة "هانس كوريل"(Hans Kouril)، حصلت بموجبها المغرب على الحق القانوني في القيام بعمليات التنقيب من النفط في الصحراء الغربية، بشرط ألا يستغل المغرب النفط تجارياً دون موافقة السكان المحليين .

ويبلغ إحتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية حوالي 700 مليون طن، حيث إكتشف منجم في أرميلة و غراشة، وتقدر إمكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض في المنطقة لحوالي 600 مليون طن، في حين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65%، وتشير عمليات المسح الجيولوجي إلى إمكانات التوصل إلى نتائج كبيرة أخرى [1] ،و هذا دون نسيان اليورانيوم الموجود في منطقة السمارة، حيث فُرضت عليه حراسة مشددة، وكانت السلطات الإسبانية قد منعت الإقتراب من منطقة التنقيب.

كما تزخر سواحل الصحراء الغربية بالثروة السمكية، حيث يُعد الساحل الغربي للقارة الأفريقية، بصفة عامة، من أغنى مصائد الأسماك، وكذلك لطبيعة صخورها و إنخفاض الكثافة السكانية بها، وتوجد أهم مراكز صيد الأسماك في مدينة العيون ، كما تُعد الثروة السمكية مصدراً مهماً لعدة شركات أوروبية تعتمد عليه، ونظراً لأهمية مناطق الصيد على سواحل الصحراء الغربية دخل الإتحاد الأوروبي، وخاصة إسبانيا في مفاوضات مع المغرب لإقناعه بتجديد إتفاقية الصيد التي تسمح لسفن الإتحاد الأوروبية بالصيد في السواحل المغربية والصحراوية، رغم أن المغرب لا يملك حتى الآن السيادة على الإقليم. وتوجد أهم موانئ الصيد في العيون وبوجدور *، حيث تضم العديد من التجهيزات المرتبطة بعمليات الصيد والتصنيع وتبريد وتخزين المنتجات البحرية، ويبلغ إنتاج موانئ العيون و الطرفاية و بوجدور من الأسماك حوالي 309.2ألف طن سنوياً، كما يوجد بها حوالي 400 وحدة صيد، وحوالي 7000 عامل في الداخلة وحدها في سنة 1995 بالمقارنة مع العام 1994 تضاعف حجم الصيد التقليدي إلى أكثر من 14 مرة [2].

إذا تواجد مثل هذه الموارد الأولية بالنسبة إلى بلد يعاني من نقص فيها مقارنة بالجزائر ، ساهم في تغذية الشعور المغربي أن اهتمام الجزائر بالدفاع عن دعم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي لا يمكن أن تخرج عن نطاق منافسة المغرب على هذه الموارد الهامة ، وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن الجزائر في أصلها دولة لا تنقصها الموارد الأولية ، وبالتالي فإن إستفادتها من موارد الصحراء الغربية سيقضي لا محالة على التوازن الاستراتيجي الذي يسعى المغرب إلى تحقيقه والحفاظ عليه ، فما يحرك المغرب للتنافس مع الجزائر في هذه النقطة بالذات هو ذو طبيعة إقتصادية بحتة ، فيما تتخذ طابعا جيوسياسيا بالنسبة

[1] **المرجع نفسه** .

* أوقف الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2011 إتفاقيته مع المغرب المتعلقة بالصيد البحري وهو ما سبب خسائر مالية هامة لهذا الأخير.

[2] **المرجع نفسه** .

للجزائر .وتكمن الخلفية الإقتصادية الأخرى المحركة للتنافس الجزائري المغربي في علاقة كل طرف مع التكتلات الإقتصادية الدولية ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالعلاقة مع الإتحاد الأوربي ، حيث لطالما سعى كل طرف إلى تقديم نفسه على أنه المتحدث الرسمي باسم دول المغرب العربي أو من خلال سعي كل طرف إلى تعظيم منافعه الإقتصادية أثناء تعامله مع مختلف المشاريع التي طرحتها الدول الأوروبية .

فالمغرب يعتبر من أوائل الدول المغاربية التي وقعت إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 26 فبراير 1996 ، وهدفت إجمالا إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب والإتحاد الأوروبي خلال فترة إنتقالية مدتها 12 سنة ، مع ترتيبات خاصة بالصادرات والواردات التي تترجم بإلغاء الحقوق الجمركية ودخول المنتجات المصنعة السوق الأوروبية بكل حرية وبدون أي قيود ما، وكذلك التعاون الإقتصادي و يهدف إلى مساعدة دولة المغرب على تحقيق التنمية الإقتصادية [1] .

فيما تأخرت الجزائر في إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالمقارنة مع المغرب إذ بدأت سنة 1996 ، لتتوقف نتيجة الأوضاع السياسية التي مرت بها الجزائر ، لتستأنف من جديد سنة 2000 عبر عدة جولات بلغت حوالي 17 جولة ،و دخلت حيز التنفيذ بدء من سبتمبر 2005 ، ولا تختلف هذه الإتفاقية عن تلك التي عقدها الإتحاد الأوربي مع المغرب .

و يلاحظ أن إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لم يسبقها أي تنسيق بين البلدان المغاربية بل سارعت كل دولة إلى التفاوض مع الإتحاد الأوربي منفردة من أجل تعظيم المكاسب الإقتصادية .

و من جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما جعلت منها الجغرافيا،رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية ، يتجلى ذلك في ربط أسواق إستهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر إسبانيا وإيطاليا ،حيث أنه للجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وسيلتقي بعضها مع خطوط الأنابيب المقترحة لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا، الخط الأول طوله 670 ميلا وينقل نحو 2.32 مليار قدم مكعبة يوميا عبر تونس فالبحر المتوسط وصولا إلى إيطاليا، وقد إكتمل بناء الخط في عام 1983، وتضاعفت سعته عام 1994، فضلا عن توسعات مستقبلية ليتمكن من ضخّ 48 مليار قدم مكعبة يوميا ، أما الخط الآخر وهو الذي بدأ العمل به في 2007 بطول 120 ميلا من الجزائر إلى إسبانيا.

تأتي في الأخير ،عوامل إقتصادية أخرى ، منها عملية جلب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر والمغرب ، وهذا الأمر تطلب من الدولتين جهودا جبارة من أجل تهيئة الأرضية والمناخ الكفيل بكسب ثقة الشركات

[1] Fathallah Oualalou, **Après Barcelone, Le Maghreb est nécessaire**, Edition Toubkal, L'harmattan, 1996, pp. 199-212.

الأجنبية ، وتوجيهها من أجل الإستثمار داخل البلدين ، وهو ما كشف عنه التنافس الجزائري المغربي من أجل إستقطاب المشاريع الكبرى على غرار ما يحدث مع مشروع الطاقة الشمسية " ديزرتيك " ، وسيأتي تفصيل هذه المسائل في المبحث المتعلق بمظاهر التنافس الجزائري المغربي ذات الطبيعة الاقتصادية .

المبحث الثاني : مظاهر التنافس الجزائري – المغربي.

المطلب الأول: مظاهر ذات طبيعة عسكرية – أمنية.

1- سباق التسلح بين الجزائر والمغرب :

أثار سعي الجزائر منذ نهاية العقد الماضي اقتناء أسلحة جديدة توجسا وخوفا لدى الطرف المغربي،خاصة منذ إبرام" **إتفاق الشراكة الإستراتيجي**" بين الجزائر وروسيا في أفريل 2001،هنا إعتبرت العديد من الأوساط المغربية المقربة من دوائر صنع القرار في النظام المغربي هذا الاتفاق بمثابة إعلان لسباق التسلح في المغرب العربي،لأنه يتعدى حسبها حاجيات الجزائر الدفاعية، والسؤال المهيمن على تحليلات المغاربة هو : ضد من تتسلح الجزائر؟

وإذا ما حاولنا معرفة الدوافع القائمة وراء هذا التسلح المتزايد لكل من الجزائر والمغرب فإننا سنلاحظ أن هناك ثلاثة (03) تطورات يمكن أن ننطلق منها في مقاربتنا حول سباق التسلح بين الجزائر والمغرب المغرب ، وهذه التطورات الثلاث يمكن رصدها وإخضاعها التحليل والقياس، وهي :

1- **الأول:** تدافع المغرب نحو العديد من الدول الحليفة والصديقة كالولايات المتحدة الأمريكية، بطلب إمداده بالأسلحة على سبيل الدعم والإسناد لمواجهة ما يسميه المغرب " بالخلل " الناشئ في ميزان القوى في المغرب العربي.

2- **الثاني** : التأويلات و التفسيرات بشأن الصفقة التي أبرمتها الجزائر مع روسيا الإتحادية لتحديث منظومتها التسليحية بما يتلاءم مع متطلباتها الدفاعية في مواجهة التحديات المتولدة عن البيئة الإقليمية والدولية.

3- **الثالث** : إستئناف ليبيا قبل الأزمة الأخيرة لمجهوداتها لإعادة تجديد ترسانتها من الأسلحة التقليدية التي تقادمت وأصبحت خارج نطاق الخدمة و الجاهزية.

ولكن على الرغم من أنه لا وجود لعلاقات صراعية بين دول المغرب العربي تستدعي مثل هذا الإنفاق العسكري المتزايد و صفقات الأسلحة المرتفعة، إلا أن حالة العلاقات الجزائرية المغربية وجوّ التنافس السائد بينهما في مجال التسلح مردّه عامل توازن القوى ونظرة الشك والريبة لكل طرف إتجاه الطرف

الأخر، بالإضافة إلى وجود بعض المنطلقات الشهيرة للمقترب الواقعي، مثل فكرة "عقل الدولة " و هو مصطلح صاغه الكاردينال دي ريشيليو خلال حرب الثلاثين عاما، ومصطلح " السياسة الواقعية" لصاحبها أوتوفون بسمارك ، إلى جانب مقولة ثيوسيديدس المشهورة : " **القوي يفعل بقدر ما يستطيع ، والضعيف يدفع بقدر ما يجب** "[1].

وإذا ما جئنا إلى عملية وضع رؤية إستراتيجية لإشكالية التسلح بين الجزائر والمغرب، فإنه يمكننا وضع ثلاثة (03) رؤى إستراتيجية رئيسية تبلورت حول هذه المسألة وهي :

الرؤية الأولى : تذهب هذه الرؤية إلى تبرير هذا السباق وردّه إلى التنافس القائم بين البلدين من أجل لعب دور إقليمي رئيسي ، إما في نطاق المغرب العربي أو في نطاق القارة الإفريقية، ويحتدم هذا التنافس من وجهة نظر الباحث الأمريكي (كريستين تريدمان) (Christian Tridman) من مجلس العلاقات الخارجية بين الجزائر والمغرب [2] ، ويتناول هذا الباحث الأمريكي هذه المسألة في إطار طموح كل من القطرين للعب دور إقليمي، مبيّنا إتجاهات وأفاق حركة كل منهما على الأصعدة السياسية والعسكرية و الإقتصادية لبلوغ موقع الصدارة المغاربية والإقليمية.

الرؤية الثانية : خوف بعض هذه الدول على أمنها القومي من تهديدات و سلوكات عدائية من دول مجاورة لها ، فمفهوم الأمن القومي ظل دائما مرتبطا بالفكر الإستراتيجي، كما أن عامل الجوار الجغرافي ظل ومازال يشكل أحد العوامل المهمة التي تحكم العلاقات المغاربية الإفريقية ، وهنا لا يمكن أن ننفي وجود تحديات كامنة يمكن أن تتحول إلى عدائيات تنطلق من بيئة إقليمية ودولية، ويمكننا هنا أن نشير بإيجاز إلى بعض الأمثلة :

- **تحديات كامنة** وجدت ليبيا مؤخرا نفسها مسرحا لها، في ظل الحرب الدائرة بين حلف الناتو و المجلس الإنتقالي من جهة والقوات الموالية لنظام القذافي من جهة أخرى، وما خلفه من إنعكاسات أمنية على المنطقة وعلى دول الجوار كالجزائر، خاصة مع تنامي نشاط التنظيم الإرهابي المعروف بإسم (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، إلى جانب الكميات الكبيرة من الأسلحة المنتشرة في ليبيا والتي يتم تداولها بعيدا عن الرقابة.
- **تحديات أمنية تنطلق من دول مجاورة** كالتشاد، الذي تحول إلى ساحة للصراعات الداخلية ،وحالات التمرد التي إنتشرت في أكثر من منطقة .

[1]Gedeon, Rose, **Neoclassical realism and theories of foreign policy**, World politics, vol. 51, n° 01, Octobre 1998, p.146.

[2] فيصل عزت ،**المرجع نفسه** ، ص 7.

- **تحديات أمنية كامنة جراء تفجر موجات من الاضطرابات** والصراعات في دول حزام الفقر الإفريقي التي تهددها المجاعة و البطالة والأمراض و الجفاف، في كل من النيجر والسنغال و مالي، و إنفجار مثل هذه الأوضاع سوف يؤثر على دول الجوار.

الرؤية الثالثة: التدافع الدولي إلى منطقة المغرب العربي طمعا في البحث عن مجال حيوي إقتصادي أو إستراتيجي، وهذا التدافع تشارك فيه قوى دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا والصين، إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات ، ففي تقدير تحليلي لما ورد في وثيقة صادرة عن مركز التراث وهو مركز بحثي أمريكي يتولى إعداد المشاريع البحثية الإستراتيجية لصالح وزارة الدفاع والإدارة الأمريكية ، أن هذه الأخيرة يجب أن تقطف ثمارا إستراتيجية في المغرب الذي يوفر مثل هذه المزايا، وثمارا إقتصادية من الجزائر وليبيا، وأخرى سياسية من تونس [1] .

من يروج لمقولة سباق التسلح في المغرب العربي؟ وبين الجزائر والمغرب تحديدا؟

إن التأمل في المقولة التي تتحدث عن سباق تسلح في المغرب العربي، وبين الجزائر والمغرب خاصة ومن يروج لها، ويتعمد إشاعتها على نطاق إقليمي واسع يجعلنا نقف أمام جملة من الحقائق:

- **الحقيقة الأولى:** مصادر أمريكية مقربة من دوائر صنع القرار ،خاصة الكونغرس ومجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع، إذ راحت هذه المصادر تروّج بعد زيارة الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين) Vladimir Poutine في 2006 إلى الجزائر ، بأن ميزان القوى في المنطقة سيصاب بخلل كبير بسبب صفقة الأسلحة التي أبرمتها الجزائر مع روسيا، ليس فقط بسبب حجمها وإنما أيضا بسبب كيفها ونوعها، بقيمة بلغت حوالي 180 مليون دولار[2] .

- **الحقيقة الثانية :** أن المغرب له ضلع كبير في خلق الإنطباع بوجود سباق نحو التسلح في المنطقة أدى إلى إختلال كبير وخطير في ميزان القوى لصالح الجزائر يستوجب العمل بسرعة على تعديله قبل أن يتطور بإتجاهات لا يحمد لا يعقباها ،وواضح أيضا أن الحملة المغربية ضد ما أسمته ب"حمى التسلح" لدى الجزائر إنتقل من مرحلة الترويج الإعلامي إلى حملة سياسية شملت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا و دول أوروبية وحتى عربية، وهذا ما يفسر إستدعاء الملك المغربي " محمد السادس " السفير الأمريكي إلى قصره ليطلعه على ما أسماه بالوضع الخطير الذي سينشأ عن صفقات التسلح التي ستحصل

[1] وليد عبد الله ، تقدير تحليلي لما ورد في وثيقة التراث حول " **الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا في المنظور الاستراتيجي الأمريكي** "، القاهرة : الدار العربية للدراسات و النشر ، أفريل 2006.

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 ،ص 87، نقلا عن جريدة الحياة ، يوم 4 أفريل 2001.

عليها الجزائر من روسيا ومن دول أخرى، داعيا إلى ضرورة أن تبادر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلبية طلبات سبق للمغرب أن قدمها إلى الإدارة الأمريكية [1] .

- **الحقيقة الثالثة :** الدور الإسرائيلي الخفي والمقنّع و الذي عمد إلى تضخيم المخاوف لدى المسؤولين المغاربة ، وهذا الدور يأتي تنفيذا لسياسة إسرائيلية تهدف إلى إشاعة حدّة التوتر والإضطرابات في هذه المنطقة، وهنا يحضرنا تقرير إسرائيلي حمل عنوان " **الميزان العسكري في الشرق الأوسط**" صادر في 2010 عن " معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي "، والذي أفرد مساحة هامة للحديث عن الجزائر ، وبدأها برصد المتغيرات الرئيسية، تجارة الأسلحة،والقدرات الإستراتيجية، القوات المسلحة ، كما تحدث عن العلاقات الأمنية للجزائر، ويذكر المناورات التي قام بها الجيش الجزائري و الاتفاقيات الأمنية مشيرا إلى الإتفاقية الموقعة مع إيران ،تركيا و الصين [2] .

وأكثر من ذلك كشفت إحدى التقارير الأمنية الإسرائيلية المتخصصة في شؤون الأمن والإستخبارات والتسليح (مطرا) في عددها الصادر سنة 2006 ، عن أن (مائير دجان) Meir Dagan الذي إجتمع بملك المغرب إعتبر حصول الجزائر على منظومات قتالية متطورة بمثابة تهديد لأمن المغرب، ووصل الأمر إلى غاية الحديث عن أن تعاظم القدرة العسكرية الجزائرية هو تحدّ لكل من المغرب وإسرائيل اللذان يرتبطان بعلاقات قوية منذ أربعة عقود [3].

1.1.معطيات حول سياسة التسلح لكل من المغرب والجزائر :

يقتضي التطرق إلى موضوع سباق التسلح تناول نفقات التسلح لكل من المغرب والجزائر لتأكيد هذا الإتجاه، والأرقام التي سيتم عرضها تم أخذها من تقارير إعلامية متداولة، أو من خلال تقارير صادرة عن مراكز أبحاث متخصصة على غرار تقرير (SIPRI Yearbook) الصادر عن معهد ستوكهولم ، وتقرير " الميزان العسكري"(Military Balance) الصادر عن معهد الدراسات الإستراتيجية (ISS) وغيرها من التقارير،وسوف نورد المعطيات الصادرة في هذه التقارير كما وردت مع محاولة تحرى الدقة والموضوعية قدر الإمكان .

1.1.1. المملكة المغربية:

1.1.1.1.الإنفاق العسكري للمملكة المغربية :

---

[1] فيصل عزت، **مرجع سابق الذكر**، ص 10.

[2] صالح عوض، "**إسرائيل تخصص تقريرا مفصلا عن القوة العسكرية للجزائر**"، الشروق اليومي ، العدد: 3152، 23 ديسمبر 2010.

[3] **نفس المرجع**، ص ص 10-11 .

بالنسبة للمغرب ، وعلى الرغم من أنه يواجه ظروفا إقتصادية و إجتماعية صعبة مقارنة بالجزائر، خاصة مع تفاقم الأزمة المالية التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة، ويعود تأثر المغرب لكون القوى الرئيسية المحركة لإقتصاده تتفاعل مباشرة مع العالم الخارجي، ويتعلق الأمر بالسياحة والتحويلات المالية للجالية المغربية المقيمة بالخارج، والإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعض الهبات المالية ، إلا لم يتوانى عن إنتهاج سياسة تسلحية قوية في حدود الإمكانيات .

إن ما يقوم به ملك المغرب محمد السادس اليوم يذكرنا بالراحل الملك الحسن الثاني في بداية الغزو المغربي للصحراء الغربية، وبالنفقات المرتفعة التي دفعت في تسليح القوات الملكية المغربية، حيث بلغت زيادة خيالية قدرت ب 200 % في المائة في الفترة الممتدة من 1976-1982، ووصلت فاتورة تسليح القوات الملكية في 1985 إلى 5،2 مليار دولار، وبلغت الديون العسكرية 14 مليار دولار، ما دفع الملك المغربي الراحل الحسن الثاني إلى تقديم طلب رسمي لحلفائه وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء هذه الديون [1].

وحسب التقرير الذي نشرته مجلة (Forecast international) *، ذكرت أن المغرب أنفق حوالي 1.3مليار دولار في 2003 لشراء الأسلحة وأنه سيواصل جهوده من أجل التسلح خلال السنوات الأربعة المقبلة ، وهذه التوقعات إتضحت فيما بعد ولاسيما إبتداءا من 2007، حيث قام القصر الملكي المغربي بمضاعفة الغلاف المالي المخصص لميزانية الجيش، ففي 2004 لم تكن ميزانية القوات المسلحة الملكية تتجاوز 12 مليار درهم أي ما يقارب 1،5 مليار دولار، وقد تضاعف هذا المبلغ خلال 2006 و 2007، وتردت معه الأوضاع الإجتماعية و المعيشية للشعب المغربي مما نسبب في حدوث بعض الإضطرابات التي هزت بعض مدن المغرب كمدينة سيدي أفني.

الجدول رقم 01 : الإنفاق العسكري للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 1999-2010 (مليون دولار):

[1] **جريدة الصحراء الحرة**، عدد 281، فيفري 1987.

* وهي مؤسسة متخصصة في الشؤون العسكرية مقرها في مدينة نيوتن بالولايات المتحدة الأمريكية، موقعها على الأنترنت:
http://www.forecastinternational.com

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنفاق العسكري	2.311	1.738	1.686	1.759	2.072	2.259	2.217	2.389	2.551	3.092	5.406	3.250

Source: Adapted by Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian from the IISS, *The Military Balance2010*, various éditions, 2010, P.26. :

ويعتبر العديد من الباحثين والمختصين في الشأن المغاربي ، أن هناك **محددين رئيسيين** للإنفاق العسكري المتزايد للمملكة المغربية على الرغم من محدودية الموارد المالية لهذه الأخيرة، وهذان المحددان هما :

المحدد الأول: وهو الأقرب إلى الواقع، متعلق بالسعي إلى لعب دور إقليمي ريادي في المنطقة، ولكن لعب هذا الدور يصطدم بوجود الجزائر، فهذه الأخيرة و إنطلاقا من سنة 1999 تعرف توجها غير مسبوق إلى عملية تحديث ترسانتها العسكرية بشكل أثار قلق المغرب ،وعليه فإن هذا الأخير يحاول فعل نفس الشيء لكن في نطاقوحدود إمكانياته المتوفرة، فكثير من المختصين يحصر المنافسة على ريادة المنطقة المغاربية بين الجزائر والمغرب مع إستبعاد ليبيا التي كانت تميل أثناء نظام حكم القذافي إلى فرض تأثيرها على المناطق الساحلية الصحراوية، دون إغفال ما عرفته من أحداث في الفترة الأخيرة [1].

ويمكن تفسير سلوك المغرب إنطلاقا من التفسير الذي يقدمه المقترب الواقعي الذي يفترض رواده أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن تكاليف سياسات النزعة العسكرية عادة ما تفوق فوائدها، وفي تفسيرهم لسلوك الدول ذات المساعي الأمنية (Security Seeking States) في مواجهتها للتهديدات الخارجية (التي تكون نادرة) فإنها لا تخرج عن إطار "الموازنة" (Balancing) لمواجهة مصدر التهديد، سلوك توازن القوة عادة ما تلجأ إليه الدولة لتحقيق أهداف بعيدة المدى، في حين تلجأ بعض الدول إلى التحالف مع الطرف الأقوى (Bandwagoning) عادة لتحقيق أهداف قصيرة المدى.

إن مثل هذه الإفتراضات تجد لها وجودا عند دراسة سلوك المغرب الذي يمكن إدراج سلوكاته ضمن سلوكات الدول ذات المساعي الأمنية ،لإدراكه أن التهديد يأتي فقط من الطرف الخارجي ، إلى جانب الفكرة التي مفادها أن الفوضى تمنح فقط حوافز قوية للتوسع،فكل الدول تكافح من أجل مضاعفة قوتها النسبية، لأن الدول الأقوى هي فقط التي بإمكانها ضمان البقاء،فهي تتبع سياسات توسعية عندما تكون فوائد القيام بذلك

[1] Temlalli, Yassine**,"La folie de l'armement gagne le Maghreb"**, revue AFKAR / IDEES, été 2008, p.41.

تتخطى التكاليف،فطبيعة النظام الدولي تجعل من الدولة في مواجهة تهديد دائم تمثله الدول الأخرى، وهذا يدفعها نحو تحسين قوتها النسبية من خلال بناء ترسانة عسكرية، وكل دولة تكافح من أجل أن تصبح طرفا مهيمنا إقليميا (Regional Hegemon) .

" والتز" يصور ذلك: " الدولة في وسط الدول...تقود شؤونها في ظل جو من العنف، لأن الدول قد تلجأ إلى استخدام القوة في أية لحظة،فكل الدول يجب أن تكون مهيأة لذلك، أو العيش تحت رحمة جيرانها الأكثر قوة ... إن الدولة الطبيعية هي دولة الحرب... وبما أن كل دولة تقرر لنفسها أن تستخدم القوة فإن الحرب قد تندلع في أية لحظة، سواء كان ذلك في العائلة،المجتمع، أو العالم ككل،فوجود تواصل بدون وجود على الأقل صراع عرضي، أمر لا يمكن تصوره ،سواء بين البشر أو بين الدول،الفوضى،أو غياب الحكومة يلازمه حدوث العنف" [1].

الثاني : بدء المغرب للمفاوضات غير الرسمية مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) والتي وصلت إلى غاية الجولة الثامنة (08) التي انعقدت يوم 20 جويلية 2011 بمدينة مانهاتن الأمريكية ، تحت رعاية الأمم المتحدة [2] ، في ظروف ميزتها التهديدات التي أطلقتها "البوليساريو" بالعودة إلى السلاح، حيث صرح وزير الدفاع الصحراوي " محمد لمين بوهالي" بأن مؤتمر جبهة البوليساريو الذي يعقد هذه السنة سيدرس خيار العودة إلى حمل السلاح [3] . و بالتالي فإن المغرب يعول على الإنفاق المتزايد من أجل تقوية ترسانته العسكرية خاصة في المناطق الصحراوية المحتلة كعمل إحتياطي في حالة تنفيذ جبهة البوليساريو لتهديداتها على أرض الواقع، وفي هذا الصدد صرح رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " محمد عبد العزيز" في 07 مارس 2007 قائلا : " إن سياسة التسليح المغربية المتزايدة تهدف بالأساس إلى تقوية ترسانتها العسكرية المتواجدة بالأقاليم الصحراوية المحتلة" [4].

2.1.1.1.أهم الصفقات العسكرية التي قام بها المغرب:

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالزتغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة : وليد عبد الحي ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 ، ص ص 68-71.

[2] " **إنطلاق أشغال الإجتماع غير الرسمي الثامن بين جبهة البوليساريو والمغرب** " ، الخبر ، العدد : 6422 ، 21 جويلية 2011.

[3] نوار سوكو ، " **مؤتمر البوليساريو سيدرس خيار العودة إلى الحرب لأن الجيش نفذ صبره** " ، الخبر ، العدد : 6285 ، 5 مارس 2011.

[4] Yassine Temlalli, **op.cit**, p.42.

ففي سياق دعم دول الخليج العربي للمغرب،قامت الإمارات العربية المتحدة في 2005 بإهدائه 40 دبابة M-109 كانت في وقت سابق إشترتها من سويسرا، وفي 2007 قامت المملكة العربية السعودية بتمويل صفقة شراء مروحيات "رافال" الفرنسية لصالح القوات الجوية المغربية [1].

ففي ردها على قيام الجزائر بشراء طائرات مقاتلة روسية الصنع عام 2006، قام المغرب بإبرام صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء 28 طائرة حربية من طراز F-16 مستعملة [2] ،كما وافقت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2010 على صفقة بيع 6 مروحيات من نوع Tchinok-D47، وقدرت الصفقة بحوالي 134 مليون دولار و التي استلم المغرب أول وحدة من النوع المشار إليها خلال شهر مارس 2011 [3]،وفي أحدث تطور، تسلم المغرب نهاية جويلية 2011 دفعة أولى من الطائرات الأمريكية،متمثلة في 4 مقاتلات من طراز F-16 مصحوبة بتجهيزات إلكترونية ورادارات من أصل 24 طائرة، بقيمة إجمالية تقدر ب 2.4 مليار دولار[4] ، و أوضحت " مارغريت وودوارد " قائد سلاح الجو الأمريكي في إفريقيا خلال ندوة صحفية " أن الطائرات العشرين المتبقية ستسلم 7 سبعة منها مطلع العام المقبل و 13 المتبقية في الأشهر الموالية،موضحة أن الطراز الذي يتوفر عليه المغرب هو نفسه الذي يتوفر عليه فقط سلاح الجو الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط ، ليضيف " صامويل كابلان " سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط بعد إبرام الصفقة أن : " المغرب بإبرامه هذه الصفقة سيفرض إحترامه بين دول الجوار نظرا للتكنولوجيا الحربية المتطورة وهي الأفضل حاليا" [5] .

كما إتفق المغرب مع فرنسا عند زيارة الملك المغربي محمد السادس لها في أكتوبر 2007 على التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية، إلى جانب قيام فرنسا ببناء فرقاطة للبحرية المغربية بقيمة 500 مليون أورو، وتحديث 25 مروحية من طراز Puma و 140 عربة للجيش[6]،وذكرت صحيفة " لاراتون " الإسبانية المقربة من الدوائر العسكرية الإسبانية في 1 ماي 2005 عن أن المغرب إشترى من إسبانيا 50 دبابة مستعملة من نوع " ليوباردو".

---

[1] Yassine Temlalli, **op.cit**, p40.

[2] مصطفى ق " **المغرب يسعى إلى استعادة التوازن الاستراتيجي مع الجزائر عبر بوابة واشنطن** " ، صوت الأحرار ، تاريخ الإطلاع 12 جانفي 2010. http://www.sawt-ahrar.net/online/modules-php?name-filesarticle and sid 13569.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] لخضر رزاوي ، " **المغرب يتسلم 4 مقاتلات مشابهة لسلاح الجو الإسرائيلي** " ، الشروق اليومي، العدد : 3377 ، 6 أوت 2011.

[5] **المرجع نفسه** .

[6] Yassine Temllali**, op.cit**, p.42

وقام الملك محمد السادس بتدعيم البحرية المغربية في 2007 ب 10 زوارق بحرية عسكرية من صنع شركة "Rodman polyships" الإسبانية، بقيمة تقارب 35 مليون أورو[1] ،كما وقع المغرب في 2008 عقدا من أجل شراء فرقاطة متعددة المهام « Fremm » الأوروبية الصنع، بمبلغ 500 مليون أورو، إضافة إلى تقديم طلب لشراء فرقاطة فرنسية الصنع متعددة المهام [2] ، وأطلق الملك محمد السادس في 24 مارس 2008 إشارة بداية الأشغال لبناء أول قاعدة بحرية في المغرب للإستخدام العسكري فقط، وتم إختيار منطقة شرق مدينة طنجة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وقدرت تكلفة إقامة هذه القاعدة بحوالي 122 مليون أورو وتكون جاهزة مع نهاية 2010 [3].

الجدول رقم 02 : تجارة السلاح المغربية مع أهم الدول وقيمة هذه التجارة ب (مليون دولار):

2003-1999	الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	الصين	أوروبا	دول أخرى	المجموع
قيمة الصفقات	00	00	00	00	100	100
2006-2003	الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	الصين	أوروبا	دول أخرى	المجموع
قيمة الصفقات	100	200	00	400	200	900

source : United states research service**, transfert d'armes conventionnelles vers le Maroc** : **1999-2006**,date de consultation 20-05-2011, disponible sur:http://opencrs.cdt.org/document/RL34187.

الملاحظ من خلال الجدول هو أنه في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002 ، كان المغرب يعتمد على تنويع مصادر إقتنائه للأسلحة، وهو ما يفسر قيمة 100 مليون دولار التي أنفقها المغرب على مصادر متنوعة ، ولكن في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2006 إستحوذت أوروبا على النسبة الأكبر (خاصة فرنسا،وإسبانيا) وتأتي روسيا في المرتبة الثانية بمجموع 200 مليون دولار، ودول أخرى بنفس القيمة ،لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية بمجموع 100 مليون دولار على الرغم من أن هذا المبلغ لا يعكس بطبيعة الحال الشراكة الإستراتيجية الهامة القائمة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

إذا ،أليس من الغريب أن يثير المغرب كل هذه الضجة حول تسلح الجزائر،بينما يتسلح هو بإستمرار ولا أحد يحمله إدخال المنطقة المغاربية في جو السباق نحو التسلح، مع العلم أن ترسانته المكونة من أسلحة

[1] **Ibid.**

[2] La tribune, Alger, n° 3965 , 03 juillet 2009.

[3] **Ibid.**

غربية ذات دقة تكنولوجية و أحدث من الترسانة العسكرية الجزائرية السوفيتية (ثم الروسية الصنع) والتي تقادمت ولا يبدو أنها تستجيب كلها إلى معايير الحرب التقنية.

2. الجزائر:

1.2. الإنفاق العسكري للجزائر:

يمكن تلخيص مغزى تسلح الجزائر في عاملين أساسيين، هما:

* **العامل الأول** : يتعلق بتحديث و تجهيز وتجديد المعدات العسكرية التي بحوزة القوات المسلحة الجزائرية، حتى لا يتعرض الأمن القومي الجزائري للتهديد، وللحفاظ على مستوى مقبول من التهيؤ والتأهب بشريا و لوجيستيكيا، إضافة إلى التحكم في التكنولوجيا العسكرية الحديثة، فالنقائص في القدرات الدفاعية الجزائرية إزدادت تفاقما في العقد الماضي، وبالتالي فإن ما يجري اليوم لا يعدو أن يكون تحسينا لمستوى قواتها المسلحة.

* **العامل الثاني** : متعلق بالتزود بنظم تكنولوجية جد متقدمة، لمراقبة وحراسة كل تحرك على الحدود و داخل التراب الوطني، إذا ما أخذنا بعين الإعتبار طول الحدود البرية الجزائرية (7000 كلم)، وهو ما يستدعي تقاطع مختلف نظم الأسلحة (طائرات إستطلاعية، رادارات،نظم إتصالات عبر الأقمار الإصطناعية،....)، من أجل كشف أي تحرك على الحدود (برا،بحرا وجوا) ومن أجل تعقب تحركات الجماعات الإرهابية في الصحراء وعلى الحدود مع دول الساحل الإفريقي.

الجزائر مثال على بلد تزايد إنفاقه العسكري بصورة حادة خلال (10) سنوات، فيما هبط الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي الخام،بسبب نمو إقتصادي عال، فهي بما لديها من إحتياطي كبير من النفط والغاز، قوة إقليمية في شمال إفريقيا وما تزال تطور نفوذها السياسي بتحولها إلى لعب دور رئيسي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في " الحرب على الإرهاب".

ففي تقرير صادر عن معهد أمريكي مختص في الإستثمارات العسكرية ومسائل الدفاع، وهو تقرير(**Forcast international**) ،أشار إلى أن الجزائر تعتبر من أهم الدول الإفريقية التي تخصص حجما كبيرا من ميزانيتها للأمن الخارجي، في 2008 مثلا خصصت الجزائر 295 مليار دينار، أي حوالي 4.4 مليار دولار للدفاع الوطني [1] ،مع الإشارة إلى أنها لم تتجاوز في فترة التسعينات 2.3 مليار دولار، ليبلغ في سنة 2009 حوالي 4 مليارات دولار، بنسبة 2.34 % من الناتج المحلي الخام [2] ،وهذا ما جعلها

[1] Madjid Makedhi, « **Les raisons d'un surarmement** », El watan, Alger, n° 5255, 20 février 2008.

[2] Pascal Boniface, **L'année stratégique 2010**, Paris, Dalloz, 2010, p.322.

تحتل المرتبة الثالثة عربيا وراء كل من قطر والمملكة العربية السعودية ، كما ورد في تقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي أن " الجزائر ضاعفت بحدة إنفاقها العسكري و تسليحها في فترة الستة (06) سنوات الماضية، ولم يستطع أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجاوز إنفاقها العسكري المتزايد "[1] ، ورفعت الجزائر ميزانية وزارة الدفاع الوطني و أجهزة الأمن و وزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار، في قانون المالية التكميلي بزيادة 6 مليار دولار عن الميزانية السنوية المبدئية التي أقرها قانون المالية لعام 2011، وتحتل بذلك طبقا لأرقام معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، المرتبة الأولى إفريقيا و الثانية عربيا متقدمة على كل من مصر ،المغرب،جنوب إفريقيا ونيجيريا، و يساوي الإنفاق العسكري الحالي في الجزائر حسب أرقام معهد ستوكهولم (04) مرات ما تنفقه المملكة المغربية على جيشها، ومرتين و نصف الإنفاق العسكري لجمهورية مصر[2] .

يمكن القول أن هناك محددان يفسران إعطاء الجزائر الأولوية للإنفاق العسكري، وهما:

* **العامل الأول** : تزايد حدة التهديد الذي تشكله هجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،هذا الأخير مارس ضغوطا على قوات الأمن الجزائرية ، فبين سنتي 2006 و 2007 لقي عشرات الأشخاص مصرعهم بسبب الهجمات الإرهابية ، كان من بينها هجمات إستهدفت منشآت تابعة للأمم المتحدة و الحكومة الجزائرية ومراكز للشرطة، إلى جانب عمليات إختطاف رعايا أجانب[3].وكان رد فعل الحكومة الجزائرية هو الرفع من مستوى الإنفاق العسكري ، فبروز " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " وإعلان نيته وعزمه على مهاجمة أهداف أجنبية، أعطى للجزائر بعدا دوليا ووفر للمؤسسة العسكرية الجزائرية مزيدا من الحجج لكي يبرر أهمية إنفاقه العسكري المرتفع [4].

* **العامل الثاني** : النفوذ العسكري القوي في الشؤون السياسية الجزائرية، فالجيش الجزائري هو خليفة مباشر لجيش التحرير الوطني والجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني أثناء حرب التحرير الوطني، ومنذ الإستقلال هيمنت هذه النخبة الثورية المؤلفة من أعضاء جبهة التحرير الوطني (FLN) و جيش

---

[1] Dossier « **Algérie – Maroc, la poudrière** », Le reporter, n° 537, 14 janvier 2010, p. 24.

[2] محمد بن أحمد ، " **الحرب الليبية ترفع الإنفاق العسكري والأمني للجزائر ب 60 بالمائة** " ، الخبر ، العدد : 6410 ، 9 جويلية 2011.

[3] Porter G.D, "**Islamism terrorism and energy sector security in Algeria** ", Terrorism monitor, vol. 5, n° 12, juin 2007, in http://www.pinr.com/report.php?ac-view-report-report.id.641, 18 Février 2010.

[4]Amel Boubkeur., "**Salafism and radical politics in port conflict Algeria**", Carnegie papers, Carnegie Middle East Center, n° 11, Washington, Carnegie endowment for international peace, 2008, p.9.

التحرير الوطني (ALN) على الشؤون السياسية في البلاد [1] ، وحين هدفت أجندة الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة " الرئيسية إلى تعزيز وضع الرئيس عن طريق محاولة نزع الطابع العسكري عن الحكومة، فقد سعى إلى المحافظة على دعم الجيش بميزانيات دفاع وصفقات عسكرية ضخمة وهامة.

ويرجع العديد من الخبراء و الإستراتيجيين في الشؤون العسكرية سباق التسلح بين الجزائر والمغرب إلى سعي الطرفين لزعامة المغرب العربي،خاصة بالنسبة إلى الجزائر التي على الرغم من إصرارها على تعليل موقفها بحجة أنه يدخل ضمن برنامج " **عصرنة الجيش**" المبرمج منذ 1999، ولكن نوعية الأسلحة والإنفاق العسكري المرتفع يجعل من الصعب تصديق مثل هذا المبرر من وجهة نظر الخبراء العسكريين المغاربة [2].

الجدول رقم 03 : أرقام عن الإنفاق العسكري للجزائر(مليون دولار) في الفترة من 1999-2011:

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإنفاق العسكري	2120	2205	2234	2461	2459	2801	2925	3104	2400	4400	4000	9000	15 مليار دولار

المصدر:التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلم الدولي،2009 ،ص 320.

الملاحظ من خلال الجدول هو ارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري في الفترة من 1999 سنة إنطلاق برنامج " عصرنة الجيش" إلى غاية سنة 2011، مع إنخفاض في العبء العسكري الذي تراجع من 3.34%في 2000 إلى 2.34 %في 2009 وذلك راجع إلى تسجيل الجزائر لنمو إقتصادي مدفوع في الغالب بإنتاج كبير للنفط والغاز، فهي تنتج 13% من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي، و 1.4 %مليون برميل من النفط يوميا، وتعدت أسعار المادتين أرقاما قياسية في السنوات الأخيرة [3] .

[1] Robert, H, « **Demilitarizing Algeria** », Carnegie papers Middle East Program, n° 86, Washington, Carnegie endowment for international peace, pp 7-8.

[2]Le reporter, « **La poudrière**», op.cit, p. 24.

[3] A. England., « **Algeria fears – tightening grip of al-Qaeda** », Financial Times, 22 Août 2008, p.8.

الجدول رقم 04: حجم الواردات الجزائرية من الأسلحة التقليدية (2004-2008)(مليون دولار):

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2008-2004	النسبة المئوية للفترة من 2008-2004
حجم الواردات	272	156	188	471	1590	2677	% 2

Source : United states research service**, transfert d'armes conventionnelles vers l'Algérie de 1999- 2008**,date de consultation 20-05-2011, disponible sur internet :http://opencrs.cdt.org/document/RL34187

وإذا ما أوردنا نفس الإحصائيات المتعلقة بالمغرب على سبيل المقارنة، فإننا سنكتشف الفرق الشاسع بين البلدين في كمية الأسلحة التقليدية التي تلقاها البلدان في الفترة الممتدة من (2004-2008).

2.2. أهم الصفقات العسكرية التي قامت بها الجزائر :

لعل أهم صفقة قامت بها الجزائر كانت مع الشريك الاستراتيجي في مجال السلاح "روسيا"، حيث بلغت عقود الصفقات العسكرية المبرمة بين البلدين خلال السنوات الخمسة (05) الماضية قرابة 16 مليار دولار[1]،وكانت أكبر هذه الصفقات تلك التي أبرمت بمناسبة زيارة الرئيس الروسي السابق " فلاديمير بوتين" إلى الجزائر في 2006، وتضمنت الصفقة التي جاءت تحت تسمية " إتفاق الشراكة الإستراتيجية" عدة مجالات للتعاون بين البلدين، كما تضمنت إتفاقا يقضي بمسح الديون الجزائرية وتعويضها بشراء معدات عسكرية روسية ، وفي 10 مارس 2006 قامت الحكومة الروسية بمسح الديون الجزائرية التي بلغت حوالي 4،7 مليار دولار، والجزائر قبلت وتقدمت بطلب لشراء معدات عسكرية بقيمة 7.5 مليار دولار، وتم توقيع الإتفاق في الجزائر بعد زيارة الرئيس الروسي إلى الجزائر في 10 مارس 2006 [2].

و حسب تصريح " ميخائيل دميتربيف " رئيس هيئة أركان التعاون العسكري الفني في روسيا، فإن الجزائر و الهند وسوريا على رأس قائمة المستوردين للسلاح الروسي* ، إلى جانب الصين والهند وفنزويلا وماليزيا [3] ،وما يعزز هذا التصريح هو أن الجزائر مع رفعها للميزانية المخصصة للدفاع الوطني بأكثر من 7 مليارات دولار في السنوات القادمة ،هذا سيعطيها دافعا للتوقيع على سلسلة من صفقات التسليح بقيمة تجاوز 16 مليار دولار [4] ، كما كان مقدرا أن تستفيد خلال عامي 2011 و 2012 من 16

[1] عثمان لحياني، " **عقود السلاح مع أكبر ممولي الجزائر تفوق 16 مليار دولار** " ، الخبر ، العدد 6406، 5 جويلية 2011.

[2]Dossier « **Algérie- Maroc, la poudrière** », Le Reporter, n° 537, 14 janvier 2010, p.25.

* تفيد الأرقام المقدمة من المصدر ذاته أن الصادرات الروسية من الأسلحة خلال عام 2010 تجاوزت حدود 10 مليارات دولار، مقابل 8.5 مليار دولار خلال 2009، وتتوقع موسكو أن تصل الى 11 مليار دولار خلال 2011.

[3] ح .س ، " **الجزائر و سوريا والهند على رأس قائمة المستوردين للسلاح الروسي** " ، الخبر ، العدد : 6422، 21 جويلية 2011.

[4] لحياني عثمان،" **عقود السلاح مع أكبر ممولي الجزائر تفوق 16 مليار دولار** " ، الخبر ، العدد 6406، 5 جويلية 2011..

مقاتلة من طراز Su-30MKA، وكذا تشكيلة واسعة من التقنيات البحرية العسكرية، وزوارق هجومية صاروخية حديثة،إضافة إلى سفن حربية و " فرقاطة" و " الكورفيت " ،دون نسيان عملية تحديث غواصتين روسيتين،و طائرات تدريب والنقل العسكري [1] .

و في سعي وزارة الدفاع الجزائرية إلى تنويع الشركاء الذين عرضوا عليها بيع فرقاطات و عتاد عسكري أخر،جاءت الزيارة التي قام بها قائد خفر السواحل بقيادة القوات البحرية الجزائرية إلى فرنسا أيام 16-17-18 جوان 2011، وإطلاعه على ورشات صناعة "فرقاطات فرام " المضادة للغواصات،إضافة إلى عتاد عسكري أخر[2]، ليوافق بعدها مجلس الأمن الإتحادي الألماني على عدد من المشاريع المرتبطة بقطاع التسليح تنفذها شركات ألمانية لصالح الجزائر، وهذه الشركات هي : " راين ميتال"، و " مان" ،تتضمن ناقلات عسكرية من طراز " فوكس" ، بينما ستعمل شركة " دايملر" على بيع شاحنات وسيارات ذات الدفع الرباعي مصفحة [3]، وبلغت قيمة هذه المشاريع حوالي 10 مليار دولار، كما تستعد شركة " تيسن غروب " الألمانية لبدء مشروع بناء سفن حربية للجزائر ، إلى جانب عقد دورات تدريبية لعناصر البحرية الجزائرية، وتزويد حرس الحدود الجزائرية بمعدات مراقبة شاملة [4].

بعد إستعراض هذه الأرقام ، ومختلف التفسيرات التي يوردها مختلف الخبراء و المختصين في المسائل الإستراتيجية، نجد أن سلوك كل من الجزائر والمغرب يندرج ضمن سلوك الدول الساعية إلى عملية تعظيم القدرات العسكرية بالحجم الذي يتناسب مع الدور المراد أداؤه على المستوى المغاربي والإقليمي.

ولكن مع ملاحظة أن المغرب هو الطرف الأكثر إحتجاجا على سلوك الجزائر في مجال التسلح، بمعنى أنه عندما يقوم المغرب بعملية تعظيم قدراته العسكرية فإن الجزائر لا تبدي على الأقل نفس رد الفعل الذي يبديه المغرب،وكأننا أمام وضعية يصفها الباحث الجزائري " عبد النور بن عنتر " أمام " دوامة منقوصة للأمن " لأن تسلح الجزائر يثير قلق المغرب ، بينما لا يثير تسلح هذا الأخير قلق الجزائر، على الأقل ليس بنفس الحدة [5].

فمصطلح"المعضلة الأمنية"(Security Dilemma) ،أو المأزق الأمني له أهمية كبيرة عند دراسة العلاقات التنافسية للدول، ويمكن إعتباره إلى حد ما أهم نتائج هذا السلوك ، فهو مصطلح جديد نسبيا صاغه

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] حميد يس ، " **قائد حرس السواحل يبحث صفقة عسكرية بفرنسا** " ، الخبر ، العدد : 6399 ، 28 جوان 2011.

[3] عثمان لحياني ، " **مجلس الأمن الألماني يوافق على تسليم الجزائر شحنات سلاح** " ، الخبر ، العدد : 6406 ، 5 جويلية 2011.

[4] **المرجع نفسه** .

[5] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 .، ص 90.

لأول مرة عالم السياسة الأمريكي "جون هارز" John Herz' عام 1950، ومنذ ذلك الحين تم تداول المفهوم من قبل العديد من الباحثين ، خصوصا روبرت جيرفيس Robert Jervis وتشارلز جلازرCharles Glaser ، وأصبح مفهوم المعضلة الأمنية ميزة أساسية للحوار الدفاعي - الهجومي ضمن الواقعية [1].

كما تندرج المناورات العسكرية التي يجريها الطرفان في سياق سعي كل منهما إلى تعزيز قدراته العسكرية، وكسب ثقة الحلفاء الغربيين إلى جانب العمل على الظهور بمظهر الدولة القادرة على لعب دور قيادي مؤثر في المجال المغاربي و الإقليمي،حيث تشكل هذه المناورات العسكرية (بحرية ،جوية،...) فرصة من أجل تبادل الرسائل بين الجزائر والمغرب بطريقة غير مباشرة ، كمثال على ذلك قامت البحرية الجزائرية بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مشتركة مع القوات البحرية الاسبانية، أطلق عليها إسم "سوريكس 2005" في مارس 2005، وهذه المناورات أثارت قلق المغرب، وجاءت ردّا على مناورات مماثلة قامت بها القوات المسلحة الملكية المغربية مع قوات أمريكية في سواحل مدينة " طانطان" القريبة من الصحراء الغربية [2] ،فمن جهة أرادت إسبانيا من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الجزائر توجيه رسالة إلى المغرب بعد أن أعلنه الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش" حليفا قويا للولايات المتحدة الأمريكية من خارج حلف الناتو سنة 2004، إذ رأت إسبانيا أن إختيار المغرب المجاور للأراضي الإسبانية يستهدفها هي إثر فوز الاشتراكيين بالحكم في 2004 و إنتهاجهم لسياسات مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية ظهرت ملامحها من خلال سحبهم للقوات الإسبانية من العراق، أما بالنسبة إلى الجزائر فقد كان لها هي الأخرى رسالة تود توجيهها للمغرب، وهي أنها على الرغم من 10 سنوات من الأزمة الداخلية ما تزال تمتلك قدرات عسكرية قوية تؤهلها لصدّ أي خطر خارجي و تؤهلها للعب دور إقليمي يعكس إمكاناتها.

أمّا من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المناورات التي قامت بها مع المغرب أرادت أن توجه رسالة لإسبانيا مفادها أنها قادرة على الإستغناء عن خدماتها في المنطقة، والاستغناء عن القاعدة العسكرية " روتا " في إقليم قادس جنوب إسبانيا، بل إن واشنطن بدأت في إقامة قاعدة عسكرية بديلة في إقليم " طانطان" جنوب المغرب، بينما أراد هذا الأخير توجيه رسالة مزدوجة ، واحدة إلى إسبانيا التي مازالت تحتل مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين، والأخرى إلى الجزائر بسبب موقفها من قضية

[1] Glenn. H-Snyder, «**Mearsheimer's world- offensive realism and the struggle security, a review essay** ", International security, vol. 27, n° 01, Summer 2002, p. 25.

[2] إدريس الكنبوري ، " **المغرب والجزائر ، تبادل الرسائل العسكرية** " ، نقلا عن موقع الإسلام اليوم ، تاريخ الإطلاع 13 مارس 2010 ، http:// www.islamtoday.net / bohooth/artshow-13-5590.htm.

الصحراء الغربية و إستعراض قدراتها العسكرية كدليل على إمكاناتها التي تؤهلها لتكون دولة محورية في المنطقة المغاربية والإقليمية.

المطلب الثاني: مظاهر ذات طبيعة سياسية و دبلوماسية.

1. قضية الصحراء الغربية ودعم حق تقرير المصير

ساندت الجزائر منذ البداية حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وإعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية، بينما إعتبر المغرب إقليم الصحراء الغربية جزءا من المغرب التاريخي، وبالتالي فالحل الوحيد للقضية هو عودة الأرض إلى أصحابها وبسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية ، ومن هنا فموقف الجزائر والمغرب يوجدان على طرفي النقيض، ففي نهاية الثمانينات وافق المغرب والبوليساريو على الخطة الأممية لوقف إطلاق النار وتنظيم إستفتاء شعبي في الأقاليم، والجزائر دعمت ومازالت الخطة الأممية،لكن بعد مرور أكثر من 14 سنة على دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ لم ينظم الإستفتاء الموعود به جراء الخلافات المغربية الصحراوية حول القوائم الإنتخابية، ويسعى المغرب لتمرير مشروع ما يسمى بالحل الثالث، أي منح حكم ذاتي للصحراء الغربية ،من أجل تحقيق الهدف الذي طالما سعت إليه المملكة المغربية وهو ضم الصحراء الغربية إلى ترابها، ومن المستحسن أن يتم هذا حسب إعتقادها بمباركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي [1] .

فعلى المستوى القاري، لم يتمكن المغرب إلى حد الساعة من إحداث إختراقات دبلوماسية في إفريقيا بشأن القضية الصحراوية ، إذ لا تزال الجمهورية العربية الصحراوية تتمتع باعتراف حوالي ثلاثون 30 دولة في القارة الإفريقية (بعد سحب عدة دول إفريقية إعترافها بها) ، كما أن عضويتها في الإتحاد الإفريقي لم تمس وتم تكريسها في قمة الإتحاد الإفريقي في سرت بليبيا، وهذا رغم تحفظ بعض الدول الإفريقية، بل إن الجزائر تمكنت من إحراز إنتصار جديد في هذا المجال بعد إعتراف جنوب إفريقيا بالجمهورية العربية الصحراوية في سبتمبر 2005 [2] .

و على الصعيد الدبلوماسي كانت المواجهة بين الجزائر والمغرب قوية،فعلى مستوى منظمة الوحدة الإفريقية عمدت الجزائر إلى طرح قضية الصحراء الغربية منذ سبتمبر 1977 مدعمة ب 15 دولة إفريقية عضوة في المنظمة، ومستفيدة من موقفها في منظمة عدم الإنحياز ، وفي إجتماع منظمة الوحدة الإفريقية في " فريتاون " الجنوب إفريقية في 1980 طرحت عضوية الجمهورية العربية الصحراوية إلا أن النصاب

[1] Yahia Zoubir, « **Algeria – morocco relations and their impact on the maghrebin integration** », the Journal of Modern African Studies, London, vol. 5, 2000, pp 47-52.

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، مرجع سابق الذكر ، ص 81.

لم يكن لم يكن متوفرا، وقد حاول المغرب سحب البساط من خلال الموافقة في مؤتمر نيروبي الأول سنة 1981 على مسألة الإستفتاء،إلا أن الجزائر مارست ضغوطا قوية على الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي قام بتوجيه الدعوة إلى الجمهورية العربية الصحراوية لحضور المؤتمر 19 للمنظمة في أديس بابا سنة 1983، ودعا الطرفين إلى التفاوض، وإكتمل ذلك في المؤتمر ال20 المنعقد بالمكان نفسه في 1984، أين أعطيت العضوية الكاملة للجمهورية العربية الصحراوية مما دفع المغرب إلى الإنسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية.

المغرب إتجه إلى تعزيز وجوده الميداني، مستفيدا من المتغيرات الدولية / العربية، والمتمثلة أولا في سقوط شاه إيران، وما فرضه من سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع دعمها للأنظمة المتعاونة معها ، وثانيا توقيع إتفاقية كامب ديفيد وما فرضه هو الأخر من سعي غربي لتعميم الخطوة المصرية وفك الحصار عليها وذلك ما قدمه المغرب في مؤتمر فاس 1982، فضلا عن لقاء شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي أنذاك بمدينة إفران المغربية في 1984. وتبعا لذلك إستفاد المغرب من الدعم العسكري الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي " رونالد ريغن "(ضمان التوازن العسكري في منطقة المغرب العربي)، وهنا إعتمد المغرب على إستراتيجية عسكرية من شقين هامين هما [1]:

- **الأول** : الوحدات المتنقلة، التي تقوم بعمليات تمشيط الأقاليم وتطهيرها من عناصر البوليساريو.

- **الثاني** : إقامة جدران دفاعية من الرمال والأحجار مع بعض البناءات وتجهيزات الرصد بالرادار والحماية بحقول الألغام.

وأكتمل ذلك بتحقيق المغرب لإختراق دبلوماسي مهم عبر توقيعه على إتفاقية " الإتحاد العربي-الإفريقي" مع ليبيا في 1986، والتي من خلالها تمكن من إيقاف الدعم الليبي لجبهة البوليساريو.

ومع وصول مسلسل التسوية الأممية للأزمة، أخذت الأمم المتحدة تدفع في إتجاه مشروع حل سياسي متفاوض عليه، وهو ما أدى إلى تعيين " جيمس بيكر " كمبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة يضطلع بوظيفة رعاية التفاوض حول هذا المشروع وتقريب وجهات النظر إزاءه، وهو ما تم بشكل واضح في لقاء برلين سبتمبر 2000، والذي أعلن فيه المغرب عن إستعداده للدخول في حوار صريح حول موضوع الحل السياسي، وهو ما أدى إلى قلب التوازن المغربي – الجزائري بخصوص قضية الصحراء الغربية، لاسيما بعد إعلان الأمم المتحدة عن مشروع إتفاق الإطار الخاص بالحكم الذاتي في يوليو 2001، والذي قوبل بمعارضة جزائرية شديدة.

[1] مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية ، **التقرير الإستراتيجي المغربي : 1995-1996** ،ص 139 .

أما الجزائر فقد حرصت على إبعاد المغرب من المجال الإفريقي بعد الدعم الذي قدمته الجزائر للمبادرة الليبية المتعلقة بالإتحاد الإفريقي، والتي أعلن عنها في إطار القمة الإفريقية الإستثنائية في سرت 2، مما أعاق عودة المغرب لمنظمة الوحدة الإفريقية و التي أصبحت بدءا من سنة 2000 تعرف بالإتحاد الإفريقي. وفي المقابل رغبت الجزائر في النشاط من خلال القناة الفرنسية في إفريقيا عبر حضورها في القمة الفرنسية-الإفريقية في جانفي 2001 بعد أن قاطعتها منذ بداية السبعينات.

وبعد تقديم الأمين العام السابق للأمم المتحدة " كوفي عنان " لتقريره حول عملية التسوية الأممية للصحراء الغربية والخيارات المستقبلية لها، وتجدد نفس الصدام الجزائري المغربي في مناقشات مجلس الأمن حول قضية الصحراء أوائل يوليو 2002، مما دفع بالمغرب إلى إتهام الجزائر بمحاولة إفشال الحل السياسي .

ولعل ما زاد من تأزيم الوضعية هو إقدام الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة" على زيارة مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف في فيفري 2002، والتي عدت سابقة حيث لم يسبق أن قام بها رئيس جزائري منذ 1976،و عاد ليعلن أن قضية الصحراء الغربية ليست ملفا يطوى ومصير الإتحاد المغاربي مرهون بها، وأكد في رسالة وجهها إلى جبهة البوليساريو أن الجزائر متمسكة بخيار تقرير المصير كحل وحيد لقضية الصحراء الغربية، وهي المواقف التي تحكم التعاطي الجزائري مع القضية .

وأمام الجهود المغربية لتمرير " الحل الثالث " ، جددت الجزائر مرارا حتى في أوج أزمتها الداخلية التي عرفتها (أزمة أضعفتها سياسيا على الساحة الدولية) ثبات موقفها حيال نزاع الصحراء الغربية ، والقائم على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [1] ، لتبقى قضية الصحراء الغربية المسألة الخلافية في العلاقات بين الجزائر و واشنطن من جهة، وبين الجزائر وفرنسا من جهة أخرى، إلا أن الموقف الأمريكي المساند للمغرب ليس مطلقا، فالولايات المتحدة الأمريكية تقول إنها لن تفرض أية حل على الأطراف المعنية، وإن كانت تضغط نحو حل نهائي للنزاع لأن همها هو إستقرار المنطقة، وتحث الولايات المتحدة وفرنسا كل من الجزائر والمغرب على الشروع في حوار ثنائي مباشر قد يفهم من الوهلة الأولى أن هذا السلوك تعبير عن حرصهما على تسوية سلمية للنزاع حتى لا يتحول إلى بؤرة توتر حادة تزعزع إستقرار المغرب العربي و تسبب متاعب أمنية للقوى الغربية في المتوسط، لكن مع مزيد من التفحص والتحليل في هذا الموقف يوضح أنه يتبنى ضمنيا الأطروحة المغربية.

كما كشفت إحدى وثائق " ويكيلكس " المسربة حول النزاع في الصحراء الغربية، أن الحكومة الاسبانية الإشتراكية التي ترأسها زاباتيرو لعبت دورا متقدما من أجل إنجاح مخطط " الحكم الذاتي" الذي تقدم به

[1] عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص 84-85.

المغرب في 2007 ،كما أن الوزير السابق للخارجية الإسبانية دعا الشيلي إلى عدم فتح بعثات دبلوماسية للبوليساريو.

و لقد أبرزت الوثائق التي سربها موقع " ويكيليكس " المتضمنة لمراسلات وبرقيات أرسلتها سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في كل من مدريد والرباط وباريس ، حقيقة الموقف الإسباني من النزاع في الصحراء الغربية،و هو ما يتناقض والمواقف التي ترددها مدريد بأنها تقف على نفس المسافة مع طرفي النزاع، جبهة البوليساريو والمغرب ، وأنها تدفع نحو تسوية في إطار الأمم المتحدة بما يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [1] ، وحسب إحدى الوثائق المسربة، فإنه في 2006 قال السفير الإسباني المفوض في شمال إفريقيا " لويس بالاناس "Louis Balanas لنظيره الأمريكي " توماس ريلي "Thomas Reilly ، بأن المغرب عليه أن يقدم مخططا لحكم ذاتي يكون ذو مصداقية، كما أن وزير الشؤون الخارجية الإسباني موراتينوس Moratinos تقدم بإقتراح في وثيقة بأنه " يجب منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا على شاكلة ماقامت به إسبانيا لصالح إقليم كاتالونيا "[2] ، والجزائر وفي رد فعلها على هذا الدعم الإسباني للمقترح المغربي ، أبرزت تسريبات ويكيليكس أن الرئيس للجزائري "عبد العزيز بوتفليقة " غضب غضبا شديدا من موقف الإشتراكيين الإسبان "غير النزيه" إتجاه الصحراء الغربية، وعبر عن غضبه للأمريكان عندما قال للسيناتور الأمريكي " ريتشارد لوغار " Richard Lugar الذي أدى زيارة للجزائر سنة 2005 ،" أن الإشتراكيين الإسبان لم يكونوا نزهاء إتجاه الصحراويين" [3].

هنا يمكن الربط بين الموقف الإسباني الداعم للمغرب ومقترحه للحكم الذاتي ، وبين الأزمة التي وقعت بين الجزائر وإسبانيا حول الزيادة في أسعار الغاز، التي قررتها شركة سوناطراك الجزائرية على إسبانيا سنة 2007، وللتأكيد على هذا الرأي كتب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في مدريد آنذاك في مذكرة للخارجية الأمريكية يقول فيها : " إن الزيادة ب 20 % في سعر الغاز المصدر إلى إسبانيا هو إجراء أراد بوتفليقة من خلاله أن يعبر عن غضبه من الموقف الذي إتخذه رئيس الحكومة من قضية الصحراء الغربية " [4].

لتأتي بعدها تسريبات أخري لنفس الموقع ، نقلتها صحيفة " البايس " الإسبانية أن رئيس الدبلوماسية الإسبانية "" ميغال أنجيل موراتينوس "Miguel Angel Moratinos أبلغ زملائه الأمريكان أن " الحكومة

---

[1] رضا شتوف ، " **إسبانيا اقترحت منح الحكم الذاتي للصحراء الغربية** " ، الخبر ، العدد : 6207 ، 16 ديسمبر 2010.

[2] **المرجع نفسه** .

[3] غنية قمراوي ، " **بوتفليقة رفض مقترحا إسبانيا بتحاور المغرب مع الجزائر بدل البوليساريو** " ، الشروق اليومي،العدد : 3144 ، 15 ديسمبر 2010.

[4] **المرجع نفسه** .

الإسبانية تفاديا لإستمرار الأزمة بين البلدين (الجزائر واسبانيا) سنة 2008 ، حاولت بعث الحوار بين الجزائر والمغرب بإشراك فرنسا، لكن الجزائر رفضت أن تتحاور بدلا عن الصحراويين" [1]، إذا من خلال هذه التسريبات والتحليلات المقدمة بإمكاننا أن نستنتج أن الجزائر وفي مقدمتها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ظل عند مواقفه السياسية تجاه الصحراء الغربية وغيرها، ولم تغير مواقفها بدليل أن الحكومة الإسبانية حاولت إقحام الجزائر في مفاوضات مع المغرب، لكنها رفضت.

أما المغرب ، وفي ظل إستمرار دعم الدول لحق الشعب الصحراوي لتقرير مصيره، والتعاطف الدبلوماسي الذي كسبته القضية الصحراوية خاصة على المستوى الدولي،عرف عودته إلى المفاوضات مع البوليساريو ، والتي وصلت إلى غاية الجولة الثامنة المنعقدة بتاريخ 20 جويلية 2011 بمدينة " مانهاتن" الأمريكية، وهذه المفاوضات بدأت في جوان 2007 تحت إشراف الأمم المتحدة ، فعقدت (04) جولات بمانهاتن، و (08) إجتماعات غير رسمية بكل من النمسا و مالطا ومانهاتن[2]، و لحد الجولة الثامنة فإن الحصيلة العامة لهذه الإجتماعات يمكن تلخيصها في تصريح المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة " كريستوفر روس " Christopher Ross: " لقد واصل كل طرف رفض مقترح الطرف الأخر كأساس وحيد للمفاوضات القادمة " [3].

هناك سؤال يتبادر دائما إلى ذهن المتتبع لنزاع الصحراء الغربية وهو: هل تعتمد المملكة المغربية في ترويجها للحل الثالث في الصحراء الغربية على الطرق الدبلوماسية وفقط؟ ،سواء تعلق الأمر بكسبها للتأييد من طرف الدول الكبرى أو في محاولة إستمالة الطرف الجزائري؟

إذا تعلق الأمر بمحاولات المغرب المتتالية تأكيد أحقيته في الصحراء الغربية ، وسيادته عليها، فإن الإنتهاكات المغربية المتواصلة لحقوق الإنسان أحسن دليل على الوجه الأخر للسياسة المغربية في الصحراء الغربية، وهنا نستحضر الهجوم العسكري على مخيم " أقديم إيزيك" بمدينة العيون الصحراوية المحتلة في 8 نوفمبر 2010، وما وقع في مدينة الداخلة في 26 فيفري 2011،و في " بوجدور" و " السمارة " وغيرها من المدن الصحراوية المحتلة ، وقتها طالب " محمد عبد العزيز" رئيس الجمهورية العربية الصحراوية بضرورة الإسراع في إرسال لجنة تحقيق دولية للكشف عن حقيقة ما وقع ومازال من

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ، " **إنطلاق الاجتماع غير الرسمي الثامن بين جبهة البوليساريو والمغرب** " ، الخبر ، العدد : 6422 ، 21 جويلية 2011.

[3] سهام بلوصيف ، " **جولة سابعة غير رسمية بين البوليساريو والمغرب في ماي المقبل** " ، صوت الأحرار ، العدد : 3978 ، 12 مارس 2011.

إنتهاكات مغربية جسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة [1] ، إلى جانب المطالبة بتوسيع صلاحيات بعثة " المينورسو" لتشمل حماية حقوق الإنسان إلى جانب تنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية، وفي سعي ممثلي البوليساريو في الأمم المتحدة الحصول على هذا المسعى إصطدموا بالدعم الفرنسي للمغرب، حيث تحدثت تقارير عن تغيير شمل الفقرة الخاصة بتوسيع صلاحيات المينورسو لتصبح من مهامها مراقبة وضعية حقوق الإنسان بعد تدخل وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "ألان جوبي" شخصيا لدى الأمين العام الأممي " بان كي مون "، وهو الضغط الذي دفعه إلى تغيير المقترح [2].

و ليست المرّة الأولى التي تقف فيها فرنسا حائلا أمام إتحاذ قرارات أممية لحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة، فقد سبق خلال جلسات مجلس الأمن في السنوات الأخيرة أن هددت بإستخدام حق النقض " الفيتو " ضد أي سلوك يدين المغرب. ولكن قرار مجلس الأمن الأخير في 27 أفريل 2011 القاضي بإدراج مسألة حقوق الإنسان ضمن مهام بعثة المينورسو تجاوز بصعوبة المعارضة الفرنسية بفضل دعم بقية أعضاء مجلس الأمن، وهنا أشار ممثل البوليساريو في الأمم المتحدة إلى أن " هذا القرار تسبب في حدوث مواجهة قوية بين الوفد الفرنسي ووفد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأخير هو الذي أدرج الفقرة المتعلقة بمسألة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية " [3].

الوجه الأخر للتحرك المغربي،هو إستغلال الدوائر الفنية والثقافية لأغراض محددة، ومن أجل أهداف وغايات سياسية ومصالح إستراتيجية تتمحور بالأساس حول ملف الصحراء الغربية، ويتم إستغلال المهرجانات و اللقاءات الدولية المبرمجة بشكل مكثف ومنتظم بالمملكة المغربية منبرا سياسيا ومواتيا تسعى من خلاله السلطات المغربية تمرير خطاباتها لمشروعها المتمثل في " الحكم الذاتي" إضافة إلى " حماية الوحدة الترابية " .

ولقد سمحت لنا فترة التربص الميداني الذي قمنا به على مستوى وزارة الشؤون الخارجية ، من الإطلاع على الملف الثقافي للعلاقات الجزائرية المغربية، وأدركنا حينها حجم النشاط و الحركية التي يقوم بها المغرب من أجل ترويج أطروحته حول الصحراء الغربية،فالملاحظ هو الكم الهائل من الفعاليات الثقافية و المهرجانات الفنية التي ينظمها المغرب و إلحاحه على حضور الطرف الجزائري للمشاركة فيها، وهنا نذكر الفعاليات المغربية التالية مع تبيان موقع الدعاية للصحراء المغربية في هذه الفعاليات :

---

[1] محمد الناصر ، " **محمد بن عبد العزيز : المغرب يرتكب أعمال قمع وحشية على أرض تحت وصاية الأمم المتحدة** " ، صوت الأحرار ، العدد : 4039 ، 23 ماي 2011.

[2] رضا شتوف ، " **جوبي يضغط على بان كي مون لحذف توسيع مهمة المينورسو من تقريره السنوي** " ، الخبر ، العدد : 6334 ، 23 أفريل 2011.

[3] ب.س ، " **تصادم الأمريكيين والفرنسيين حول حقوق الإنسان في الصحراء الغربية** " ، صوت الأحرار ، العدد : 4036 ، 19 ماي 2011.

- الدورة الأولى لمهرجان " **بويز كارن** " ، الذي قدم دعوة للجزائر من أجل المشاركة في المهرجان، الذي جاء تحت شعار " **الجهوية الموسعة في إطار الحكم الذاتي...أساس التنمية المندمجة** "، وعرف هذا المهرجان مشاركة أطراف وأحزاب سياسية وأعضاء من الحكومة المغربية وأساتذة جامعيين، وكان فرصة للترويج لمقترح المغرب حول " الحكم الذاتي " ورفض الطرف الجزائري المشاركة بعدما تبينت له نوايا الطرف المغربي [1] .

- دعوة موجهة من طرف نقابة المسرحيين المغاربة بالمملكة المغربية إلى مسرح " الخشبة الزرقاء " بمدينة مستغانم، من أجل المشاركة في تقديم عرض مسرحي، والملاحظ في هذه الفعالية هو مكان العرض المختار للوفد الجزائري وهو مدينة العيون المحتلة بالصحراء الغربية [2].

- دعوة من طرف الجمعية المغربية " الكونسيريتو " للجانب الجزائري للمشاركة في المهرجان 17 لمسرح الطفل بالمملكة المغربية (من 5-9 أفريل 2011) بمدينة الناظور، وهذا المهرجان منظم من طرف " حركة الطفولة الشعبية" * بالشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية وترقية الأقاليم الشرقية، وأبدت وزارة الداخلية الجزائرية ملاحظات حول إستغلال المغرب لهذا المهرجان من أجل إقحام فرق من الصحراء الغربية قصد الترويج لأطروحاتها المتعلقة بالحكم الذاتي [3].

- إحتضان المغرب للدورة السادسة عشر (16) للمهرجان الدولي للموسيقى الأندلسية بمدينة فاس، من 1 إلى 5 مارس 2011 تحت شعار " **معا من أجل دعم قضية الصحراء المغربية** " وتم خلال هذا المهرجان تنظيم ندوة دولية حول " الحكم الذاتي وقضية الوحدة الترابية " بحضور فعاليات سياسية وثقافية أوروبية [4].

- دعوة أخرى موجهة للجانب الجزائري، للمشاركة في تظاهرة تحت عنوان " ورش رد الإعتبار لقصبة المهدية المعلمة التاريخية" ، من قبل الجمعية المغربية للعناية بالآثار والفن والثقافة لمدينة القنيطرة يومي

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، برقية من سفارة الجزائر بالرباط ،" **دعوة للمشاركة في مهرجان بويز كارن**" ، 3 مارس 2010.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، برقية من سفارة الجزائر بالرباط ، "**دعوة من طرف نقابة المسرحيين المغاربة** " ، 20 أفريل 2011.

*حركة الطفولة الشعبية، أعلنت عن التشبث بمغربية الأقاليم الصحراوية والدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب، للإطلاع أنظر: موقع وكالة المغرب العربي على الانترنت،**حركة الطفولة الشعبية تستنكر بشدة الحملة الدعائية ضد المغرب**،بتاريخ 2010/11/23

[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، برقية من سفارة الجزائر بالرباط ، " **دعوة من طرف حركة الطفولة الشعبية** " ، 3 أفريل 2011.

[4] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، برقية من سفارة الجزائر بالرباط ، " **دعوة للمشاركة في الدورة 16 للمهرجان الدولي للموسيقى الأندلسية** " ، 10 مارس 2011.

05 و 06 جوان 2010 [1] ، و ما يثير الإنتباه في هذه التظاهرة وغيرها من الأنشطة هو الدعم الذي ما فتئت مصالح السفارة المصرية و المركز الثقافي المصري يقدمه للسلطات المغربية المعنية، والذي كثيرا ما يتجلى في حضورها الدائم والمتواصل وبشراكتها الفعالة مع مختلف الجهات المغربية المنظمة لمثل هذه الأنشطة ، لكن السؤال المطروح : لماذا هذا التقارب المصري –المغربي في هذا الوقت بالذات؟، الجواب يكمن في كون السلطات المصرية تسعى إلى تحسين صورتها لدى نظيرتها المغربية والرأي العام المغربي وتدارك الأزمة التي حدثت مع الجزائر،و كذلك محاولة المغرب ومصر تقديم العلاقة التي تربطهما على أساس أنها النموذج الأمثل للعلاقات العربية - العربية.

2- التحرك الدبلوماسي للجزائر والمغرب في إفريقيا :

كان تنظيم الجزائر لقمة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2000 نقطة إنطلاق لعودة الجزائر على الساحة الإفريقية وتمهيدا لهجومها الدبلوماسي في القارة الإفريقية إلى جانب التأكيد على الدور القيادي للجزائر قاريا ومواجهة التطلعات المصرية، الليبية وخاصة المغربية. وتجلى هذا التحرك إفريقيا في وساطتها بين إريتريا و إثيوبيا،وفي مشاركتها في القمة الإفريقية- الفرنسية في العاصمة الكامرونية ياوندي. وهنا أعود لأذكر مرة أخرى بمقولة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين حينما قال:"إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة من دون إتفاق مع الجزائر" [2] ،كما تجسدت هذه الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الإفريقية في إستحداث، ولأول مرة منذ إستقلالها، منصبا وزاريا للشؤون الإفريقية.

وترمي تحركات الجزائر الدبلوماسية من جهة إلى إنهاء قرابة عقد من العزلة والغياب عن المحافل الدولية وإصلاح صورة البلاد في الخارج، ومن جهة أخرى إلى إستقطاب الإستثمارات الأجنبية [3]، لكن المغرب يرى في هذا التحرك الجزائري محاولة لتطويقه، وبالتالي هو الآخر يعمل على منافسة الجزائر وتطويقها منذ سنوات.

و بالعودة إلى الفترة التي كان فيها الشاذلي بن جديد رئيسا للجزائر، عرفت السياسة الخارجية للجزائر نشاطا غير معهود في الساحل الإفريقي، وهو ما أكسب الجزائر مكانة هامة و ثقة بلدان هذه المنطقة ، فقد

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، برقية من سفارة الجزائر بالرباط ، " **دعوة من طرف الجمعية المغربية للعناية بالآثار والفن والثقافة** " ، 2 جوان 2010 .

[2] عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987،ص ص135-136.

[3]Yahia Zoubir, «**The dialectics of Algerian's foreign relations, 1992 to the present** ", in Ahmed Aghrout ,**Algeria in transition : reforms and development prospects**, London, Routledge Curzon, 2004,pp 165-166.

إستطاع الرئيس الشاذلي بن جديد وبمساعدة الجهاز الدبلوماسي رئاسة أكثر من170 لجنة مختلطة للتعاون الإقتصادي، العلمي والتقني، وتم منح أزيد من 8000 منحة دراسية، وقام بحوالي37 زيارة رسمية ثنائية، و إستقبل بالجزائر أكثر من 37 رئيس دولة و مسؤولين أفارقة بالجزائر [1].

وبفضل مثل هذا التحرك والنشاط إستطاعت الجزائر أن تصبح المتحدث باسم دول المنطقة الإفريقية ، ولقد تمكن الرئيس الشاذلي بن جديد من القيام بالزيارة الوحيدة لرئيس الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ،وقبله الرئيس هواري بومدين لم يعر أهمية لمنطقة الساحل الإفريقي إلا بعد أن أعلنت الأنظمة الملكية في الخليج دعمها للملك المغربي الحسن الثاني والصمت المطبق الذي تملّك بقية البلدان العربية عندما تخلت إسبانيا عن الصحراء الغربية و إحتلالها من طرف المغرب في 6 نوفمبر 1975 ، هذه الواقعة دفعت الرئيس هواري بومدين إلى إعادة النظر في إهتمامات السياسة الخارجية و إدراج التوجه الإفريقي في الدبلوماسية الجزائرية، و حتى الرئيس زروال وفي ظل الأزمة السياسية الداخلية التي مرت بها الجزائر، قام بزيارات إلى دول الساحل الإفريقي، كما إستقبل كبار مسؤولي هذه الدول في الجزائر والمشاركة في القمة ال32 لمنظمة الوحدة الإفريقية بياوندي.

ولكن مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في 1999 لم يقم بزيارات رسمية ثنائية كثيرة إلى الدول الإفريقية في الفترة ما بين 1999-2010 في حين توجه إلى فرنسا 8 مرات، ولم يستقبل بالجزائر سوى عدد قليل من رؤساء دول إفريقية [2] ، ولم يعد الإهتمام بالمنطقة إلّا مع التطورات التي عرفتها هذه الأخيرة خاصة مع تزايد ما يسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامية "، وحركات التمرد و دول الطوارق، و شبهات الفديات المدفوعة للقاعدة في الساحل، إلى جانب التحركات التي قامت بها الرئيس الليبي معمر القذافي في المنطقة ،وهو ما شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري في حدوده الجنوبية، وقد سبق للحكومة الجزائرية أن إرتأت إرسال وفد وزاري رفيع المستوى للإجتماع بالطوارق الجزائريين المقيمين على طول الشريط الحدودي مع مالي و النيجر وبدرجة أقل مع التشاد .

وكتتويج للنشاط الدبلوماسي الجزائري قرر وزراء الخارجية لأربعة بلدان من الساحل(الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر) تكليف الجزائر بعملية حوار مع شركاء من خارج المنطقة لفحص جميع المسائل ذات الصلة بهذه الشراكة في 2011 [3] ، وتم تكليف الجزائر بتنظيم أول لقاء بين الشركاء ودول الساحل

[1]Abdelaziz Rahabi, «**Voilà pourquoi le Maroc a vaincu l'Algérie**», La vérité, Rabat, n° 417, 10-16 avril 2010, p.24.

[2]**Ibid**.

[3] عاطف قدادرة ، " **دول الساحل تفوض الجزائر لدعوة الأوروبيين وأمريكا لاجتماع محاربة الإرهاب** " ،نقلا عن موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع 22 ماي 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/254076.html

الإفريقي، حيث قال عبد القادر مساهل الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون الجزائرية والمغاربية بأنه" ستتم دعوة شركائنا من خارج الفضاء الإقليمي مثل الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الاجتماع الذي سيعقد خلال السداسي الأخير من السنة الجارية"[1] ، ليتم بعدها تحديد يومي 6 و7 سبتمبر 2011.

وفي سياق إستراتيجية الجزائر في منطقة الساحل وهبت الحكومة الجزائرية نظيرتها المالية 10 ملايين دولار لتنمية مناطق الشمال، خاصة محافظات كيدال، قاو، تومبوكتو، وهي أماكن نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وتساهم الجزائر في تنمية هذه المناطق بمشاريع إقتصادية مثل التنقيب عن المياه، و إجتماعية موجهة لفائدة الشباب [2] ،وبلغ عدد المشاريع التنموية التي تقوم الجزائر بتنفيذها حوالي 9 مشاريع، علاوة على الربط الهاتفي بالألياف البصرية الذي تنوي الجزائر إنشاءه على مستوى الحدود المشتركة بين البلدين[3] ، و عزز هذا التوجه العلاقات الجزائرية - المالية تصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية دحو ولد قابلية :"مالي بلد شقيق يشكل أكبر سند للجزائر في المنطقة الساحلية الصحراوية" [4]، كما عرضت الجزائر على مالي وثائق متعلقة بالإصلاحات التي باشرتها بعد أن إطلعت على سعي مالي على تحضير مشاريع قوانين متعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات .

وفي نفس السياق قررت الجزائر رفقة ثلاثة(03) دول من الساحل وهي مالي ، موريتانيا و النيجر تشكيل قوة عسكرية مشتركة من 85 ألف جندي لمواجهة خطر تنامي تهديدات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وخاصة مع تأزم الوضع بالأراضي الليبية وتزايد إحتمالات إغتنام التنظيم الإرهابي الوضع المتدهور و القيام بعمليات إرهابية تستهدف أمن المنطقة [5].

للإشارة شارك المغرب في مؤتمر الساحل لمكافحة الإرهاب التابع لفريق الجزاءلمجموعة الثمانية لمناقشة "تعزيز سبل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل " يوم 17 أكتوبر 2010 بباماكو(مالي)، وهذا كرد فعل على إبعاده من الإنضمام إلى المبادرة الجزائرية في سياق مكافحة الإرهاب في الساحل، حيث أن الجزائر تعتبره غير معني بدول الساحل والصحراء وأنه بعيد عن هذا الفضاء الجغرافي،وفي حالة قبول إنضمامه فإنه يعتبر إعترافا غير جائز بسيادته على إقليم الصحراء الغربية.

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] **المرجع نفسه** .

[3] محمد ش. ، " **اتفاق جزائري مالي لمضاعفة الجهود لمكافحة الإرهاب وأمن الحدود** " ، نقلا عن موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع ، 13 جويلية 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/258970.html

[4] حميد يس ، " **هيئات ومجموعات دولية ستشارك في الإجتماع الأمني عالي المستوى بالجزائر** " ، موقع الخبر ، تاريخ الإطلاع 5 جويلية 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/259214.html

[5] ل.ر ، " **قوة عسكرية قوامها 85 ألف جندي لحماية منطقة الساحل** " ، الشروق اليومي، العدد : 3300 ، 21 ماي 2011.

يرى المغرب أن إستبعاد الجزائر له يعود إلى رغبة هذه الأخيرة في تكوين محور عسكري إقليمي لمكافحة الإرهاب، وأن الجزائر تعمل على تقديم نفسها بإعتبارها تمثل مفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في منطقة الساحل [1] ، إلى جانب هذا يبقى المغرب غير مقتنع بتعبير الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل أن المغرب ليس بلدا مطلا على الصحراء الكبرى. إلا أن المغرب يظل متشبثا بدوره الإستراتيجي في محاربة الإرهاب، ويعزز أحقيته تلك بدعم حلفائه الأساسيين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ويبقى الدور المغربي في هذا المجال قائما بقوة يحظى بها من طرف الدول السابقة إلى جانب كل من مالي و موريتانيا اللتين دعتا إلى توجيه الدعوة إلى المغرب وأكثر من ذلك إلى إشراك دول أخرى تعاني من "تأثيرات الإرهاب" في الجهود المنسقة بدول الساحل مثل بوركينافاسو، تشاد وتونس، وهو ما تعارضه الجزائر.

كما يجب أن نشير إلى أن إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث لمكافحة الإرهاب والذي يتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا له بعد الدورة الثانية للإجتماع الحكومي المشترك لدول الإتحاد الإفريقي لمحاربة الإرهاب المنعقد في منتصف أكتوبر 2005 ، يعد تأكيدا على دور الجزائر الريادي قاريا [2] ، و يتعامل المركز مع مجلس السلم و الأمن الإفريقي الذي يعمل على إثراء مبادرات تشريعية دولية ،و حاليا على صياغة قانون إفريقي لمكافحة الإرهاب [3].

وعلى صعيد آخر أعلنت الجزائر في 25 جانفي 2011 عن التوقيع على إتفاق مقر بينها وبين الأمانة التنفيذية لقدرة إقليم شمال إفريقيا في القوة العسكرية الإفريقية الجاهزة للإتحاد الإفريقي، وتحتضن بذلك الجزائر القاعدة و المقر و القيادة الإدارية للقوة، كما تشارك بكتيبتين من الجيش، وأخرى من الشرطة العسكرية، في حين تحتضن مصر قيادة اللواء وليبيا قاعدة التخطيط [4] ،مع ملاحظة غياب المغرب عن رؤساء الدول العربية المشاركة في تشكيل اللواء العسكري الإفريقي بالنظر إلى تعليق عضويته في الإتحاد الإفريقي ، وتعتبر الجزائر أول بلد في إفريقيا حقق هذه المرحلة الهامة من خلال تسلّم هذه القاعدة اللوجيستيكية.

وأمام هذا التحرك الدبلوماسي النشط للجزائر على المستوى القاري، وبداية إستعادة دورها الريادي في القارة الإفريقية بات الأمر مقلقا بالنسبة للمغرب، هذا الأخير يعمل على منافسة الجزائر وتطويقها منذ

---

[1] حسين بلخيرات ، " **المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي : تحليل لعوامل الاختلال** " ، تاريخ الإطلاع 7 أوت 2011 ، http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/165.

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، مرجع سابق الذكر ، ص 83.

[3] عاطف قدادرة ، " **وفد أمني جزائري يعاين ترتيبات مالي العسكرية لمحاربة القاعدة** " ، الخبر ، العدد : 6337 ، 26 أفريل 2011.

[4] عاطف قدادرة ، " **جيجل تحتضن مقر لواء شمال إفريقيا للقوة العسكرية الإفريقية** " ، موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع 26 جانفي 2011، www.elkhabar.com/ar/archives/.../252891.html

سنوات، ومحاولة التطويق هذه تجسدت مثلا في إنضمام المغرب إلى "تجمع دول الساحل والصحراء"، هذا التجمع كانت بدايته في يوليو1997 حيث دعت ليبيا 5 دول إفريقية داخلية لا تملك سواحل بحرية وتمثل الظهير الخلفي للدول العربية الإفريقية الواقعة في شمال إفريقيا وهذه الدول هي: السودان، مالي، النيجر وبوركينافاسو وذلك بهدف إقامة تجربة تكاملية جديدة [1]،وفي فيفري 1998 تم الإتفاق على إنشاء هذا التجمع، لينضم إليه المغرب في 2001 رفقة كل من تونس، ثم موريتانيا في 2008 ، و إنضمام المغرب إليه يندرج ضمن خانة التنافس القاري مع الجزائر ومساعي المغرب لعزلها عن دعم البوليساريو، و تبقى الجزائر الغائب الأكبر عن هذا التكتل و كأنها تتحفظ على المبادرة الليبية التي نسخت عنها الفكرة.

في تقرير صادر عن المخابرات المركزية الأمريكية في عام 1986، مكون من 64 صفحة نشر مؤخرا مضمونه في الصحافة الجزائرية،يشير في تناوله للعلاقات الجزائرية المغربية أن هذه العلاقة إزدادت سوءا بعد أوت 1984 ،عندما أعلن نظام الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" و الملك المغربي الراحل " الحسن الثاني" الوحدة، وهنا توصلت القيادة السياسية في الجزائر إلى أن هذه الوحدة بين المغرب وليبيا كان هدفها محاصرة الجزائر و فرض نوع معين من الشعور بتهديد أمنها القومي[2] ،الجزائر ردت على هذا التحرك المغربي – الليبي بتفعيل عملها الدبلوماسي رفقة كل من وتونس ومصر في منطقة الساحل لمحاصرة عمل الدبلوماسية المغربية،كما كشف التقرير نفسه أن كل ما كان يحاك من خلال تلك الوحدة الوهمية بين المغرب وليبيا كان الهدف منه هو تطويق الجزائر وفرض نوع من الحصار عليها ، وتمكين المغرب من التموقع الجيد في المنطقة ولعب دور ريادي على المستوى المغاربي والإفريقي.

المغرب وفي منافسته للجزائر ذهب أبعد من ذلك، حينما توجه إلى مناطق كانت في الأمس القريب تحتل الأولوية في السياسة الخارجية الجزائرية، فالمغرب اليوم يعتبر أول مستفيد في القارة الإفريقية من خلال إستغلال الفرص الإستثمارية التي يوفرها قطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصال إضافة إلى الخدمات المصرفية، وأحسن مثال على ذلك إنشاء المغرب في 1999 لمجموعة " إتصالات المغرب " التي تستثمر اليوم أكثر من 15 مليار أورو وأصبحت المجموعة في اقل من 7 سنوات المتعامل المرجعي للهاتف النقال و الأنترنت في إفريقيا، وهذه المجموعة بصدد شراء 5 متعاملين للهاتف النقال في غرب ووسط إفريقيا ، وشبكة إتصالات المغرب اليوم تغطي حتى منطقة الجنوب الغربي الجزائري [3].

---

[1] توفيق زينب ، " **التكامل الإفريقي ومسيرة دول الساحل والصحراء (س ص)** " ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2007-2008 ، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية ، أكتوبر 2008، ص 476.

[2] إسماعيل فلاح، " **وثيقة سرية تكشف تأمر الحسن الثاني و القذافي على الجزائر** "، النهار الجديد ، العدد: 1038 ،10 مارس 2011.

[3]Abdelaziz Rahabi, « **voila pourquoi le Maroc a vaincu l'Algérie** » , La vérité ,n 417,du 10 au 16 avril 2010, p.23.

وتدعم هذه التوجه في قطاع حساس و ذو أهمية كبيرة في عالم اليوم المبني على تكنولوجيا المعلومات مع دخول البنك المغربي " التجاري وفا بنك " الذي قام بشراء (5) خمسة وحدات للقرض الفلاحي الفرنسي في نفس المنطقة [1] ، هذا التحرك المغربي المدعوم من قبل الجهاز الدبلوماسي المغربي توجه إلى معالجة ملفات هامة إلى جانب الملف الذي يحتل الأولوية وهو " ملف الصحراء الغربية " ، وهذه الملفات من بينها الأمن الإقليمي، التفاوض مع الإتحاد الأوروبي ...، وهنا نشير إلى أن الملك المغربي " الحسن الثاني " كلف كل من مستشاره " أحمد رضا قديرة" ووزير الداخلية " إدريس البصري " بالعمل على هذه الملفات ، فالسياسة الخارجية المغربية تخرج من القصر الملكي ليقوم بعدها الجهاز الدبلوماسي بتنفيذها ، مع الإستنجاد طبعا إذا لزم الأمر بالحلفاء الإستراتيجيين الغربيين (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إسبانيا) و حتى العرب مثل (المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة)، وتنفذ هذه السياسة الخارجية في مناطق في إفريقيا ضمن مناطق تأثير تقليديا تعتبر مفضلة للجزائر ، ويجمع الخبراء والمحللون للشأن المغربي إن السياسة الخارجية للمغرب في عهد الملك محمد السادس تشبه إلى حد بعيد سياسة الجزائر الإفريقية في فترة الثمانينات.

ويبدو أن التنافس الجزائري المغربي الذي كانت ومازالت المنطقة المغاربي و إفريقيا مسرحا له، إمتد إلى منطقة الخليج العربي (وبالتحديد إلى قطر، الإمارات العربية المتحدة) ، والذي بدأ في عهد الرئيس الجزائري السابق " اليامين زروال " إزداد حدّة منذ تولي الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " السلطة و الذي سعى إلى توظيف علاقاته الوطيدة مع بعض القيادات الخليجية [2] .

حيث أن قطر سبق وأن إنتقدت من طرف المغرب لعلاقاتها المميزة مع الجزائر وهو ما جعل قطر تعمل على إنتهاج سياسة متوازنة مع الطرفين ، فقبل وصول قائد أركان الجيش القطري إلى الجزائر في نوفمبر 2000 بيوم واحد، توجه وزير خارجية قطر إلى المغرب في خطوة تهدف إلى تطبيع العلاقات بين المغرب وقطر التي عرفت توترا بسبب التعاون القطري – الجزائري لاسيما في المجال العسكري، حيث سحب المغرب سفيره في الدوحة منددا بتمادي قطر في " معاكسة المصالح الوطنية المغربية " بإقبالها على تمويل صفقة أسلحة بريطانية للجزائر قدمتها لها كهبة ، وإتخذ هذه القرار المغربي بدعوى إمكانية تحول هذه الأسلحة إلى جبهة البوليساريو، لكن قطر أعلنت تمسكها بسلامة الوحدة الترابية المغربية [3] .

---

[1] **Ibid**.

[2] بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 .، نقلا عن جريدة الحياة ، عدد 21 جوان 2000.

[3] بن عنتر عبد النور ، **مرجع سابق الذكر**، نقلا عن جريدة الحياة ، 23 نوفمبر 2000 ، لم يكن التعاون القطري مع الجزائر نقطة الخلاف الوحيد بين الرباط والدوحة، إضافة إلى برامج قناة الجزيرة وقضايا أخرى.

إمتد هذه التنافس حتى إلى أسيا، لاسيما الهند التي زارها الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة " في مطلع 2001 ووقع معها إتفاقية " **شراكة إستراتيجية** " في المجالين النووي المدني والإقتصاد، وبعد أقل من شهرين على هذه الزيارة وصل العاهل المغربي " محمد السادس " إلى الهند في زيارة هو الأخر خوفا من أن تكون الجزائر قد إستمالتها للعدول عن قرارها تعليق إعترافها بالجمهورية الصحراوية. ويبدو أن التحركات الجزائرية التي لا تمت بأية صلة مع المغرب تثير قلق المغاربة الذين يراقبون عن كثب و بإنتظام هذه التحركات لأنهم يعتبرونها مستهدفة لبلادهم * ، أما فيما يخص العلاقة مع فرنسا ، فإن الإهتمام الفرنسي بالجزائر في السنوات الأخيرة أثار قلق المغرب ، فكان الإستقبال الذي حظي به الرئيس الجزائري لدى زيارته لفرنسا في جوان 2001 حدثا أثار حفيظة المغرب، حيث أوفد العاهل المغربي على عجل ممثلا شخصيا له لباريس مستفسرا عما إذا كانت فرنسا تراجعت عن مواقفها التقليدية المساندة للمغرب.

ويدخل أيضا في إطار هذه التنافس الجزائري - المغربي الذي أصبحت أسيا مسرحا له، التقارب الجزائري - الإيراني، والمغربي - الإيراني. فإذا كانت علاقة الجزائر بإيران عرفت توترا بسبب السياسة الإيرانية المؤيدة للإسلاميين في الجزائر، فإنّ الرباط معنية في علاقتها مع طهران بدعم هذه الأخيرة للقضية الصحراوية [1] ، لكن إيران غيّرت من موقفها وأقبلت على غلق مكتب البوليساريو لديها ، وتتويجا لهذا التطور كانت زيارة رئيس الوزراء المغربي " عبد الرحمان اليوسفي " لطهران [2].

3- "الدبلوماسية الروحية... مجال أخر من مجالات التنافس الجزائري – المغربي.

إن النفوذ الديني والروحي في دول غرب إفريقيا و المتجذر عبر التاريخ، جعل الدبلوماسية المغربية خلال السنوات الأخيرة تسعى إلى الإعتماد عليه بإعتباره محدد من المحددات التي تربط المغرب بمحيطه الإفريقي، وخاصة عندما أقدمت الجزائر على منافسة المغرب فيما يعتبره نفوذا روحيا خاصا به في غرب إفريقيا بتنظيمها لمؤتمر دولي جمعت فيه أتباع الطريقة التيجانية من كل أنحاء العالم بالجزائر ما بين 23-25 نوفمبر 2006، الشيء الذي جعل الدبلوماسية المغربية تدرك أهمية هذا النفوذ في علاقاتها بدول غرب إفريقيا، وهذا ما دفعها إلى الإهتمام بنوع جديد من الدبلوماسية ألا وهي "الدبلوماسية الروحية"، التي تهدف من خلالها إلى تدعيم وتقوية الروابط الدينية والروحية، ومما يدل على إهتمام أو توظيف المغرب لهذا النفوذ ما جاء في خطاب الملك محمد السادس حيث قال:"...وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن

---

* لعل هذا ما يفسر سلوك العاهل المغربي محمد السادس الذي ما إن زار الرئيس الجزائري بلدا إلا ووصله على عجل أو أوفد إليه ممثليه الشخصيين.

[1] بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 81.

[2] بن عنتر عبد النور ، **مرجع سابق الذكر**، نقلا عن جريدة الحياة ، 09 مارس 2001.

إستثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيوستراتيجي...". وإذا كان الملك قد أبدى بصريح العبارة توجيه الدبلوماسية المغربية إلى إستثمار نفوذها الروحي، فإنه عمل على تأكيد ذلك في العديد من الخطب.

إن حضور الدول على الصعيد الدولي يحددها وزنها المادي والاقتصادي والعسكري بالدرجة الأولى، فالمغرب لها إمكانيات مادية محدودة ، ولا تتوفر على ثروات إستراتيجية باستثناء مادة الفوسفات، و نظرا لمحدودية مواردها فقد ظلت غائبة من الناحية الفعلية في إفريقيا وخاصة إفريقية الوسطى والجنوبية والشرقية، أما إفريقيا الغربية فإن المغرب حاضر فيها وتربطه مع دولها العديد من الإتفاقيات التي تشمل مختلف المجالات تقريبا، ودليل حضوره في هذه المنطقة هو أن من بين 18 سفارة مغربية معتمدة في إفريقيا نجد 12 سفارة معتمدة لدى دول غرب إفريقيا، كما أنها المنطقة التي تشهد زيارات ملكية مستمرة لها (السنغال ، موريتانيا ، الكوديفوار، النيجر...).

فهذا التواجد المغربي في غرب إفريقيا جعل الجزائر و إنطلاقا من إمكاناتها تستغل عدم إنتشار المغرب في جميع جهات إفريقيا لتقوم هي بإستغلالها من الناحية الدبلوماسية إستغلالا كاملا في تنافسها معه على الصعيد الدولي، وبالفعل فقد مكنتها ثرواتها البترولية من أن تلعب دورا مهما على مستوى الساحة الإفريقية [1] ، وأن تؤسس شبكة دبلوماسية جد نشيطة داخل إفريقيا بهدف إكتساب مؤيدين جدد لمواقفها الدبلوماسية المعروفة ، وبالتالي معارضة الأطروحات والمواقف المغربية بخصوص قضية الصحراء الغربية، التي عملت على إقحامها ضمن القضايا الدولية، وذلك من خلال دفع العديد من الدول الإفريقية إلى الإعتراف"بالجمهورية الصحراوية" من خلال ترويج الجزائر"لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"[2].

فالتمثيل الدبلوماسي للجزائر في إفريقيا يفوق التمثيل الدبلوماسي للمغرب، فعدد السفارات المعتمدة للجزائر في إفريقيا يبلغ 23 سفارة مقابل 18 سفارة للمغرب، إلى جانب هذه التمثيلية فإن الدبلوماسية الجزائرية أكثر تحركا ونشاطا من الدبلوماسية المغربية التي ظلت تنتهج سياسة إنتقائية وتقتصر على بعض الجوانب الخاصة في علاقاتها بالدول الإفريقية، هذا كله أدى إلى نتائج لا تخدم الدبلوماسية المغربية خاصة بالنسبة للدول التي لم يكن المغرب ممثلا دبلوماسيا بداخلها للدفاع عن حقوقه وأطروحاته بل ترك الميدان فارغا للدبلوماسية الجزائرية لجلب ما يكفيها من التعاطف بخصوص قضية الصحراء[3].

---

[1] Ahmed Amribet,, ‹‹**Contribution de L'OUA à la paix et la sécurité en Afrique subsaharienne : analyse d'une dynamique et ses limites** ›› , thèse de Doctorat d'Etat en Droit public, Rabat, Université Mohammed V, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, 1993,p. 84.

[2] Slimane Chikh, ‹‹ **La politique africaine de l'Algérie**››, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1978, p.50.

[3] Khadija Mohsin, ‹‹ **Le règlement du conflit du Sahara Occidental à l'épreuve de la nouvelle donne régionale**››, Politique Africaine, n° 76, Décembre 1999, pp 95-105.

بالإستناد إلى ما سبق، يمكن القول بأن محدودية الموارد للدولة المغربية جعلها لا تستطيع الإنتشار الدبلوماسي الجيد في إفريقيا، الشيء الذي تستغله الجزائر بكونها دولة بترولية طامحة إلى لعب دور مهم في إفريقيا مستغلة بذلك الفراغ الذي تركه المغرب بسبب إنسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا)، وسعيها إلى تشكيل تحالفات قوية لمحاصرة المغرب .

ورغم التحركات التي إتخذتها الدولة المغربية، إلا أن هناك تفسيرات سادت مفادها أن ما قامت به الجزائر كان بسبب تراجع الأدوار الدينية والدبلوماسية للتيجانيين المغاربة على الصعيدين الإقليمي والدولي، و حسب بعض العارفين بخبايا التصوف بالمغرب، فإن الجزائر، بإستضافتها لمؤتمر الإخوان التيجانيين لأول مرة، فإنها أرادت أن توجه رسائل عديدة إلى المغرب، أولها أن الطريقة التيجانية طريقة جزائرية، أما الرسالة الثانية فهي منافسة المغرب في النفوذ الديني لدى دول غرب إفريقيا.

من هنا نستنتج أن المجال الديني والروحي لم يسلم من المنافسة بين المغرب والجزائر، هذه الأخيرة التي أدركت مؤخرا مدى فعالية الطريقة التيجانية وسعت إلى منافسة المغرب في نفوذه عليها، بمحاولة منها استقطاب أتباع هذه الطريقة المنتشرين في مختلف أنحاء العالم .

4- الربيع العربي والإصلاحات السياسية في المغرب والجزائر...بين حتمية الإصلاح وواقع التنافس:

عرفت منطقة المغرب العربي منذ سقوط نظام الرئيس التونسي " زين العابدين بن علي " في بداية سنة 2011 إحتجاجات متتالية عرفتها دول المغرب العربي، الجزائر والمغرب، وتركزت مطالب هذه السلسلة المتتالية من الإحتجاجات حول مطلب واحد يكاد يكون مشتركا و هو المطالبة بالإصلاحات السياسية والتغيير.

فالإحتجاجات المغربية هي حملة إحتجاجات شعبية انطلقت يوم الأحد 20 فيفري2011 م متأثرة بموجة الإحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مع نهاية سنة 2010 وبداية 2011 م وبخاصة بالثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك ، قاد هذه الإحتجاجات الشبان المغاربة ماعرفت بإسم "حركة 20 فبراير" بدعم من الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية المغربية وعموم المواطنين المغاربة، وطالب المتظاهرون بإصلاحات سياسية و إقتصادية و إجتماعية. وتلخصت المطالب الأساسية لهذه الإحتجاجات في ضرورة إقرار دستور ديمقراطي، وحل الحكومة والبرلمان الحاليين، وتشكيل حكومة مؤقتة، فضلا عن إقرار قضاء مستقل، ومحاكمة المتورطين في الفساد، ووضع حد للبطالة خاصة بين حاملي الشهادات العليا، كما طالبت بالإعتراف بالأمازيغية لغة رسمية، وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين [1] .

ليأتي خطاب الملك المغربي يوم 17 جوان 2011 ، والذي أعلن فيه عن إصلاحات دستورية هامة تؤسس لمملكة دستورية ديمقراطية برلمانية و إجتماعية، تخول هذه الإصلاحات صلاحيات لرئيس الوزراء منها الحق في حل البرلمان وتعيين طاقم الحكومة والولاة والسفراء بعد إستشارة الملك، باستثناء التعيينات العسكرية التي تبقى من صلاحيات الملك، إلى جانب إقرار الدستور الجديد ترسيم اللغة الامازيغية، وإحتفاظ الملك بلقب " أمير المؤمنين" و بالسلطة الدينية [1] ، و تم الإستفتاء عليه في 1 جويلية 2011.

إن أهم ما يشد الإنتباه في الدستور المغربي الجديد هو تكريسه لمفهوم "الحدود الأصلية " للمملكة المغربية ، وتعمد إستعمال مثل هذا المصطلح الذي يحتوى على اللبس والغموض (خاصة مع الجزر المغربية المحتلة من طرف إسبانيا) ، كما أدخل الدستور المناطق الصحراوية المحتلة ضمن ما أطلق عليه اسم " الجهوية المتقدمة واللامركزية الموسعة ". هذا المفهوم بالذات لقي إنتقادات واسعة من طرف حركة 20 فيفري وإعتبرتها إقحاما من الملك لقضية الوحدة الترابية في التصويت على الدستور الجديد ، وهي محاولة إستباقية لتخوين كل من سيصوت ب "لا" ، وإعتباره مساندا لإستقلال الصحراء الغربية [2].

إضافة إلى هذه العناصر ، فان أكثر ما يشد الانتباه هي مواقف الدول الكبرى من الإصلاحات التي بادر بها المغرب، وأغلب هذه المواقف ذهبت إلى حد إعتبار المغرب نموذجا يجب على جيرانه (في إشارة إلى الجزائر) الإقتداء به ،فالإتحاد الأوروبي رحب بالإصلاحات الدستورية التي أعلن عنها العاهل المغربي الملك محمد السادس ،حيث علقت المنسقة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالإتحاد الأوروبي كاثرين اشتون Catherine Ashton في بيان مشترك مع مفوض سياسة الجوار والتوسع الأوروبية ستيفان جولي " أن الإصلاحات التي أعلن عنها العاهل المغربي تعد خطوة مهمة وإشارة واضحة بالإتجاه نحو الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان" . وأضافت أنه بمجرد تطبيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع فإنها ستمثل خطوة رئيسية نحو عملية إصلاح سياسي بدأت بالفعل في المغرب مشيرا إلى أنه بات الآن مواطنو المغرب وساستها يتمتعون بآمالهم الشرعية [3] ، خاصة وأن هذا الدستور الجديد يتماشى مع تطلعات " الوضع المتقدم " « Statut Avancé » في العلاقات المغربية الأوروبية.

---

[1] الجزيرة نت،" **مسيرات مطالبة بالإصلاح في المغرب** "، تاريخ الإطلاع 20 مارس 2011:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FFFE8396-562D-4337-90FD-AC2031029D81.htm?GoogleStatID=9

[1] عبد القادر حريشان ، " **محمد السادس يتنازل عن 25 % من صلاحياته** " ، الخبر، العدد : 6390، 19 جوان 2011.

[2] رشيد الإدريسي ، " **حركة 20 فيفري تخرج إلى الشارع وتطالب بالإسقاط الحقيقي للفساد والإستبداد** " ، الخبر ، العدد: 6390، 19 جوان 2011.

[3] وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، " **الإتحاد الأوروبي يرحب بمشروع العاهل المغربي بشأن الإصلاحات الدستورية** " ، تاريخ الإطلاع 19جوان2011،

http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2174990&Language=ar

و قد قرر الإتحاد الأوروبي تقديم دعم مالي لتعزيز وتسريع الإصلاحات السياسية في المغرب، ورصد الإتحاد الذي تربطه مع المغرب «علاقة شراكة متقدمة» مبلغ 1.6 مليار درهم (196.5 مليون دولار) من أجل دعم الإصلاح في البلاد [1] ، ولقي إقرار دستور جديد في المغرب أدى إلى توسيع صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان، دعما قويا من طرف الأوروبيين.

من جهتها أشادت النائبة البرلمانية الأوروبية ووزيرة العدل الفرنسية السابقة رشيدة داتيRachida Dati بما أطلقت عليه "الرؤية المتميزة " للملك محمد السادس و أن إصلاحاته إتخذت طابعا "رائدا وثوريا"، كفيلة بجعل المغرب " **في سياق التحولات العميقة التي يشهدها العالم العربي حاليا، فإن هذا الخطاب يكتسي طابعا رائدا وثوريا ، والمغرب يعد اليوم نموذجا يحتذى به بالنسبة لباقي جيرانه** " [2] .

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها أعلنت على لسان نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون المغرب العربي روبرت ماكسويل Robert Maxwell إن الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر ما إذا كانت الإصلاحات التي وعدت بها الجزائر والمغرب ستطبق فعليا، و إعتبر المسؤول الأميركي أن السلطات الجزائرية والمغربية "تتخذ الخيار الصائب بكونها تتقدم الربيع العربي" [3].

ففي وثيقة موجهة من سفارة الجزائر بالرباط إلى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية في 3 جوان 2011 ، تحت عنوان " la France invite le Maroc au partenariat de Deauville"، والتي عبر فيها الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي " Sarkozy Nicolas عن أمله يوم 2 جوان 2011 في انضمام المغرب إلى " شراكة دوفيل" « Partenariat Deauville »[4].

لتقرر الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا في دورة عادية بستراسبورغ يوم الثلاثاء 21 يونيو 2011 منح المغرب صفة «شريك من أجل الديمقراطية» من خلال إعتماد القرار1680، ووفقا لتأكيد البرلمان المغربي عزمه على ضمان الإقرار التام للإلتزامات السياسية المنصوص عليها في المادة 60 من نظام الجمعية، وذلك بعد أن إستفاد قبل أكثر من سنتين من «الوضع المتقدم» في علاقاته بالإتحاد الأوربي.

---

[1] لحسن مقنع ،" **الإتحاد الأوروبي يقدم دعما ماليا للمغرب لتعزيز وتوسيع الإصلاحات السياسية**"، موقع مغارب.كوم، تاريخ الإطلاع 13 أوت 2011 ، http://www.magharib.com/node/15158

[2] موقع مغرس المغربي ، " **رشيدة داتي : الإصلاحات الدستورية بالمغرب تكتسي طابعا 'رائدا وثوريا'** " ، تاريخ الإطلاع 20 جوان 2011، http://www.maghress.com/almaghribia/133835

[3] الجزائر – أ ف ب، " واشنطن تراقب تنفيذ الإصلاحات السياسية في المغرب والجزائر" ، تاريخ الإطلاع 4 نوفمبر 2011، http://hespress.com/politique/40646.html

[4] Le "**Partenariat de Deauville: aider les pays arabes dans leur transition vers des sociétés libres et démocratiques,** 27 mai 2011, http://www.g20-g8.com/g8-g20/g8/francais/en-direct/actualites/le-partenariat-de-deauville-aider.1318.html.

ويعتبر هذا القرار بمثابة إعتراف بالإصلاحات الديمقراطية التي عرفها المغرب و الذي يعتبر أول بلد عربي إفريقي من خارج المجموعة الأوربية يحصل على صفة «شريك من أجل الديمقراطية» [1].

الجزائر هي الأخرى عرفت نفس الأوضاع تقريبا، من حيث الإحتجاجات التي تزامنت مع نجاح الثورة التونسية في إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن على و إندلاع الثورة المصرية بعدها ، فالإصلاحات التي إنطلق فيها المغرب ونوهت بها الدول الكبرى مثلما رأينا سابقا فرضت نوعا من الضغط على النظام الجزائري الذي وجد نفسه أمام موجة من الإحتجاجات، والتي قادتها أحزاب المعارضة بالإضافة إلى الشباب الجزائري الذي طالب بإجراء إصلاحات سياسية و إقتصادية و إجتماعية، على الرغم من أن نقطة إنطلاق الإحتجاجات كانت المطالبة بالحد من إرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية .

ليأتي بعدها خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 15 افريل 2011[2]، والذي عرض فيه جملة من الإصلاحات السياسية ، تتقدمها إعادة قراءة الدستور الحالي وكبداية لعملية الإصلاح عين الرئيس لجنة " التشاور السياسي " مهمتها إستقبال إقتراحات الأحزاب السياسية و الشخصيات الوطنية والشركاء الإجتماعيين، ومنظمات المجتمع المدني[3].

أكد البرلمان الأوروبي على لسان ممثله بيار أنطونيو بانزيري Antonio Panzeri Pierre رئيس مفوضية العلاقات مع دول المغرب العربي أن مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر يعتبر فرصة تاريخية "لا ينبغي تفويتها، و أن هذا المسار الذي يتم تعزيزه حاليا سيعكس الإنفتاح الديمقراطي في الجزائر وأؤكد دعمنا لهذه الإصلاحات" [4]، إضافة إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية أين أشاد مستشار الرئيس الأمريكي للأمن الداخلي و محاربة الإرهاب " جون برينان "John Brennan بجهود الجزائر في مجال الإصلاحات السياسية التي أعلنتها السلطات الجزائرية [5].

---

[1] العربي حبشي ، " **المغرب يحصل على شريك من أجل الديمقراطية** " ، نقلا عن موقع جريدة الإتحاد الاشتراكي المغربية ، تاريخ الإطلاع 15 جويلية 2011 .
http://www.alittihad.press.ma/def.asp?codelangue=29&id_info=132017&date_ar=2011-7-16

[2] للإطلاع على نص الخطاب الذي وجهه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يوم 15 افريل 2011 ، أنظر في الرابط التالي :
http://ar.wikisource.org/wiki/%D9%86%D8%B5_%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8_84_2011

[3] Chérif Ouazani, « **Un binôme pour les reformes** », Jeune Afrique , n 2628 , du 22 au 28 Mai 2011,p48.

[4] بلقاسم عثمان ، " **البرلمان الأوروبي يرى في الإصلاحات السياسية في الجزائر" فرصة تاريخية**" "، نقلا عن الإذاعة الجزائرية، تاريخ الإطلاع 4 نوفمبر 2011،
http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=11473:-q-q&catid=56:2010-05-13-10-29-46&Itemid=109

[5] لخضر زواوي ، " **واشنطن تشيد بجهود الجزائر في مجال الإصلاحات** " ، الشروق اليومي ، العدد : 3283، 4 ماي 2011.

تأتي هذه الإصلاحات في كل من المغرب والجزائر، ومواقف الدول الكبرى منها في سياق حرص كل طرف (الجزائر و المغرب) على أن يحسن صورته على المستوى الدولي خاصة بعد موجة الإنتقادات التي تعرض لها النظامان الجزائري والمغربي في السابق من طرف الدول الكبرى أو من طرف منظمات حقوق الإنسان، وأيضا محاولة التكيف مع رياح التغيير التي تمر بها المنطقة العربية، والتي كانت نقطة إنطلاقتها تونس.

كما أن هذه الإصلاحات تعبر عن رغبة كل من الجزائر والمغرب على الظهور في صورة البلد الديمقراطي المعاصر الذي يستحق نيل ثقة الأطراف الدولية ، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن الدول والمنظمات الغربية عادة ما يكون عنصر الديمقراطية و حقوق الإنسان ضمن أولويات إقامة شراكة معها .

و يمكن القول أن عملية الإصلاحات السياسية التي عرفها البلدان أبانت وجود نوع من التنافس بين الطرفين حتى في هذا المجال، ففرنسا إعتبرت أن إصلاحات الملك المغربي محمد السادس ترتقي بالمغرب ليكون قدوة لجيرانه ، وهي إشارة واضحة للجزائر، فيما رأت واشنطن إن الإصلاحات التي تنوي الجزائر تطبيقها تجعلها تلعب **دورا طلائعيا** في إفريقيا والعالم العربي.

في نفس السياق أفاد تقرير صادر عن مركز أبحاث أمريكي من أجل جهود السلام بالإشتراك مع مجلة السياسة الخارجية، أن الجزائر إستطاعت أن تحسن من مرتبتها العالمية من حيث الإستقرار السياسي والأمني، بحيث إنتقلت من الرتبة 71 في 2010 إلى الرتبة 81 سنة 2011 من مجموع 177 دولة، وهو ما يجعلها تصنف في مؤشر الدول بين فئة " مزعجة ومعتدلة " ، لتبقى الجزائر بعيدة نوعا ما عن بقية دول المغرب العربي، فالمغرب جاء في المرتبة 87، تونس وليبيا (قبل الدخول في أزمة) في المرتبة 108 و111 على التوالي [1].

المطلب الثالث: مظاهر ذات طابع إقتصادي

في هذا المطلب سيتم التركيز على محاولة إبراز حجم التنافس الجزائري المغربي في المجال الإقتصادي، تنافس في جانبيه الإيجابي والسلبي، خاصة إذا ما تعلق الأمر بعملية جلب الإستثمارات الأجنبية تعزيز الشراكات الإقتصادية مع باقي التكتلات والتجمعات الإقليمية الهامة في المنطقة (الإتحاد الأوروبي ،الولايات المتحدة الأمريكية).

1- إستقطاب الإستثمارات الأجنبية :

يتمتع المغرب بجاذبية كبيرة للإستثمارات الأجنبية بفضل السياسات التصنيعية الإرادية التي ينتهجها ، من خلال سن التشريعات التنظيمية والقوانين المحفزة على دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة (الصناعة والزراعة ، التصدير) لوجيستيكيا وماليا والإستغلال الأمثل لرؤوس الأموال التشغيلية، وإقامة المشاريع

[1] سليمان.ح ، " **الجزائر تصنف في المرتبة 81 من حيث الاستقرار من بين 177 دولة** " ، الخبر ، العدد: 6425، 24 جويلية 2011.

الإنتاجية المدرة للدخل القومي الفردي ، وفي هذا الإطار تمكن المغرب من تحقيق نجاح نوعي ملموس في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية التي وجدت في المغرب مناخا إستثماريا مناسبا.

وتبزر التحليلات المتعلقة بالإستثمارات الخارجية إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب بنسبة 29 % خلال سنة 2010 وثقة المقاولين الدوليين في الإقتصاد الوطني والجهود التي تبذلها الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات ساهم كل ذلك في تعزيز مكانة المغرب «كقوة إقتصادية ناشئة» والرفع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنة الماضية إلى مليارين و860 مليون أورو.

حيث أن الإستثمارات القادمة من فرنسا البلد الذي يعد الشريك التجاري الأول للمغرب إرتفعت بنسبة 49 % فيما إرتفعت الإستثمارات القادمة من إسبانيا الشريك الثاني للمملكة المغربية بنسبة 76 % بينما سجلت الإستثمارات القادمة من دولة الإمارات العربية المتحدة إرتفاعا بنسبة 80 % والسويسرية بنسبة 38 % [1] خلال سنة 2010، و تتصدر هذه البلدان الأربعة (فرنسا وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة وسويسرا) قائمة أكبر البلدان المستثمرة في المغرب خلال سنة 2010 ، ففرنسا مثلا تتوفر على ألف شركة مستقرة في المغرب تستحوذ على 60 % من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة فيما تمثل إستثمارات إسبانيا (8 %) والتي تتوفر حاليا على 800 شركة مستقرة حاليا بالمغرب ، إضافة إلى أن 37 % من الإستثمارات الإسبانية في إفريقيا تتمركز في المغرب الذي أصبح يعد الشريك الإقتصادي الأول لها في القارة الإفريقية [2].

و ما يلفت الإنتباه هو التقرير الذي أعده مكتب «إف دي أي إنتيليجنس» التابع للمجموعة الإعلامية «فايننشال تايمز»، مطلع سبتمبر 2011 حول «الإقتصاديات الإفريقية الصاعدة 2012/2011» ، والذي احتل المغرب المرتبة الأولى ضمن أحدث تصنيف للدول الإفريقية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتجاوز المغرب كل من جنوب إفريقيا ومصر اللتين ظلتا تحتكران هذا الموقع لمدة غير وجيزة ،وأرجع التصنيف إحتلال المغرب للرتبة الأولى، بعد أن كان يحتل الرتبة الثالثة في تصنيف سنة 2010/2009، إلى نجاحه في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أظهر أن الإستثمارات الأجنبية التي تدفقت على المغرب إرتفعت بنسبة 8 % برسم سنة 2010، ويعتبر المغرب من الدول القليلة بإفريقيا التي سجلت زيادة

[1] مقال تحت عنوان " **المغرب أصبح يتموقع كقوة إقتصادية ناشئة ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بنسبة 29 بالمائة**" ، موقع جريدة العلم المغربية، تاريخ الإطلاع 20 سبتمبر 2011،
http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=43937&date_ar=2011-9-20

[2] **المرجع نفسه.**

في جذب الإستثمارات خلال سنة 2010 ، ومنح المكتب المغرب الرتبة الأولى في قائمة الدول التي تتوفر على بنية تحتية وإستراتيجية جيدتين لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة [1].

فالمغرب في الفترة الممتدة من 1999-2009 نجح في إستقطاب 18 مليار دولار أمريكي، ومثلت الإستثمارات القادمة من أوروبا 70% من مجموع الإستثمارات سنة 2009، كما شهدت الإستثمارات العربية إرتفاعا متزايدا لتمثل حوالي ربع مجموع الإستثمارات الأجنبية خلال نفس السنة ، والإستثمارات الكويتية في المغرب مثلا لوحدها بلغت حوالي 9 مليارات درهم [2].

ولتوضيح الصورة أكثر نورد النتائج التالية التي جاءت في تقرير " المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات " " ضمان " ، والتي تبين توقعات لزيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2011 بمعدلات تتراوح ما بين 10 % و 15 % مقارنة بتدفقاته خلال عام 2010 ، لتصل إلى 88 مليار دولار وفق السيناريو المتحفظ و أكثر من 91 مليار دولار وفق السيناريو المتفائل.

و للحديث عن الإستثمارات الأجنبية في الجزائر ومقارنتها بنظيرتها المغربية، نطلق من التقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2011 حول ممارسة أنشطة الأعمال ومناخ الإستثمار لسنة 2012، أين جاءت الجزائر في المرتبة 148 عالميا، بعد أن إحتلت المرتبة 143 في التقرير السابق، فاقدة 5 مراتب،وفقا لتقرير البنك الدولي، الذي حمل عنوان **''القيام بالأعمال في عالم أكثر شفافية"** فإن المستثمرين في الجزائر لا يزالون يواجهون عقبات، نتيجة عوامل كثيرة، من بينها البيروقراطية والرشوة، وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الإستقرار في منظومة القوانين والتشريعات .

وعلى ضوء ذلك جاءت الجزائر في المرتبة 153 من مجموع 183 دولة في تصنيف الشروع في المشاريع الإستثمارية، حيث يتطلب تجسيد مشروع إستثماري في الجزائر 14 مرحلة ومعدل 25 يوما في كل منها،كما إحتلت الجزائر المرتبة 118 فيما يتعلق بالحصول على رخص البناء، مع وجود 19 مرحلة وإجراء و281 يوما. وإحتلت المرتبة 164 فيما يتعلق بإيصال الكهرباء بـ6 مراحل وإجراءات و159 يوما، ونفس الرتبة تحصلت عليها الجزائر في الجانب الجبائي والضريبي [3].

---

[1] « **African economies promising 2011** »,
http://www.ft.com/search?queryText=African+economies+promising&ftsearchType=type_news.20/09/2011/

[2] سميرة قريمش ، " **السفير المغربي بالكويت : الإستثمارات الكويتية في المغرب 9 مليارات درهم** " ، موقع جريدة النهار، تاريخ الإطلاع 8 مارس 2011،
http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=258865&date=08032011

[3] حفيظ صواليلي ، " **الجزائر وجهة غير جذابة للإستثمارات الأجنبية** " ، الخبر ، العدد : 6513 ، 22 أكتوبر 2011.

وجاءت الجزائر في المراتب الأخيرة عربيا، قبل دولتين فقط هما العراق وموريتانيا، ما يعكس التدهور العام لمناخ الأعمال والإستثمار، وبقاء الجزائر كوجهة غير مرغوب فيها بصورة كبيرة، خاصة مع التغييرات المتكررة في القوانين والتشريعات المسيرة للإستثمار.

فحسب التقرير العالمي 2011 حول الإستثمارات المباشرة الأجنبية، الذي نشرته ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، فإن الإستثمارات الأجنبية في الجزائر بلغت 29،2 مليار دولار في 2010 ، مقابل 76،2 مليار دولار في 2009 ، وإحتلت الجزائر على الصعيد الإفريقي المرتبة الثامنة من حيث حجم الإستثمارات بعد كل من أنغولا، نيجيريا ، ليبيا ، جمهورية كونغو ، الكونغو [1].

وكانت الجزائر في 2009 تحتل المرتبة الخامسة على الصعيد الإفريقي بعد أنغولا بـ 67،11 مليار دولار، نيجيريا بـ 65،8 مليار دولار، مصر بـ6،71 مليار دولار، وجنوب إفريقيا بإستثمارات قدرت بـ36،5 مليار دولار[2].

الجدول رقم 05 : توقعات مؤسسة ضمان لتدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر والمغرب خلال عام 2011 (مليون دولار)

الدولة	تدفقات 2010	التدفقات المتوقعة لعام 2011	الفرق المتوقع	النمو المتوقع %
المغرب	1.304	2.000	696	53.37
الجزائر	2.291	1.700	-591	-25.80

المصدر: الجهات الرسمية في الدولة العربية، صندوق النقد الدولي، وبحوث ضمان، تاريخ الاطلاع 12 أوت 2011، على الموقع التالي:http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21

إن التنافس الجزائري المغربي في المجال الإقتصادي ساهم إلى حد بعيد في جعل المنطقة المغاربية من أهم المناطق نشاطا للشركات الأجنبية ، التي سعت إلى عملية تجسيد العديد من المشاريع الإستثمارية الهامة سواءا في المغرب أو في الجزائر ، وخضعت عملية إستقطاب هذه المشاريع إلى تنافس شديد بين البلدين .

المشروع الهام الذي جلب إليه الإنتباه في السنتين الماضيتين هو " مشروع "ديزرتيك" DESERTEC ، مشروع للطاقة الشمسية في شمال إفريقيا مقترح من قبل مؤسسة ديزرتيك ، يعمل تحت

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ،" **تقرير أممي: الجزائر الثامنة إفريقيا في الإستثمارات الأجنبية المباشرة**" ، موقع الشروق اليومي ، تاريخ الإطلاع : 28 جويلية 2011، http://www.echoroukonline.com/ara/national/80695.html

[2] **المرجع نفسه** .

رعاية نادي روما ، و عبر البحر الأبيض المتوسط للتعاون في مجال الطاقة المتجددة. الإستثمار فيه يتجاوز تكلفة أربعمائة مليار يورو، و سيعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية (وليس الخلايا الشمسية) على مساحة 6،500 ميلا مربعا (17،000 كم2) في الصحراء الكبرى، المشروع أطلق رسميا في 13 جويلية 2009 بمدينة " ميونيخ " الألمانية على أيدي نواة تضم 12 شركة و بنكا ألمانيا [1].

الجزائر و بإعتبارها طرفا في المشروع، تحفظت بعد إطلاقه لمدة تزيد عن السنة، ليبدي الرئيس الجزائري في زيارة قادته إلى ألمانيا في 7 ديسمبر 2010 عن إستعداد الجزائر للإنخراط في المشروع في مرحلته الأولى أي مرحلة الدراسات، فالجزائر التي تعتبر أهم حلقة في المشروع وبالنظر إلى قدراتها وتجربتها في مجال الطاقات المتجددة، إلى جانب تسجيل مناطق في الجنوب الجزائري مثل "أدرار" و " تمنراست " لنسب عالية من إستقبال الشمس بما يعادل 3000 ساعة سنويا، طرحت عدة إشكالات تتعلق بكيفية تمويل المشروع ، وشروط إقامة المحطات في بلدان الجنوب، السيد " جون فان صون " John Van Sonالمدير العام لشركة (Desertec Industriel Initiative) علق على عزم الجزائر الدخول في المشروع بقوله : "نحن جد سعداء بموافقة الجزائر على الإنخراط في فكرة ديزرتيك " [2].

أما بالنسبة إلى المملكة المغربية ، فإنها تعد أكثر الأطراف حتى الآن تحمساً وتجاوباً مع مشروع "ديزرتيك" للطاقة المتجددة، والذي بدأ التخطيط له منذ سنتين. وربما يعزى ذلك إلى أن المغرب أكثر دول شمال إفريقيا عجزا من ناحية النفط والغاز من جهة ، وكونه أقرب مسافة من أوروبا من جهة أخرى، حيث لا يفصله عن شبه جزيرة أيبيريا سوى مضيق جبل طارق، ولذلك تم إختياره لإستيعاب أول مشروع "ديزرتيك" تجريبي المتمثل في محطة طاقة شمسية قدرتها 150 ميجاوات [3].

هذا في الوقت الذي منحت مؤسسة "ديزرتيك" الألمانية،رسميا مشروع بناء مركب توليد الطاقة الشمسية في الصحراء الإفريقية الكبرى للمغرب بقيمة 800 مليون دولار وبطاقة إنتاج تصل إلى 150 ميغاوات إبتداءا من 2012، حسب ما كشف عنه الرئيس المدير العام للمؤسسة الألمانية[4]،وبهذا تكون الجزائر قد خسرت مشروعا إستراتيجيا بعد مفاوضات عدة جمعتها مع الشريك الألماني على أعلى مستويات.

---

[1] حفيظ صواليلي ، " **ماهو مشروع ديزرتيك ؟** " ، الخبر ، العدد : 6206 ، 15 ديسمبر 2010.

[2] Lies Sahar, «**L'histoire de la Desertec Industriel Initiative**», El watan, n°6285, 23 juin 2011.

[3] نقلاً عن: «ذي ناشيونال» ،« **المغرب الأكثر تحمساً لمشروع «ديزرتيك»** ، الاتحاد، تاريخ الإطلاع 9 نوفمبر2011 ، http://www.alittihad.ae/details.php?id=103358&y=2011

[4] رشيد حمادو ، " **الرباط تروّج لـ "سوء مناخ الأعمال بالجزائر" وتفتك مشروع "ديزرتيك الألماني"** "، عن موقع Algerie360، تاريخ الإطلاع 10 سبتمبر2011http://www.algerie360.com/ar/591592

وفي تبرير مسؤول مؤسسة "ديزرتيك" الألمانية تفضيل منح المشروع للمغرب على حساب الجزائر التي قدمت عرضا هاما قال "إن اختيار المغرب لبناء المركب الأول النموذجي تأتي بعد رصد التشجيعات التي أبدتها الحكومة المغربية للإستثمار في الطاقات المتجددة ولمناخ الإستقرار الذي يوفره المغرب خلافا لدول مجاورة"، في إشارة منه إلى الجزائر وكذلك للوجود المسبق لخطوط نقل الطاقة الكهربائية بين المملكة وأوروبا [1].

ويتوقع العديد من المراقبين ومتتبعي الشأن الإقتصادي أن ما حدث لمشروع ديزرتك، قد يواجه أيضا مشروع إقامة وحدة تركيب العلامة الفرنسية "رونو" بالجزائر وهو المشروع الذي تباشر فيه الحكومة الجزائرية عن طريق وزير الصناعة، محمد بن ميرادي، مفاوضات مع نظيرته الفرنسية عن طريق جون بيار رافاران Jean-*Pierre Raffarin* الأمر نفسه بالنسبة لمشروع تركيب السيارات الألمانية "فولكس فاغن" ، للإشارة أفادت في السنوات القليلة الماضية العديد من المعلومات المؤكدة أن الرباط من خلال سفارته بالجزائر يعمل على تحويل إستثمارات أجنبية نحو بلاده بتقديمه عروضا أقل تكلفة من الجزائر وهو الأمر نفسه بالنسبة لبعض سفارات الدول العربية ، ويعكس فوز المغرب بمشروع من مثل هذا الحجم قدرته على كسب ثقة الشركات الكبرى الإستثمارية ، ليعلن الوزير الفرنسي المكلف بالصناعة والطاقة والاقتصاد الرقمي إيريك بيسون Eric Bison أن المغرب سيقوم بتصدير الكهرباء الشمسية إلى فرنسا إبتداء من الخريف المقبل وهو ما سيشكل تجربة أولية لنقل مصدر الطاقة هذا من الجنوب نحو شمال المتوسط ، و أن فرنسا والمغرب سيطلقان إبتداءا من خريف 2011 التجربة الأولى للكهرباء الشمسية من الجنوب نحو شمال المتوسط [2].

لكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى حقيقة هامة ، وهي أن مشروع " ديزرتيك " الذي عرضته وتتولاه الجمعية الألمانية في نادي روما ، والذي تم مساندته من قبل نفس النادي يعتمد على مخطط عمل تم عرضه عدة مرات في إجتماعات وزراء دول المغرب والمتوسط من طرف مسؤولي الطاقة في الجزائر في بداية سنة 1990، وإعتمد العرض الجزائري في تلك الفترة على العمل على إنتاج الطاقة الكهربائية إنطلاقا من الطاقة الشمسية لدول الجنوب وتصديرها نحو دول أوروبا في إطار الشراكة الأورو-متوسطية. وفي عام 1993 عند عقد ندوة حول تنمية وعمل الشركات الكبرى في تونس من طرف (Uniped) ، وتضمن المشروع المعروض من طرف الخبراء الجزائريين على قدرة الصحراء الجزائرية على إنتاج 100 جيغاواط من الطاقة الشمسية وتصديرها ، وتم عرض المشروع من جديد عند الإجتماع الوزاري المغاربي الأوروبي المنعقد بالجزائر في

[1] **المرجع نفسه** .

[2] الموقع المغربي هسبريس ، "**المغرب يصدّر الكهرباء لفرنسا إبتداء من الخريف** " ،تاريخ الإطلاع 13 نوفمبر 2011، http://hespress.com/permalink/31502.html

سبتمبر 1995 والذي جمع وزراء الطاقة لدول الجزائر، إسبانيا، المغرب، تونس، ليبيا ومصر[1] ، وهو ما يعني أن فكرة المشروع كانت موجودة ولكن الظروف هي التي لم تكن مواتية ومشجعة لإطلاقه، وبعد إستعادة الجزائر لإستقرارها السياسي بداية 2000 طرحت الجزائر في 2002 أول مشروع صناعي (New Energy Alegria)[2].

فالمغرب حاول في فترة تردد الجزائر ، أن يجعل من نفسه دولة رائدة لإستقطاب المشروع، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن قدرات المغرب في هذا المجال تظل محدودة مقارنة بالجزائر، خاصة إذا علمنا أنه يستورد الكهرباء من اسبانيا ، كما أنه يحاول إقامة صناعة لتطوير الطاقة البديلة بفضل الغاز الطبيعي الجزائري، وهناك نذكر بأن شركة " سوناطراك الجزائرية " و " المعهد الوطني للكهرباء " بالمغرب وقعا على عقد بيع وشراء 640 مليون متر مكعب من الغاز الجزائري سنويا، سيوجه بالخصوص لتموين محطتين من الكهرباء بالمغرب[3] ، إذا فالمغرب يعمل من خلال تركيزه على هذا المشروع على تحقيق جملة من الأهداف ، والتي يأتي على رأسها توطيد علاقاته الاقتصادية وتقديم نفسه على أنه بلد رائد في مجال الطاقات المتجددة، على الرغم من أن أول مركز أنشأه المغرب كان في 2007 ، جوهر المشروع قائم على إستغلال الطاقات غير الأحفورية لاسيما الطاقة الشمسية وتقديرات الخبراء تفيد بأنه في كل كيلومتر مربع (كلم2) من المناطق الصحراوية يتلقى سنويا طاقة شمسية تعادل 1.5 مليون برميل نفط سنويا، وأن التقديرات تقول أن تغطية 0.3 % من 40 مليون كلم2 من الصحراء بمحطات توليد الكهرباء يسمح بإنتاج حوالي 18000 (تيراوات) سنويا، نجد أن المعطيات الجغرافية لا تخدمه بنفس الدرجة التي تتوفر عليها الجزائر، وبالتالي فالمغرب يهدف من وراء ترويج ريادته للمشروع الاستفادة من الظروف الجغرافية التي تتميز بها الصحراء الغربية الواسعة.

2- السياحة كمجال أخر من مجالات التنافس الجزائري - المغربي.

بالنسبة إلى السياحة فإنها تعد من القطاعات الأساسية في الإقتصاد المغربي ، ويعتبر المغرب وجهة سياحية بفضل غنى وتنوع طبيعته والإرث الحضاري والثقافي الذي يتميز به، كما أن إحدى نقاط قوة السياحة المغربية هي تنوع العروض السياحية التي يوفرها، كالسياحة الجبلية وزيارة المواقع والمعالم الأثرية ، إلى جانب توفر عنصر الأمن، على الأقل المغرب لم يعرف ظاهرة الإرهاب بنفس الحدة التي عرفتها الجزائر.

[1] Lies Sahar**, « L'histoire de la Desertec Industriel Initiative »,** El wattan ,n 6285,23 juin 2011.

[2] **Ibid**.

[3] سمية يوسفي ، " **سوناطراك توقع على عقد بيع 0.64 مليار متر مكعب من الجزائر**" ، الخبر ، العدد: 6433، 1 أوت 2011.

كما أن المغرب إستطاع أن يطور سياحة شاطئية من خلال سياسة المنتجعات السياحية المنتشرة عبر شواطئ المملكة المغربية على طول 3500 كلم [1] ، وبلغ عدد السياح الذين زاروا المغرب في 2010 حوالي 9.4 مليون سائح، مسجلين إرتفاعا عن سنة 2009 بنسبة 6% ، وذلك على الرغم من الظروف الدولية الصعبة التي شهدت إنخفاضا في عدد السياح بنسبة 2 % [2] .

الجدول رقم 06 : عدد السياح الذين زاروا المغرب خلال 2011 مع تبيان دولهم

السياح	فرنسا	اسبانيا	هولندا	بلجيكا	المانيا	بريطانيا
العدد	3.1 مليون	1.8 مليون	443 ألف	469 ألف	423 ألف	362 ألف

المصدر : **Chiffres clés** , El wattan économie , n 298 , du 18 au 24 juin 2011

وإذا ما جئنا إلى عملية مقارنة هذه الأرقام مع نظيرتها الجزائرية، فهذه الأخيرة استقبلت في 2009 حوالي 1.9 مليون سائح ، وهو ما شكل زيادة بنسبة 8 % مقارنة بسنة 2008، منهم حوالي 18 % سياح أجانب . ليرتفع العدد إلى مليونين و 70 ألف سائح، بزيادة 8.32 % مقارنة بسنة 2009 [3]، وبلغت العائدات الجزائرية من السياحة في 2009 حوالي 330 مليون دولار، فيما كانت سنة 2008 حوالي 300 مليون دولار [4] ،هو رقم يبقى ضعيفا جدا مقارنة بالإيرادات التي يحققها المغرب سنويا كعائدات من السياحة، إلى جانب وجود مفارقة عجيبة و المتمثلة في إستمرار تفضيل الجزائريين للمغرب كإحدى أهم الوجهات السياحية المفضلة .

ففي عملية لسبر الآراء التي قامت بها « Cabinet Ecotechnics » في الجزائر، أظهرت نتائجها أنه في 2009 فضل الجزائريون الذين أخذوا العطلة التوجه إلى الخارج، حسب التوزيع التالي [5]:

الدولة	تونس	فرنسا	المغرب
النسبة المئوية	%73	11.6%	5.6%

[1] سميرة قريمش ، " **سفير المغرب بالكويت : الإستثمارات الكويتية في المغرب 9 مليارات درهم** "، النهار ، العدد : 1188، 8 مارس 2011.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] عمر دلال ، " **ميمون ينفي إستغلال الجزائر الوضع في تونس لإستقطاب السياح الأجانب** " ، صوت الأحرار ، العدد : 4036 ، 19 ماي 2011.

[4] **Chiffres clés**, El watan Economie, n° 298 , 18 au 24 juin 2011.

[5] Safia Berkouk, « **La Tunisie boudée, la Turquie en profite** », El watan Economie , n° 298 , 18 au 24 juin 2011.

إذا هذا يؤشر لحقيقة مفادها أن المغرب تمكن من إستقطاب فئة لا بأس بها من الجزائريين وهو ما يعني خسارة الجزائر لعوائد مالية هامة لصالح المغرب ، هذا الأخير أطلق في السنوات الأخيرة أربعة (04) مخططات تهدف إلى تحسين البنية التحتية و إنشاء (06) محطات شاطئية ، والعمل على تأهيل السياحة الداخلية ، وتحديد هدف بلوغ 10 ملايين سائح في أفق 2010، و لإستثمار النتائج المحققة في 2010 إعتمدت الحكومة المغربية منذ 30 نوفمبر 2010 إستراتيجية جديدة لتنمية القطاع السياحي تحمل تسمية " رؤية 2020" التي تهدف إلى جعل المغرب من بين الواجهات السياحية الأولى في العالم، وتحقيق 20 مليون سائح والعوائد المالية إلى 140 مليون درهم مغربي.

في المقابل، الجزائر صادقت حكومتها في 2008 على " المخطط التوجيهي " الذي يهدف إلى ترقية السياحة) ،ويرتكز هذا المخطط على إعطاء الأولوية لترقية السياحة الداخلية من خلال السعي للوصول إلى 2.5 مليون سائح في 2015 و 20 مليون سائح في 2025، والوصول إلى عائدات تبلغ 530 مليون دولار[1] ، كما أن من أهم العناصر الأساسية لهذا المخطط هو إعادة النظر في خريطة التكوين والتأهيل إلى جانب العمل على تحسين نوعية الخدمات و التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب إتفاق المستثمرين مع البنوك و إستفادتهم من التحفيزات الجبائية والتي من بينها تخفيض نسب الفوائد [2].

فالمغرب وبعد الإعتداء الذي تعرضت له مدينة مراكش السياحية في 18 أفريل 2011، عرف تراجعا ملحوظا في أعداد السياح الأجانب الوافدين إلى البلد،وتزامنا مع هذا التاريخ تحولت أنظار مجموعة من الوكالات السياحية المغربية إلى الوجهة الجزائرية للإستثمار فيها، لإعادة بعث السياحة في المغرب عن طريق تقديم خدمات جديدة ومتنوعة، وهنا يأتي دور الوكالات السياحية المغربية التي يسجل الكثير من المتتبعين على أنها تنشط بشكل أفضل من نظيرتها الجزائرية في سبيل تقديم المغرب كوجهة سياحية مفضلة . وهنا أطلقت العديد من الوكالات السياحية المغربية حملة لتحفيز السياح الجزائريين على اختيار المغرب لقضاء عطلتهم فيه، كما إستهدفت الشركات والجمعيات لتشجيعها على تنظيم ندواتها ومؤتمراتها في المغرب بالموازاة مع تداعيات الإضطرابات التي تشهدها تونس التي كانت تشكل الوجهة الأولى للجزائريين ، حاول المغرب إستغلال ورقة تدهور الأوضاع الأمنية بالحدود الشرقية للجزائر بعد الأحداث التي عرفتها ليبيا وتونس قبلها، من أجل إستقطاب السياح الأجانب وخاصة الجزائريين والتونسيين إلى المغرب على أساس إستقرار الأوضاع الأمنية به [3] ، وفي خطوة من الملك محمد السادس من أجل إعادة النشاط لمراكش بعد الإعتداء الإرهابي هو

---

[1] عمر دلال ، **مرجع سابق الذكر** .

[2] سمية يوسفي ، " **هدفنا إعادة بناء وجهة الجزائر و هياكل الإستقبال لا تزال ضعيفة** "، الخبر ، العدد : 6358 ، 18 ماي 2011.

[3] جمال لعلامي ، " **أمير المؤمنين يسعى إلى ليّ ذراع الجزائر لفتح الحدود وتهريب السياح من تونس** "، الشروق اليومي ، العدد : 3257، 08 أفريل 2011.

إقامة مباراة العودة بين المنتخبين الجزائري و المغربي في إطار تصفيات كأس أمم إفريقيا 2012، بالملعب الجديد بمراكش لإعادة الإعتبار للمدينة، وإعادة إستقطاب السياح الأجانب من جديد [1].

[1] هارون شربال ، " **السوق الجزائري ... رهان المغاربة لرفع إيرادات السياحة**" ، الخبر ، العدد : 6520، 29 أكتوبر 2011.

خلاصة الفصل الثاني :

ساهمت مجموعة من العوامل المختلفة (اقتصادية ، عسكرية ،إستراتيجية) في توجه كل من الجزائر والمغرب في الرفع من مستوى الإنفاق العسكري لقواتهما المسلحة ، فبينما تربط الجزائر سياستها الدفاعية و نفقاتها العسكرية المرتفعة من سنة إلى أخرى بظاهرة الإرهاب التي عرفتها البلاد طوال سنوات مضت ، وكذلك التركيبة الجغرافية للجزائر (شساعة المساحة و طول الحدود البرية) ، رأى المغرب في هذا التحرك تهديدا مباشرا لأمنه و إستقراره وربط ذلك بالإعتقاد السائد لدى القيادات المغربية بأن مصدر التهديد يأتي من الجار الجزائري .

و هذه الإستراتيجيات المتقابلة أدخلت علاقات البلدين جوا من عدم الثقة والشك ، وأججت التنافس بين البلدين في المجال العسكري والأمني وهو ما وجدت فيه الدول المعروفة بمركباتها العسكرية المتخصصة في الإنتاج الحربي فرصة لا تعوض لتنشيط سوق السلاح الدولي وعقد صفقات بمبالغ " خيالية " .

كما لعبت دبلوماسية البلدين النشطة في تحريك التنافس بينهما في المجال المغربي والإقليمي ، و كانت النزاع في الصحراء الغربية حافزا مؤثرا لتحرّكات البلدين ، حيث أن الجزائر ومن خلال دعمها المستمر لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أكدت على توجهها القاضي بمساندة حركات التحرر في العالم ، وشكلت هذه القضية فضاء للتنافس والتصادم مع الطرف المغربي ، هذا الأخير تشكل قضية الصحراء الغربية مجاله الحيوي الهام (طرق توظيف قضية الصحراء الغربية من قبل النظام المغربي)، إلى جانب إمتداد هذا التنافس إلى مجالات أخرى لا تقل أهمية على غرار توظيف ما يمكن أن نطلق عليه إسم " الدبلوماسية الروحية " ، من خلال إستغلال الطريقة التيجانية لتحقيق مكاسب دبلوماسية و إقتصادية متنوعة .

المجال الإقتصادي هو الأخر لم يسلم من التنافس بين البلدين ، وتركز بالأخص على عملية جعل كل بلد المنطقة الأكثر جذبا وإستهدافا للإستثمارات الأجنبية ، خاصة في المجالات التي تتعلق بالطاقة المتجددة ، وساهم هذا في الرفع من مستوى الإستثمارات الأجنبية في الجزائر والمغرب ، وتصنيف البنك الدولي في أخر تقاريره الصادرة سنة 2011 المغرب كأفضل بلد إفريقي جلبا للإستثمارات الأجنبية ، وشكل مشروع ديزرتيك للطاقة الشمسية مجالا حيويا للتنافس الجزائري - المغربي على الظفر بالمشروع وتقديم كل طرف لنفسه على أنه صاحب الريادة المغاربية في هذا المجال .

الفصل الثالث

إنعكاسات التنافس الجزائري المغربي

و سيناريوهاته المستقبلية

في الفصل الثالث نتناول و من خلال مبحثين أهم إنعكاسات التنافس الجزائري – المغربي وذلك على ثلاثة مستويات ، وهي المستوى الثنائي ، المستوى المغاربي ، والمستوى الإقليمي ، ليتم بعدها التعرض إلى أهم السيناريوهات المستقبلية المطروحة أمام هذا التنافس ، عبر ثلاثة سيناريوهات رئيسية وهي : بقاء و إستمرار الأوضاع على ما هي عليه ، والتوجه نحو صدام جزائري – مغربي ، والسيناريو الثالث وهو التوجه نحو حوار جزائري – مغربي .

المبحث الأول : إنعكاسات التنافس الجزائري- المغربي على الأوضاع المغاربية.

المطلب الأول: إنعكاسات التنافس على المستوى الثنائي.

1- التوترات العسكرية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

على الرغم من أن الكثير من الكتابات التاريخية تتناول وتصر على أن العلاقات الجزائرية المغربية لم تأخذ هذا المنحنى التصاعدي والتنازلي إلا مع إستقلال الجزائر في 1962، وأولى الصدامات بين البلدين إكتست طابعا عسكريا بحتا ، وكان المغرب هو السباق في هذا المجال بتقدم قوات من جيش المملكة المغربية و إحتلال مناطق من الإقليم الجزائري ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إليه، حيث إحتلت قواته يوم 1 أكتوبر 1962 على مناطق أهمها " حاسي بيضة " و " تنجوب" بإعتبارها مناطق في الشمال ومناطق عبور هامة، فهي من ناحية تربط بين بشار و تندوف الجزائريتين، ومن ناحية أخرى تقرب حدود المملكة المغربية من أراضي موريتانيا التي كانت آنذاك مطمعا للسياسة المغربية (من خلال مشروع المغرب الكبير) [1] .

ووقعت أولى الإشتباكات المسلحة فيما بين 8 و 9 أكتوبر 1963، وتواصل التصعيد العسكري المغربي رغم مبادرة إيقاف الحرب التي طرحتها الجامعة العربية في 19 أكتوبر 1963 ورفضها الطرف المغربي ، وبقيت الأوضاع على حالها إلى غاية أن تم عقد لقاء جمع قادة المغرب والجزائر على هامش مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد بالقاهرة سنة 1964، وتمّ فيه الإتفاق على وقف إطلاق النار فمابين 24 و 27 جانفي 1964، ثم إنسحاب قوات البلدين والرجوع إلى الوضع القائم قبل أول أكتوبر 1963[2].

إلا أن الأمر لم يخل بعد ذلك من ظهور أسباب توتر العلاقات الجزائرية المغربية من جديد بسبب مشاكل الحدود، حيث في 8 ماي 1966 أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها ومن بينها منجم " غار جبيلات " الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب ، هذا الأخير إعتبر ذلك التأميم إنتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية الخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين، وقام المغرب بمنع تمويل هذه المناجم من المنشآت المقامة على أراضيها، وأوفد الملك المغربي الحسن الثاني مدير ديوانه " الطيب بن هيمه" إلى الجزائر، ولكن الرئيس الجزائري " الهواري بومدين " إعتبر التصرف الجزائري من صميم السيادة الجزائرية

[1] غالي بطرس بطرس ، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ،1987،ص 251.

[2] لخضر موساوي ، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2009-2010،ص 46.

على أراضيها [1] ، وهكذا تجددت الحملة الإعلامية المتبادلة بين البلدين ، كما إخترقت دوريات البلدين حدود كل منهما ، بل إن الطرفين حشدا قواتهما بالقرب من تندوف، وظل الأمر بين مدّ و جزر ، حتى توصل الطرفان إلى إبرام عدة إتفاقيات لإعادة رسم الحدود بين البلدين، منها معاهدة "إفران" في 15 جانفي 1969، وتصريح تلمسان المشترك في 27 ماي 1970 ، إلى جانب التصريح الجزائري المغربي الصادر بالرباط في 26 جانفي 1972 حيث وقع الطرفان على إتفاقية الحدود.

حدثت المواجهة العسكرية الثانية بين المغرب والجزائر في منطقة " أمغالا " يوم 26 جانفي 1976 ، و إستمرت لمدة 3 أيام ، وهي المواجهة التي أعلن من خلالها المغاربة أنهم أسروا حوالي 100 جندي جزائري، ولكن هذا التوتر العسكري إنتهى على اثر الوساطة المصرية ممثلة في شخص الرئيس المصري السابق " حسني مبارك " وتحرك عدد من الدول العربية لتطويق الأزمة [2] ، وفي 07 مارس 1976تم قطع العاقات الدبلوماسية بين البلدين، هذه الأخيرة لم يتم إعادتها إلاّ بعد اثنتي عشر (12) سنة في 1988، وتم على إثرها إغلاق الحدود وطرد المغاربة المقيمين في الجزائر ردّا على طرد المغرب للجزائريين المقيمين على أراضيه ،وعادت العلاقات الجزائرية - المغربية على إثر لقاء جمع الملك المغربي الراحل " الحسن الثاني " والرئيس الجزائري الأسبق " الشاذلي بن جديد" في 10 جوان 1988 على إثر المباحثات من أجل إنشاء ما أطلق عليه " إتحاد المغرب العربي ".

لكن فترة الإزدهار هذه في العلاقات الجزائرية المغربية لم تدم طويلا، حيث دعا وزير الخارجية المغربي الأسبق " عبد اللطيف الفيلالي" في 1993 إلى وقفة مراجعة للإتحاد المغاربي كرد فعل على مواقف الجزائر المؤيدة للصحراء الغربية، لتأتي بعدها أحداث فندق " أطلس أسني " في بمراكش المغربية في أوت 1994، حيث سارع المغرب وعبر بيان رسمي في 19 سبتمبر 1994 إلى إتهام الأمن العسكري الجزائري بالوقوف وراء مخطط يستهدف زعزعة إستقرار المغرب، مما أدى به إلى فرض التأشيرة على الجزائريين وإغلاق الحدود البرية مع الجزائر ، وإستمر الوضع إلى غاية وصول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في 1999 وصدور إشارات ايجابية من الطرفين لعقد لقاء بين المسؤولين في صيف 1999 إلا أن وفاة الملك المغربي الحسن الثاني أدت إلى إرجاء اللقاء، ليقع بعدها انهيار مفاجئ أخر للعلاقات بين البلدين بعد إتهام الجزائر للمغرب بإيواء الجماعات المسلحة الجزائرية في سبتمبر 1999.

[1] أحمد مهابة ، " **مشكلات الحدود في المغرب العربي** " ، السياسة الدولية ، عدد 111، يناير 1993، ص 244.

[2] على الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، بيروت: دار الكلمة، 1980، ص 238.

2- المنازعات المترتبة عن توتر العلاقات بين البلدين .

في مذكرة لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حملت عنوان " المنازعات القائمة بين البلدين " في ماي 2001[1] ، تتناول مجمل المنازعات ذات الطابع المالي و التجاري وحتى تلك المتعلقة بالأموال والممتلكات بين البلدين، وهي تمثل نتيجة مباشرة للتوتر والإحتقان السائد في العلاقات بين البلدين *.

ففي الجانب الأول و المتعلق بالمنازعات ذات الطابع المالي والتجاري ، تشير المذكرة إلى وجود منازعات تتعلق بانجاز عقود أو مشاريع بين البلدين سواءا خلال مرحلة ما قبل قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1976 أو بعد إعادتها في 1988 ، وتم الإشارة في الجانب المتعلق بالعمليات التجارية إلى ملفين مازالا مطروحين للدراسة .

الأول متعلق بالنزاع بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركتين المغربيتين " سامير" و" شترول" بسبب مستحقات الشركة الجزائرية على الشركتين المغربيتين بقيمة 11 مليون دولار لم يتم تسديدها، والثاني نزاع متعلق بمصنع الإسمنت المغاربي المشترك (CIMA) بسبب إتخاذ الطرف المغربي قرار إنشاء شركة جديدة (CIOR) في مكان الشركة المشتركة.

هذه مجرد عينة بسيطة لحجم تأثير توتر العلاقات نتيجة التنافس الموجود بين البلدين الذي أدى إلى ضعف التنسيق والتعاون بينهما، كما يقدر الطرف الجزائري وجود حوالي 7 ملفات أخرى، والمغرب في الجهة المقابلة قدم قائمة من 12 ملفا، تم الإتفاق بين الطرفين بشأن الديون الخاصة بها بالإضافة إلى 13 ملفا أخر[2] ، كما ظهرت منازعات أخرى بين الشركات الجزائرية و المغربية بعد غلق الحدود وفرض نظام التأشيرة بين البلدين منذ 1994.

أما في الجزء الثاني من المذكرة نفسها ، فيتناول المنازعات الخاصة بالأموال والممتلكات، حيث مازال الطرف الجزائري يطالب لإعادة الأراضي الفلاحية التي كانت ملكا لمواطنين جزائريين تمت مصادرتها و تأميمها من طرف السلطات المغربية بموجب قانون 2 مارس 1972، وبالسعر الحالي للهكتار في المغرب ، وإذا ما علمنا أن مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها من طرف السلطات المغربي تبلغ حوالي 17000 هكتار فإنها تمثل حوالي 2 مليار أورو بالسعر الحالي ، وهي ثروة هامة

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، مذكرة تحت عنوان " **المنازعات القائمة بين المغرب والجزائر**" ، ماي 2001.

* للإطلاع على قائمة المنازعات الواردة في مذكرة وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، أنظر الملحق رقم 05 .

[2] **المرجع نفسه** .

و ما يبين هذا هو تجاهل السلطات المغربية لهذه القضية [1] ، إضافة إلى ممتلكات تعود إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة والتي تمثل رصيدا عقاريا هاما أصبح مستهدفا من طرف المغرب [2].

3- ضعف التنسيق الأمني و إرتفاع نسبة التجارة غير الشرعية .

مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب المغلقة منذ 1994 ، أدى إلى ضعف التنسيق بين البلدين في المجال الأمني، وهو ماساهم في إرتفاع وزيادة حجم نشاط التهريب كرد فعل على الحدود البرية المغلقة. وكمثال على نشاط التهريب نذكر أنه خلال سنة 2007 تم حجز كمية من الوقود المهربة من الجزائر إلى المغرب قدرت بحوالي 8211779 لتر ، أي ما يعادل حوالي 85.28% من الكمية الإجمالية المحجوزة من الوقود الجزائري المهرب إلى المغرب [3] ، فخلال الخمسة (05) أشهر الأولى من سنة 2011 سجلت مصالح حرس الحدود الجزائرية إرتفاعا في مختلف أشكال التهريب، فعلى سبيل المثال تم تهريب أكثر من 625 ألف لتر من الوقود بقيمة تقدر ب 10 ملايير سنتيم جزائري [4] .

من جهة أخرى ، وفي حالة إذا ما سلمنا بصحة إحدى البرقيات الموجهة من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الدار البيضاء المغربية ،تحت رقم (AO 12958) والتي كشفت عنها تسريبات موقع " ويكيليكس" في نوفمبر 2010 ، فإن أهم ما يتداول في المغرب هو الإنتشار الكبير لتجارة المخدرات، ويستند التقرير الأمريكي إلى معطيات الهيئات الدولية للتأكيد على الحجم الكبير لتجارة المخدرات وعائداتها الضخمة، فالمغرب يعتبر أكر دولة منتجة " للحشيش " ومن أكبر الدول المنتجة للقنب الهندي في العالم. وتشير التقديرات أن لإيرادات المغرب من تجارة المخدرات تبلغ حوالي 13 مليار دولار سنويا، أي أنها تعادل مرتين مداخيل قطاع السياحة المغربية رغم توافد ما بين 5 إلى 10 ملايين سائح إلى المغرب سنويا [5] ، والسؤال الذي يمكننا طرحه هنا : ما هو نصيب الجزائر من هذه التجارة غير الشرعية ؟، الجواب يأتي سريعا ، حيث لطالما تمكنت الجمارك الجزائرية من إحباط عمليات إدخال المخدرات المغربية إلى الجزائر ، ففي نوفمبر 2010 تم توقيف عملية تهريب حوالي 10.3 قنطار من المخدرات على الحدود الجزائرية المغربية ، لتسجل نفس المصالح حجز حوالي 45 قنطار من المخدرات منذ بداية

[1] Merzak Tigrine, « **La dernière farce d'Alger** », La Vérité , n° 417, 10 au 16 Avril 2010, p. 20.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، مذكرة تحت عنوان " **المنازعات القائمة بين المغرب والجزائر**" ، ماي 2001.

[3] زين العابدين جبارة ، " **85% من الوقود المهرب سنة 2007 كان موجها للمغرب** " ، الشروق اليومي ،العدد : 2258 ، 25 مارس 2008.

[4] فاروق غدير ، " **10 ألاف خرطوشة صيد حجزت على الحدود المغربية خلال 5 أشهر** " ، الخبر ، العدد : 6389 ،18 جوان 2011.

[5] ح.ص ، " **الرباط تجني 13 مليار دولار من تجارة الحشيش** " ، موقع الخبر ، ، تاريخ الإطلاع 7 ديسمبر 2010 http://www.elkhabar.com/ar/politique/237663.html،

2010 [1] ،إلى جانب توقيف كمية أخرى تزيد عن 31 قنطار بقيمة 30 مليار سنتيم جزائري في أوت 2011[2].

كما تلقى عملية تهريب السلع المختلفة تزايدا كبيرا على الحدود الجزائرية المغربية، حيث تم إحباط عملية تهريب سلع بقيمة 1400 مليار سنتيم جزائري في جوان 2011 [3] ، لتليها عمليات أخرى مست مواد أولية تستعمل في الصناعة التقليدية، وغيرها بقيمة مالية تتراوح ما بين 13 مليار سنتيم و 160 مليون سنتيم جزائري [4].

المطلب الثاني : إنعكاسات على المستوى المغاربي.

1- ضعف نشاط إتحاد المغرب العربي (UMA).

واضح من إنطلاق الجهود التي سبقت الإعلان عن قيام الإتحاد المغاربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية وجود أهدافا وغايات ، نذكر في هذا الصدد أن قادة الدول المغاربية كانوا قد عقدوا مؤتمرا بالجزائر في العاشر من حزيران 1988 وقرروا تشكيل لجنة لمتابعة موضوع إقامة إتحاد تنضوي تحت رايته الدول المغاربية الخمس.

ولمعرفة دور الجزائر في ترقية التجربة التكاملية المغاربية ، يجب إلقاء الضوء على أهم ما ميزها منذ نشأتها، خاصة وأن اللقاء التمهيدي الذي سبق مؤتمر تأسيس " إتحاد المغرب العربي " في مراكش المغربية سنة 1989 ، كان تجسيدا لمبادرة الجزائر في قمة " زرالدة " سنة من قبل ، وقال فيها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد : " لقد قررت الدول الخمسة المغاربية إنشاء لجنة تكلف بوضع أنجع السبل لتنظيم عقلاني وتدريجي للتكامل الإقتصادي والتشاور السياسي على مستوى المغرب العربي ولصالح كل شعوبها...."، وأضاف الرئيس الجزائري : " يجب أن نبني إتحاد المغرب العربي على القواعد التالية : إرادة سياسية للإجابة الواضحة عن كل المسائل المتعلقة بالأهداف السياسية المشتركة ،ومنهجية علمية من

[1] بلهواري .ن ، " **إحباط عملية تهريب 10 قناطير من المخدرات** " ، نقلا عن موقع الخبر ، تاريخ الإطلاع 7 ديسمبر 2011، http://www.elkhabar.com/ar/watan/237664.html

[2] فاضل زبير ، " **حجز أكثر من 31 قنطار من المخدرات المغربية في النعامة** " ، الخبر ، العدد : 6459، 27 أوت 2011.

[3] نوارة باشوش ، " **إحباط تهريب سلع بقيمة 1400 مليار الى المغرب** " ، الشروق اليومي ، العدد: 3316، 6 جوان 2011.

[4] نوار سوكو ، " **الجمارك تتصدى لمحاولة تهريب 21.6 طن من النحاس نحو المغرب** " ، الخبر ، العدد : 6358 ، 18 ماي 2011.

أجل تدعيم المبادلات التجارية، و الإستفادة من تنوع أوضاع بلدان المنطقة و إستغلال التجانس الذي يميز حاجياتها" [1].

وصل إتحاد المغرب العربي إلى مرحلة الجمود بعد سنوات من إنشائه نظرا لما إستجد على الساحة من تطورات ونزاعات ، كان أساسها الأوضاع الداخلية للجزائر بعد الإضطرابات السياسية في بداية سنة 1990 سببا رئيسيا في توتر العلاقات مع الجيران وتوقف مسار الوحدة المغاربية، وكان ذلك عقب حادث مراكش، المتمثل في الإعتداء المسلح الذي تعرض له مطعم في المدينة المغربية ، و إتهمت على إثره المغرب الجزائر كونها مست سلامتها وأمنها ، وحملتها المسؤولية ، ووصل الأمر بالسلطات المغربية إلى طرد الرعايا الجزائريين وفرض التأشيرة * ،مما قابله موقف مماثل من السلطات الجزائرية التي أصدرت قرارا بغلق الحدود في أوت 1994 [2] ، وفور وقوع هذه الأحداث طالبت المغرب بتجميد مؤسسات الإتحاد وإلغاء البرنامج التكاملي المغاربي، وكان هذا نقطة تحول في تاريخ العلاقات المغاربية وتجسيد لمنطق الفشل الذي لازم الاتحاد منذ نشأته .

تشير وثائق دبلوماسية إلى أن وضع الجمود الذي يعيشه اتحاد المغرب العربي مرجعه إلى تباين رؤى وأهداف كل عضو من أعضائه، مما أعاق التوصل إلى إعادة تفعيله، بل إن مذكرة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول تعثر البناء المغاربي، تكشف وجود من تخلى صراحة عن المشروع المغاربي وخرج يبحث عن فضاءات أخرى مثلما فعل العقيد الليبي الراحل "معمر القذافي " الذي هدف إلى دمج دول المغرب العربي في تجمع دول الساحل والصحراء والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس). حيث تكشف برقية واردة من سفارة الجزائر في طرابلس تحمل رقم 932 ، أن اجتماعا ضم كل من الأمين العام لتجمع دول الساحل والصحراء والأمين العام لإتحاد المغرب العربي ونظيريهما في مجموعة غرب إفريقيا، تتناول إمكانية دمج هذه الكيانات في فضاء الساحل والصحراء (س ص) مستغلا في ذلك رئاسته للإتحاد المغاربي[3] .

وفي برقية أخرى تحمل رقم 1094 مؤرخة في 12 جوان 2007، نجد أن الراحل معمر القذافي أصرّ على مسعاه إلى دمج المجموعات الثلاث عندما ضغط باتجاه جمع الأمين العام للإتحاد المغاربي " لحبيب بن يحي " مع أمين شؤون الإتحاد الإفريقي، تتناول السبل الكفيلة بتنفيذ الدمج [4] ، وهي تحركات

[1] ملف : **الإتحاد المغاربي أمام الامتحان العسير، الصمود أم الخضوع**، الجزائر، عالم السياسة ، عدد 02 ، ديسمبر 1991، ص 20.

* للإطلاع على البلاغ المغربي القاضي بفرض تأشيرة الدخول إلى المغرب على الجزائريين، أنظر الملحق رقم 04.

[2] Moncef Mahroug , " **UMA : A quand la relance ?** ", Jeune Afrique, N° 1887, 05 – 11 Mars 1997.

[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من السفارة الجزائرية بطرابلس** ، رقم 932، 21 ماي 2007.

[4] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من السفارة الجزائرية بطرابلس** ، رقم 1049 ، 12 جوان 2007.

ردت عليها الجزائر بتحركات دبلوماسية فهم منها أنها لن تخضع لضغوط تدفعها لأن تتخلى عن دعم جبهة البوليساريو ، وتصر على إبقاء حدودها مع المغرب مغلقة مادام النزاع الصحراوي قائما.

أما المغرب فإنه من جانبه كان يراهن على تمييع قضية الصحراء الغربية داخل الإتحاد المغاربي إعتقادا منه بأن الجزائر ستقع تحت الضغوط التي تفرضها المعطيات الجديدة في المنطقة وتتخلى عن موقفها المؤيد لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما أن تراجع المغرب عن المسيرة الاتحادية لم يكن مسلكا جديدا فقد بدأت معالمه تتضح منذ 1992 من خلال تدني مستوى تمثيله في الإجتماعات المغاربية وإنتهاج أسلوب تعطيل الإجتماعات المبرمجة خلال فترة رئاسة الجزائر للإتحاد المغاربي، إضافة إلى عدم تصديقه على الإتفاقيات التي أقرها مجلس رئاسة الإتحاد ، وإيهام المجتمع الدولي بأن قضية الصحراء الغربية هي قضية خلاف مغربي جزائري [1].

المطلب الثالث: إنعكاسات على المستوى الإقليمي.

1- بروز الفضاءات الإقليمية المنافسة :

من الآراء التي نجد أن لها أثرا بالغا كونها نتيجة من نتائج التنافس الجزائري المغربي ، والتأثيرات السلبية لنقاط الخلاف الأساسية بين البلدين على العمل المغاربي المشترك ، هو بروز ما يمكن أن نطلق عليه إسم " الفضاءات الإقليمية المنافسة "، فهذه الفضاءات كانت أحد أسباب تعثر الإتحاد المغاربي إلى جانب العوامل التي قمنا بذكرها سابقا، ويؤيد هذا الرأي الباحث الفرنسي " باسكال شنيو " من مركز الدراسات السياسية في باريس حيث يقول : " في ظل وجود فضاءات أخرى مثل الحوار بين دول خمسة زائد خمسة شمال و جنوب البحر الأبيض المتوسط ،ثم العلاقة مع الإتحاد الأوروبي ثم الإتحاد الإفريقي، تحاول كل دولة من دول شمال إفريقيا أن تتلمس الطريق إلى الفضاء الأكثر حيوية وديناميكية والأكثر سخاء في تحقيق المنافع والمصالح "[2] .

فقيام الإتحاد الإفريقي الذي إزدادت فعاليته على مختلف الأصعدة و يوما بعد يوم أدى إلى تحجيم فاعلية الإتحاد المغاربي لأن الكثير من أعضائه أبدى إهتماما أكبر و بذل جهدا أكبر من أجل إنجاحه، فهناك شبه إجماع على أن الفضاءات الأوسع جلبت و إستقطبت دول الإتحاد المغاربي وكان من الطبيعي أن يتراجع الإتحاد إلى الخلف ويفقد الكثير من الإهتمام .

[1] جمال بوعاتي ، " **الخلافات بين قادة الدول الأعضاء وراء تعثر الاتحاد المغاربي**" ، الخبر ، العدد : 6269 ، 17 فيفري 2011.

[2] محي الدين طلال ، " **الإتحاد المغاربي و الجهود المبذولة لتفعيله عبر وضع أليات جديدة** " ، القاهرة : الدار العربية للدراسات والنشر ، مارس 2005، ص 12.

2- المغرب ومجلس التعاون الخليجي

عبر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي " عبد اللطيف الزياني " ، في 11 ماي 2011 ، عقب قمة تشاورية في العاصمة السعودية الرياض ، عن تأييد قادة الدول الستة (06) إنضمام الأردن والمغرب إلى صفوف المجلس، المغرب وفي أول رد فعل هذه الدعوة الصريحة للانضمام إلى هذه التكتل الخليجي عن : " إنها مستعدة لإجراء مشاورات من أجل تحديد إطار تعاون أمثل بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي " [1].

المغرب، تعامل بحذر مع الدعوة إلى الإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، على النقيض من الأردن الذي رحّب بحماسة أكبر بالمبادرة، حيث لطالما تمتّع المغرب بشراكات مميّزة مع معظم بلدان الخليج، لكن نظراً إلى بعده الجغرافي عن الخليج و الإختلافات الثقافية والروابط الوثيقة مع أوروبا، لم تكن العضوية في مجلس التعاون الخليجي مطروحة جدّياً على بساط البحث، على الأقل خلال حكم الملك محمد السادس ، فبيان وزارة الخارجية المغربية علق على المبادرة بقوله : " المغرب يود أن يذكر بأهمية وخصوصية العلاقات الأخوية التي تربطه ببلدان الخليج العربي، كما يذكر بتشبث المملكة المغربية الطبيعي والثابت بالطموح المغاربي وبناء إتحاد المغرب العربي الذي يعتبر خيارات إستراتيجيا أساسيا للأمة المغربية "[2] .

فخلافاً لوالده الملك الحسن الثاني، ليست للملك محمد السادس روابط شخصية وثيقة مع القادة في الخليج، كما أنه ليس ناشطاً في الإنخراط في القضايا العربية، ومما لا شك فيه أنه يريد ترسيخ علاقاته الإستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز النفوذ السياسي الإقليمي للمغرب و التأطير الجيوسياسي لتنافسه مع الجزائر المجاورة الغنية بالنفط ، ومواجهة زيادة إنفاقها على الدفاع إلى حد كبير ودعمها الدبلوماسي المتواصل لجبهة البوليساريو الذين يطالبون بإستقلال الصحراء الغربية عن السيطرة المغربية.

في مناخ متشنّج تسوده المنافسة مع الجزائر ، وسيادة جو من عدم الثقة، يسعى المغرب جاهداً لمواكبة الطفرة في الإنفاق العسكري في الجزائر والحفاظ على توازن قوى هش في المغرب العربي، وبالتالي فهذه الدعوة سوف تمنحه تعزيز الروابط السياسية و الإقتصادية مع مجلس التعاون الخليجي جرعة زخم كبيرة على المستويات الدبلوماسية والسياسية و الإقتصادية، ومن المعروف أن السعوديين

[1] رمضان بلعمري ، " **المغرب والأردن يسعيان للإنضمام إلى نادي الممالك العربية** " ، الخبر ، العدد : 6352، 12 ماي 2011.

[2] **المرجع نفسه** .

لطالما ساعدوا على تمويل العديد من الصفقات العسكرية المغربية، والمغرب بحاجة الآن إلى مزيد من هذه المساعدات، كما أنه يحتاج إلى زيادة الإستثمارات المالية الخليجية في المملكة.

فإذا كان مفهوما ، طلب إنضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي بحكم القرب الجغرافي، فان الطلب المغربي له علاقة بالحراك الشعبي الأخير في عدد من الدول العربية، و إلتقاء مصلحة المغرب مع مصالح ممالك الخليج إن جاز أن نطلق هذا التسمية في تحقيق إستقرار شعبي مقابل رخاء ورفاه اجتماعي، فإنضمام المغرب والأردن إلى المجلس سيعزز من الممالك العربية الراغبة في إنشاء شبكة خاصة بحمايتها دون الإعتماد على حلفائها الغربيين التقليديين الذي وقفوا إلى جانب تحركات الشارع خلال إحتجاجات ما سمي بالربيع العربي .

المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية للتنافس الجزائري- المغربي:

قبل التطرق إلى هذا المبحث الهام من الدراسة، سوف نحاول وضع بعض الملاحظات الأولية التي تحدد لنا الإطار المنهجي للدراسة:

1- تطور العلاقات الجزائرية المغربية فقي المستقبل القريب (2011-2016)، تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الماضية والراهنة للعلاقات بين البلدين من زاوية التغيرات الأساسية في المواضيع المطروحة (أزمة الحدود، الصحراء الغربية،....)، و في هذا المجال لا نهتم بجمع العناصر وتكميلها حول المواضيع، كما أننا لا نصف وصفا دقيقا و إستثنائيا للوضعية الراهنة، ولكن نعبر عن العناصر الديناميكية المرتبطة بعضها البعض.

2- لا نهتم بتقديم تفاصيل التنافس الجزائري المغربي بمقدار عنايتنا بتحديد الاتجاهات - أي المسار العام للمتغيرات الرئيسية -، لأن الدراسات المستقبلية لا تزعم قدرتها على تحديد متى ستحدث الحرب بين دولتين، أو كيف سوف تصوت مجموعة من الدول على قصية معينة...، و لكنها تزعم محاولات في نطاق محدود هل ستزداد الحرب أم ستتراجع؟، وهل سيسير المجتمع الدولي نحو الترابط أو التفكك....

وعلى هذا المنوال نطرح التساؤلات الرئيسية لموضوعنا :

- هل ستبقى العلاقات الجزائرية المغربية تسير في نفس الإتجاه، أي تغليب الجانب التنافسي على الجانب الصراعي؟ أم تتراجع العلاقات التفاعلية ذات التأثيرات السلبية على البلدين لتطرح معها التحولات الإيجابية بتكثيف الجانب التعاوني و المصلحي؟.

- إستخدام تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية للتنافس الجزائري المغربي ، كانت بدوافع منهجية ، حيث تسمح لنا وبطريقة تحليلية إظهار التطور المنطقي لهذا التنافس من خلال

السيناريوهات الإستكشافية التي تنطلق من الاتجاهات الماضية والحاضرة ، لتقود نحو مستقبل منطقي [1] ، و لا يعني ذلك أننا لا نستعين بالتقنيات الأخرى مثل : التنبؤ و الإحتمالات لتفسير السيناريوهات الثلاثة التالية السيناريو الإتجاهي، السيناريو الإصلاحي و السيناريو الثوري أو التحولي .

المطلب الأول : السيناريو الإتجاهي (إستمرار الأوضاع في نفس الإتجاه) .

يفترض هذا السيناريو إستمرار الأوضاع في نفس الإتجاه، بمعنى تغليب الجانب التنافسي والنزاعي على الجانب التعاوني، بطغيان مواضيع التنافس في المجال الدبلوماسي، الإقتصادي ، وهذا دون إغفال تواصل مواضيع الصراع في الصحراء الغربية،توترات الحدود، في مقابل تراجع دور العوامل التكاملية بين البلدين: تكريس فشل إتحاد المغرب العربي، نقص التبادلات التجارية، إبقاء الحدود البرية مغلقة بين البلدين .....الخ.

و يمكن أن نأخذ بعين الإعتبار في تحليل هذا السيناريو:

1- الوضعية الراهنة بين الجزائر والمغرب إلى غاية 2011 ، التي تتسم بغياب قنوات الإتصال المباشرة رغم محاولات التطبيع التي بدأت منذ 1983 (لقاء إفران بين الرئيسين الجزائري بن جديد، والملك المغربي الحسن الثاني) وتجربة التطبيع ذاتها (قمة الاتحاد المغاربي منذ 1989) ورغم هذه المحاولات والتجارب فان العلاقات الجزائرية المغربية عرفت من جديد توترات سياسية ودبلوماسية حادة تدخل في إطار الإتجاه العام بين البلدين (غياب قنوات الاتصال بين البلدين ما بين 1976 و 1987 بعدما تم قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب قضية الصحراء الغربية الموضوع الرئيسي في تنازع الإرادات و المصالح الوطنية بين الجزائر والمغرب).

2- إن إحدى أنماط السياسات العربية الثابتة هو أن أي نزاع سياسي يحدث بين البلدان العربية يؤدى في الغالب إلى الوقف الفوري والضروري لتدفق الأشخاص والسلع والخدمات و قطع الصلات العضوية بين المتصارعين ، ومعنى ذلك أن العملية التكاملية مهددة بالتوقف والعودة إلى نقطة الصفر من جديد حين تتغير النخبة الحاكمة في دولة من الدول،أو حين ينشب نزاع بين بلدين . وإحدى المؤشرات البارزة الدالة على ذلك يمكن تلخيصها فيما يلي :

- التجربة التكاملية المغاربية التي بدأت سنة 1989 ، في كثير من الأحيان توقفت مسيرتها وهددت بالعودة إلى نقطة الصفر بسبب النزاع في قضية الصحراء الغربية، كما أن تغير النخب الحاكمة في الجزائر يمكن أن يؤثر سلبا أو ايجابيا على العلاقات الجزائرية - المغربية، نموذج

[1] يقسم السيناريو إلى نوعين : السيناريوهات الإستكشافية والسيناريوهات الإستباقية، حبث أن النوع الثاني يهتم بتحديد مختلف التغييرات المرغوب فيها للمستقبل، لإظهار بعد ذلك كيف يمكن الوصول إليها إنطلاقا من الحاضر، وفي دراستنا هذه إخترنا النوع الأول من السيناريوهات لتطابقه مع نوعية الدراسة.

الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد بعد رحيل الرئيس هواري بومدين، وكذا الدور الذي لعبه الرئيس الجزائري الراحل محمد بوضياف في إطار العلاقات بين الجزائر والمغرب

- الوضع الداخلي للجزائر والمغرب (الإضطرابات التي عرفها البلدان موازاة مع ما يعرف بالثورات العربية) و إحتمال التأثير على العلاقات الجزائرية المغربية، من خلال توسيع دائرة الصراع السياسي و العسكري بين البلدين، بحيث تحاول المغرب الرهان على المعارضة السياسية في الجزائر (مثال حركة فرحات مهني التي تطالب بالانفصال في الجزائر) ، ومدى تأثيرها على الإستقرار السياسي والأمني في الجزائر حتى يتسنى لها فرض تصوراتها في تسوية ملف الصحراء الغربية، وهناك بعض الملامح في هذا الإتجاه طرحت على المستوى الإعلامي، نذكر منها:

- إستضافة المغرب لحركة فرحات مهني في ندوة المهرجان المتوسطي للثقافة الأمازيغية بطنجة في جويلية 2011 ، هذه الندوة التي شارك فيها، ممثلا عن أمازيغ الجزائر، فرحات مهني - الذي يقود حركة استقلال منطقة القبائل "الماك"، ويدعو إلى الحكم الذاتي في منطقة القبائل - إلى تضمين البيان الختامي للندوة الاعتراف بالحكومة المؤقتة لمنطقة القبائل في الجزائر التي أعلنها فرحات مهني في باريس قبل سنة [1].

ونتصور في السيناريو الخطي إستمرار ملف الصحراء الغربية بدون تسوية سياسية، حيث كان من المفترض أن تشهد المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو جولة جديدة تحت إشراف السيد " كريستوفر روس" المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في شهر نوفمبر 2011 ، لكن المغرب قرر أن الوقت لم يحن بعد ، ما دفع بجمهورية الصحراء الغربية إلى مطالبة الأمم المتحدة بتسجيل الموقف السلبي للمغرب مما يزيد من حدة التوترات بين البلدين [2] .

وهناك بعض المعطيات التي نعتبرها موضوعية تؤكد هذا الإتجاه نلخصها في الأتي :

أولا ، الرؤية الإستراتيجية المغربية لموضوع الصحراء الغربية، على أساس أن الصراع مع البوليساريو التي تساندها الجزائر، ذو حصيلة صفرية، بمعنى أخر، أن مستقبل المساومات والمفاوضات المغربية مع الطرف الأخر لا يخرج عن الإطار الثابت والوحيد وهو (مغربية الصحراء الغربية)، لإعتبارات عدة سبق ذكرها ، منها :

- إستمرار النظام الملكي و إستقراره مرتبط إلى حد بعيد بموضوع الصحراء الغربية، من خلال جمع المعارضة و الرأي العام حول " الوحدة الترابية المقدسة" ، فالإتهامات التي يسوقها المغرب

---

[1] عثمان لحياني ، "**المغرب يستغل ''الأمازيغية'' لتصفية حساباته مع الجزائر** " ، موقع الخبر ، تاريخ الإطلاع 27 جويلية 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/260318.html

[2] سامية.ب، " **المغرب يعرقل إجراء جولة مفاوضات جديدة وزيارة روس للأراضي المحتلة** " ، الخبر ، العدد : 6522، 31 أكتوبر 2011.

ضد الجزائر لا يمكن ردها إلا إلى إعتبارات محلية صرفة أي للإستهلاك الداخلي إنطلاقا من قاعدة متداولة ومتعارف عليها : " إذا أردت أن تصرف إهتمام شعبك و إشغاله عن قضاياه الحيوية و حياته اليومية فاعل على صرف هذا الإهتمام إلى الخارج وإفتعل أزمة مع الجوار ".

- الإعتبار الإقتصادي والإستراتيجي (أهمية الثروات الحرية والمعدنية لإقليم الصحراء الغربية إضافة إلى مستقبل التوازن الإستراتيجي في منطقة المغرب العربي، خاصة مع الجزائر).

ثانيا، المملكة المغربية لا تقبل بتسوية سياسية لموضوع الصحراء الغربية، فمشروع التسوية الأممية الذي يهدف إلى إقامة استفتاء لتقرير مصير سكان الصحراء الغربية يهدم أهدافها الإستراتيجية في الإقليم خاصة وأن أغلب المعطيات المادية تتجه نحو مغربية الصحراء الغربية ونذكر منها :

- الوضع العسكري و الإستراتيجي الذي يميل لصالح المغرب : "بناء الجدران الدفاعية الأمنية " ، التواجد العسكري في الصحراء الغربية، نوعية التسليح الذي بحوزة المغرب مقارنة بالجيش الصحراوي....

- سياسيا وإقتصاديا، المغرب يراهن على الإستثمارات الضخمة في إقليم الصحراء الغربية كما تراهن على تغيير المشاريع الأممية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية في إتجاه يحقق لها رجحان كفة ميزان الفئة السكانية التي تطالب بمغربية الصحراء الغربية (مثال توطين 180 ألف مغربي بالمناطق الصحراوية من أصل 200 ألف ساكن في المناطق،حتى يتم التصويت في حالة إجراء إستفتاء تقرير المصير الذي حدد مع بداية 1996، لصالح المغرب).

هتان النقطتان، تشير إلى إستمرار ملف الصحراء الغربية وبشكل عنيف دبلوماسيا وحتى عسكريا في السنوات الأولى لما بعد 2011، حيث تؤدي إلى التصادم مع الإدارة الصحراوية التي تتحرك دبلوماسيا بعد فشلها في المواجهة العسكرية المباشرة، ومما يعزز تحركها الكثيف هو المساندة الجزائرية خصوصا بعدما تم فتح جبهة للتصادم الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب : " الجزائر تعتبر غلق الحدود في أوت 1994 مع المغرب ذو حصيلة ايجابية" .

من هذا يمكن أن نتصور السيناريو الخطي للعلاقات الجزائرية المغربية ما بين 2011-2021 من خلال التداعيات التالية :

- إستمرار قضية الصحراء الغربية كموضوع للصراع والتنافس الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب، تلقي بتأثيراتها السلبية على البلدين، حيث يتم التعامل بينهما على أساس التصورات العدائية، مما يساعد على تغليب الجانب التنافسي و الصراعي على الجانب التعاوني .

- وما يساعد على هذا الإتجاه ، التطورات السياسية في الجزائر (طبيعة النخبة السياسية) ، والخوف من العدو الخارجي المحتمل ، لذا قد ترى النخبة الحاكمة في الجزائر أن الإبقاء على قرار

" الدبلوماسية الوقائية" - غلق الحدود - لتامين حدودها من النشاطات السياسية والعسكرية المعادية لها، كما أنها - النخبة الحاكمة - لا تقبل بفرض الأمر الواقع في الصحراء الغربية لصالح المغرب بشكل يسمح لهذه الأخيرة ، بمحاولة تغيير ميزان القوى في المنطقة الذي يؤدي إلى تهديد أمن وإستقرار الجزائر مستقبلا - حسب الرؤية الرسمية الجزائرية -.

أما إذا حاولنا تقييم السيناريو الإتجاهي، فإننا نتصور إستمراره في الخمس سنوات القادمة (2011-2016) ، رغم أنه ليس بالسيناريو الأفضل أو المرغوب فيه بسبب الإنعكاسات السلبية التي قد تؤثر على مستقبل المنطقة المغاربية اقتصاديا و سياسيا وعسكريا، فحالة التنافس القائمة على شعار " اللاسلم و اللاحرب " بين الجزائر والمغرب ، قد تدخل توقعات غير محسوبة مثل توسيع الحرب بين البوليساريو والمغرب إلى حرب محدودة (هجومات عسكرية متبادلة ....) بين القوات العسكرية الجزائرية والقوات الملكية المغربية.

ولتفسير هذا السيناريو أكثر ، يمكن وضع محاولة للتنبؤ الإستقرائي إنطلاقا من المسار البياني في فترة سابقة وإفتراض الإستمرار في هذا المسار (1962-2011) ، حيث نلاحظ أعلى نقطتين للتوتر بين البلدين كانت في السنوات الثلاث التالية : 1994،1976،1963، وقد تم قياس حدة التوتر بين البلدين على أساس أن :

- الصدام الفعلي في حرب الرمال (1963)، ومعركة أمغالا بخصوص الصحراء الغربية 1976، وما صاحبهما من إنعكاسات سلبية إلى غاية 1987 (إنعدام الاتصال المباشر بقطع العاقات الدبلوماسية، الحرب الدعائية ، غياب شبكة المصالح المشتركة...) ورغم أن تجربة التطبيع في 1987 أثبتت محدوديتها لأن الموضوع الرئيسي إلى غاية 2011 لا يزال قائما - الصحراء الغربية - ، مما يعني أن إستمرار التوتر و الحالة العدائية بين الجزائر والمغرب ستسلك نفس المنحنى إلى غاية 2016 وبخط إتجاهي ما لم تسوى قضية الصحراء الغربية.

أما فيما يتعلق بدرجة التوتر، ففي أعلاه لا يصل إلى الحرب الشاملة، على أساس أن العلاقات الجزائرية المغربية وفي منحناها الأقصى لا تصل إلى الحرب الشاملة (نموذج الحرب العراقية – الإيرانية) بل تبقى النقطة القصوى تتمثل في الحرب المحدودة (حرب الرمال ، معركة أمغالا)، إلى جانب بروز الانعكاسات السلبية بعد هذه المواجهات ، والتي تصاحبها لمدة طويلة مثل: قطع العلاقات الدبلوماسية بعد معركة أمغالا 1976 ولمدة 12 عاما ، والغياب الكلي لقنوات الإتصال المباشرة وغير المباشرة إلى غاية 1987 ، و1999.

المطلب الثاني: السيناريو التحولي (المتغير القليل الإحتمال والأكثر تأثيرا).

يعتمد هذا السيناريو على التوقعات الفجائية، والتغيرات التي تظهر في البيئة السياسية، مع الأخذ بعين الإعتبار " المتغير القليل الإحتمال والأكثر تأثيرا"- (إذا حدث ... فإنه قد يغير المسار العام...)- وذلك على أساس أن الإعتماد على التغيرات المتزنة غير كافية لتقويم الاتجاهات الممكنة لتطور العلاقات الجزائرية المغربية، لذا فإنه يتم الأخذ بتحولات عميقة وببعض التمزق -Ruptures–.

ويمكن أن نتصور في السيناريو التحولي بالنسبة إلى التنافس الجزائري المغربي لفترة المستقبل المباشر (2011-2016)، بعض التوقعات الفجائية والتحولات الممكنة، التي نلخصها في الأتي :

1- رهان المغرب على تصاعد درجة اللا إستقرار السياسي في ليبيا وإمتداد تأثيراتها السلبية إلى الجزائر ، إلى جانب قيام نظام سياسي تونسي معادي للجزائر ، وإستغلال المغرب الفرصة والقيام بضم الصحراء الغربية بالقوة .

2- التغير في النخبة الحاكمة داخل أحد البلدين ، والتحولات الممكنة المرتبطة بها .

3- إحتمال تصاعد أسعار النفط والفوسفات إلى مستويات قياسية وإنعكاس ذلك على مستقبل التنافس الجزائري المغربي (توفير الموارد المالية).

4- إحتمال قبول المغرب الدعوة من أجل الانضمام إلى منظمة مجلس التعاون الخليجي.

5- إحتمال لجوء القادة الصحراويين إلى المملكة المغربية والإعتراف بمغربية الصحراء.

سنتطرق إلى هذه التحولات العميقة ، بتتبع تداعياتها والنتائج المحتملة على مستقبل تطور العلاقات الجزائرية المغربية :

1- عرفت نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 أحداثا متتالية و متسارعة عرفتها المنطقة العربية ، وكانت نقطة إنطلاق ما أطلق عليه فيما بعد اسم " الربيع العربي " الدولة المجاورة للجزائر تونس ، التي إنتهت بسقوط نظام الرئيس المخلوع " زين العابدين بن على" ، لتمتد الأحداث إلى ليبيا مع سنة 2011 ، والتي عرفت تدخل حلف الشمال الأطلسي (الناتو) عسكريا في المنطقة منذ 19 مارس 2011 ،ما أفرز العديد من التداعيات المختلفة خاصة الأمنية منها على الدول المجاورة و في مقدمتها الجزائر . هذه الأخيرة وبحكم القرب الجغرافي من ليبيا أصبحت معرضة أكثر من أي وقت مضى إلى التأثيرات السلبية لهذه الأزمة وعلى رأسها : إستخدام الأراضي الليبية كقاعدة خلفية للإرهاب وخاصة " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " ، وتغذية الحرب في ليبيا مخزن هذا التنظيم الإرهابي بالسلاح و تهديد أمن المنطقة .

كما تشكل الأوضاع الجديدة في تونس تحديا أخر للسياسة الخارجية الجزائرية، خاصة مع فوز حزب " النهضة الإسلامي" بالإنتخابات المجلس التأسيسي التونسي في نوفمبر 2011 [1]، وبالتالي إمكانية قيام نظام سياسي جديد مغاير للذي سبقه ، وهو ما يعني أن الجزائر وجدت نفسها وفي وقت قصير للغاية وسط مناخ مغاربي جديد ،غير مستقر.

هذه التطورات التي أشرنا إليها يمكن أن تدفع المغرب إلى إستغلالها في سبيل تحقيق العديد من المكاسب المتنوعة ، وعلى رأسها العمل على ضم الصحراء الغربية بالقوة وإستغلال الأوضاع غير المستقرة التي تميز المنطقة المغاربية ،خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار تصعيد درجة التسلح في المغرب، كمؤشر يشير إلى إستعداد صانعي القرار في المملكة المغربية إلى الدخول في حرب مرتقبة في المنطقة، مما تثير تصاعد درجة التوتر المغربي – الجزائري ، بسبب عدم الثقة والخوف المتبادل من السلوك المستقبلي في حالة رجحان الميزان الإستراتيجي والعسكري لصالح المغرب، فمحاولات المغرب الحصول على أحدث الأسلحة الغربية وعلى رأسها الأمريكية كل هذا لا يؤكد على توجه سلمي في المنطقة، والتساؤل الذي يطرح لماذا هذا التوجه نحو التسلح المتطور مع العلم أن جبهة البوليساريو لاتمتلك إلى حد الآن سلاح الطيران ؟.

2- التغير في النخبة الحاكمة داخل أحد البلدين ، والتحولات الممكنة المرتبطة بها ، فإذا إعتبرنا أن النخبة الحاكمة كمتغير رئيسي في البلدين " المغرب والجزائر " ، حيث لها تأثير كبير في صناعة القرار ،ففي هذه الحالة فإنه من البديهي أن تكون التغيرات المرتقبة داخل النخبة الحاكمة في أحد البلدين قد تنعكس سلبا أو إيجابا على التوجهات المستقبلية لتطور التنافس الجزائري المغربي ، و إذا إستخدمنا المتغير القليل الإحتمال والأكثر تأثيرا ، بمعنى إذا حدث تغيير في السلطة في الجزائر أو المغرب ، فإن الإتجاه العام في العلاقات بين البلدين قد يتغير جذريا.

- **المغرب** ، في حالة الوفاة الطبيعية للملك محمد السادس ، أو الإغتيال السياسي، فان الوضع في المملكة المغربية قد يعرف حالة من اللاإستقرار السياسي في المرحلة الإنتقالية ما بعد الملك محمد السادس، وتكون في الحالة الثانية - الإغتيال السياسي - أشد خطورة من الحالة الأولى، وهنا قد نتصور الدور الممكن الذي سيلعبه الجيش المغربي ، الذي في حالة سيطرة النخبة العسكرية على الحكم ، فإنها قد تراهن على لعب ورقة القوة والتنافس مع الطرف الجزائري.

- **الجزائر** ، بالنسبة إليها يمكننا القيام بخيال تركيبي، يقوم على أساس تغيير التوجه في السياسة الجزائرية تجاه التنافس مع المغرب، وذلك بعدما تتحول النخبة الحاكمة إلى دور " السياسة الواقعية في السياسة الجزائرية تجاه المغرب ، بالتنازل عن المبادئ الإيديولوجية التي حكمت السياسة

[1] كمال بن يونس ، " **قراءة في نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بتونس** " ، موقع مجلة السياسة الدولية ، تاريخ الإطلاع 23 نوفمبر 2011 ، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1839/.aspx

الخارجية للجزائر منذ الإستقلال و القائمة على مساندة الحركات التحررية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وقد نتصور في هذا المجال التوجه نحو التطبيع الكامل مع المغرب، وتعزيز شبكة المصالح المشتركة.

3- إحتمال تصاعد أسعار النفط والفوسفات إلى مستويات قياسية، وإنعكاس ذلك على مستقبل التنافس الجزائري - المغربي (توفير الموارد المالية)، إنطلاقا من النظرة القائلة بأنه " إذا زادت درجة التنوع في الصادرات إنخفضت درجة التعرض للتغيرات الخارجية، فإن إستعمال هذا التنبؤ يجعلنا نطرح التساؤل التالي : ماذا لو تصاعدت أسعار النفط في الجزائر وأسعار الفوسفات في المغرب بإعتبارهما يعتمدان على نوع واحد من الصادرات ؟

والتصور الذي نحاول أن نقيمه هنا يفترض ما يلي :

1- تصاعد أسعار النفط في العالم إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد [1]، بسبب الأوضاع الأمنية و السياسية في العالم ، وفي هذه الحالة ينخفض عرض النفط في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار إلى مستوى قياسي يعود بالفوائد المالية الضخمة للخزينة الجزائرية ، فالجزائر حسب تصنيف المجلس العالمي للذهب جاءت في المرتبة 11 عالميا والأولى عربيا من حيث قيمة إحتياطي الصرف ، والمرتبة 23 عالميا من حيث إحتياطي الذهب و المرتبة 13 عالميا للصناديق السيادية [2].

وبنفس الطريقة قد نتصور إرتفاع أسعار الفوسفات بالنسبة للمغرب[3]، وفي هذه الحالة قد نتصور:

- إستعمال الفوائض العائدة من النفط والفوسفات في تحسين الوضعية العسكرية في الجزائر والمغرب بالتوجه نحو التسلح.

- إستعمال الفوائض المالية العائدة من النفط و الفوسفات " المغرب – الجزائر " لتحريك عجلة التنمية، الإستثمارات، التمويل...

4- إحتمال قبول المغرب الدعوة من أجل الإنضمام إلى منظمة مجلس التعاون الخليجي. " إن المغرب تجاوب مع الدعوة الخليجية للإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بشكل إيجابي ، إن دخول المغرب إلى عضوية الأمانة الخليجية يحتاج إلى وقت وإنه لم تتحدد حتى الآن فترة زمنية

[1] موقع أسعار النفط ، " **أسعار النفط في نوفمبر 2011**، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2011، http://www.oil-price.net/

[2] حفيظ صواليلي ، " **الجزائر في المرتبة 11 عالميا والأولى عربيا من حيث إحتياطي الصرف** "،نقلا عن موقع الخبر ، تاريخ الإطلاع 6 أكتوبر 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/economie/267147.html

[3] **حسب وزارة المالية والإقتصاد المغربي فان أسعار الفوسفات بلغت 197.5 دولار للطن في نوفمبر 2011** ، نقلا عن موقع العرب اليوم ، تاريخ الإطلاع 4 نوفمبر 2011، http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=336315

محددة للبدء في ذلك" [1] ، ولكن المغرب سيستفيد كثيرا من إنضمامه إلى مجلس دول التعاون، حيث يرفع هذا الإنضمام من تدفق الإستثمارات الأجنبية إليه ، ويزيد من حجم التبادل التجاري، ويسمح بحرية أكبر في تنقل القوى العاملة للعمل في دول التعاون، كما يوفر سوقا لمنتجاته الزراعية، حيث تعتمد دول الخليج بشكل كبير على إستيراد السلع الغذائية.

فالمغرب، الذي يعتمد إقتصاده بدرجة كبيرة على الزراعة وتشكل فيه الزراعة نحو 16 % من إجمالي الناتج المحلي، وتشغل نحو 42 % من السكان، يمكن أن يوفر فرصا إضافية لإستثمارات دول الخليج الباحثة عن الإستثمار الزراعي في الخارج، وهذا ما يطرح تساؤلات عديدة حول مصير إتحاد المغرب العربي ، هذا الأخير وفي حالة إنضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي يعني توقيع شهادة وفاته النهائية بعد دخوله فترة الجمود لفترة طويلة .

5 - إحتمال لجوء القادة الصحراويين إلى المملكة المغربية والإعتراف بمغربية الصحراء ، حيث يمكن إعتبار هذا الإحتمال من بين المتغيرات القليلة الإحتمال والأكثر تأثيرا، حيث تتغير الأوضاع جذريا ، في حالة تصورنا تخلي قيادة البوليساريو عن خيارها السياسي – إستقلال الصحراء الغربية - وقبولها بالخيار المغربي – مغربية الصحراء الغربية – مقابل بعض الامتيازات و التنازلات من طرف صناع القرار في المغرب للقادة الصحراويين في المنطقة. ومن المحتمل أن تكون الدوافع لهذا الخيار ، التأثيرات الخارجية ذات الإتجاه السلبي على جبهة البوليساريو مثل " نقص المساعدات المادية والمعنوية ، توقف المساعدات العسكرية و المالية من ليبيا نتيجة سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي ، تراجع الدعم الدبلوماسي والسياسي للجزائر.

ومن هنا نتصور أن المساندة الجزائرية لجبهة البوليساريو ذات وزن ثقيل في تحديد مستقبل قضية الصحراء الغربية من حيث التأثير المعنوي والمادي على النخبة السياسية والعسكرية لجبهة البوليساريو ، فيصبح التصور قائما على الشكل التالي :

- كلما قل الدعم المعنوي و المادي من الجزائر إلى البوليساريو كلما زادت إحتمالات توجه النخب الصحراوية نحو الخيار المغربي ، والعكس صحيح .

- كلما كان التعاون الجزائري المغربي مكثفا – تجربة الشاذلي بن جديد في 1988- ، تجربة بوضياف 1992 ، كلما شعر القادة الصحراويين بالخطر حول مستقبلهم السياسي ، تجعلهم في لحظة اليأس يتجهون نحو " الخيار المغربي " ، والعكس صحيح .

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية المغربي ، " **السيد الطيب الفاسي الفهري يؤكد أن المغرب تجاوب بشكل ايجابي مع الدعوة الخليجية للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي** " ، تاريخ الإطلاع 15 ماي 2011 ، http://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/MondeArabe/tabid/1618/vw/1/ItemID/3417/language/en-US/Default.aspx

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي (التوجه نحو التوافق و التطبيع).

التصور العام لهذا السيناريو يتعلق بتكييف وإدخال الإصلاحات قصد الوصول بالإتجاهات الحالية نحو إنسجام أكثر من أجل حد أدنى من الأهداف والمصالح المشتركة بين الجزائر والمغرب، فما هي تصورات هذا السيناريو ؟ وما هي تداعياته ؟

يفترض هذا السيناريو ما يلي :

أ- إحتمال تسوية قضية الصحراء الغربية في السنوات الخمسة القادمة، بظهور المتغيرات المؤثرة على التخفيف من حدة الصراع، أهمها :

أ-1- زيادة الأعباء المترتبة على إستمرار التنافس الجزائري المغربي.

أ-2- تبني إستراتيجيات تفاوضية ملائمة.

أ-3- دور الأطراف الثالثة في التخفيف من حدة التنافس .

ب- تعزيز شبكة المصالح المشتركة بين المغرب والجزائر في إطار :

ب-1- مشروع أنبوب الغاز المغاربي– الأوروبي .

ب-2- الدور الوظيفي لمؤسسات " الإتحاد المغاربي ".

الإتجاه العام خلال الخمس سنوات القادمة، بالنسبة إلى التنافس والعلاقات الجزائرية المغربية، تبدو أنها تسير نحو تغليب الجانب التعاوني على الجانب التنافسي و الصراعي، وسوف نتطرق إلى هاتين النقطتين بشيء من التفصيل، على اعتبارهما تمثلان المتغيرين الرئيسيين لهذا السيناريو.

- **إحتمال تسوية قضية الصحراء الغربية:** فمن الواضح أن أية تسوية سياسية لموضوع الصحراء الغربية ، ستلقي بإنعكاساتها الايجابية على منطقة المغرب العربي، بحيث تزول مبررات التصادم الجزائري - المغربي .

- **زيادة الأعباء المترتبة على إستمرار الخلاف الجزائري- المغربي تجاه قضية الصحراء الغربية،** حيث يمكن أن تساهم في التقليل من إحتمال مواصلة حالة " اللاحرب واللاسلم" في الصحراء الغربية .

- **تبني إستراتيجيات تفاوضية ملائمة لتسوية قضية الصحراء الغربية، شعور الطرفين الجزائري و المغربي أو إحداهما** ، بأن تصاعد التنافس و إزدياد حدته سيكلف الخزانة المالية و الإقتصاد الداخلي خسارة معتبرة تؤثر على الإستقرار السياسي و الإقتصادي، فإنه في هذه الحالة سيتجه التنافس نحو التناقص، قد يدفع الطرفان إلى تبني إستراتيجيات تفاوضية ملائمة لتسوية القضايا الخلافية ، فكيف يمكن تصور ذلك ؟

إذا ما تتبعنا مسار التسوية لقضية الصحراء الغربية ، إبتداءا من قبول المغرب لمبدأ تطبيق الإستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي ، بالقمة الإفريقية في نيروبي في جوان 1981، إلى غاية صدور اللائحة الأممية التي تنص على إجراء الإستفتاء، فإننا نلاحظ خطين متناقضين :

أولهما ، قبول المغرب لإجراء إستفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، والدخول في مفاوضات غير مباشرة مع البوليساريو مؤخرا، ولقاء الرباط بين البعثة الصحراوية والملك الحسن الثاني .

ثانيهما ، السياسة المغربية المتبعة في دفع مسار التسوية في المنطقة، بتغيير كل عناصر القوة لصالحها ، من خلال بناء الجدارات الأمنية،...

وقد نتصور في الخمس سنوات القادمة ما بين 2011-2016 في السيناريو الإصلاحي، تبني إستراتيجيات تفاوضية لتسوية قضية الصحراء الغربية من خلال :

أ- دور الأطراف الثالثة في التخفيف من حدة التنافس والصراع بين البلدين، وهو متغير ذو أهمية في تحريك مسار التسوية لقضية الصحراء الغربية، من خلال إعادة التقارب الجزائري المغربي مثل : دور الوساطة السعودية في لقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد – والملك المغربي الحسن الثاني في 1983 ، واللقاء الثاني في 1987.

ب- تعزيز شبكة المصالح المشتركة بين الجزائر والمغرب ، وهذا الإفتراض يقوم على فكرة أن العلاقات المغربية الجزائرية يمكن أن تتطور على أساس تعميق وتوسيع التعاون في المجالات الوظيفية و الإقتصادية كمرحلة أولى، وهي مرحلة تقود حتما في المدى البعيد إلى توفير الشروط اللازمة للتوافق أو التراضي في قضايا العمل السياسي، و إحتمال كبير إلى التكامل أو الإندماج الإقتصادي والسياسي في إطار واسع. ومن المجالات الوظيفية المترتبة في المستقبل المباشر (2011-2016) ، نراهن على :

ج- الدور الوظيفي لمؤسسات " الإتحاد المغاربي "،إذا ما أخذنا بعين الإعتبار إستمرار المتغيران الرئيسيان المساهمان في دفع العلاقات الجزائرية المغربية إلى بر الأمان ، و إستمرار قيام الإتحاد المغاربي، إلى جانب تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية على إقتصاديات كل من المغرب والجزائر ، وظهور بؤرة جديدة للتوتر في المنطقة و هي ليبيا ، وما تفرضه الضغوطات الخارجية المتمثلة في المطالبة بالإصلاحات السياسية كنتيجة طبيعية لنجاح معظم الثورات العربية المطالبة بالتغيير،وعليه فإن إحتمال تجاوز الحالة الراهنة للتنافس الجزائري المغربي قد توفرها الشروط الموضوعية ، والتي من بينها إعطاء الدور الوظيفي الفعال لمؤسسات الإتحاد المغاربي، والعمل على تنفيذ الإتفاقيات المعاهدات الموقعة بين البلدين .

ونفترض في حالة السيناريو الإصلاحي، بأن نجاح التعاون الاقتصادي والوظيفي بين الجزائر والمغرب في مرحلة المستقبل المباشر (2011-2016) يبقى مرهونا بتحريك الإرادة السياسية لصانعي القرار التي يرتبط دورها بمدى تكيفها مع الضغوطات الداخلية والخارجية، والتي يبدو أنها تتجه نحو " تغليب المصالح على الإيديولوجيا".

خلاصة الفصل الثالث :

كان للإنعكاسات السلبية على الأوضاع الثنائية من قطع للعلاقات الدبلوماسية و غلق الحدود البرية حصة الأسد من الإنعكاسات التي أفرزها التنافس الجزائري المغربي ، إلى جانب سيادة التوتر في العلاقات التي تربط البلدين، لتمتد إنعكاسات هذا التنافس إلى الأوضاع في المغرب العربي و على رأسها تجميد عمل هيكل الإتحاد المغاربي كنتيجة لإدخال القضايا الخلافية في صلب العمل التعاوني ، و التوجه نحو المشاريع الأجنبية القادمة من خارج منطقة المغرب العربي كبديل مثل مشروع برشلونة ، والإتحاد من أجل المتوسط ، ومبادرة إيزنستات ، وغيرها ، ولم يقتصر الأمر على الفضاء المغاربي بل إمتد ليشمل المستوى الإقليمي من ظهور الفضاءات الإقليمية المنافسة ، و إشتداد المنافسة الدولية في منطقة الساحل الإفريقي الهامة .

وفيما يتعلق بأهم الإتجاهات الممكنة التي سيتخذها التنافس الإستراتيجي ، إنها لا تخرج عن ثلاثة سيناريوهات رئيسية :

السيناريو الأول يقوم على إفتراض إستمرار الأوضاع القائمة كنتيجة حتمية للظروف السياسية المتوترة القائمة بين البلدين ، و إستمرار القضايا الخلافية بينهما ، إلى جانب عدم وجود قنوات إتصال رسمية على مستوى القيادات العليا للبلدين ، وعليه فإن الوضع الراهن سيعرف إستمرار بقاء الحدود البرية مغلقة بينهما ، وزيادة التنافس في المجالات الإقتصادية والدبلوماسية (التحرك في الفضاء المغاربي والإقليمي ....) .

والسيناريو الثاني (التحولي) القائم على إحتمال رهان المغرب على تصاعد درجة اللاإستقرار السياسي السائد حاليا في ليبيا وامتداد تأثيراتها السلبية إلى الجزائر ، إلى جانب قيام نظام سياسي تونسي معادي للجزائر ، وإستغلال المغرب الفرصة والقيام بضم الصحراء الغربية بالقوة ، إلى جانب إفتراض التغير في النخبة الحاكمة داخل أحد البلدين ، والتحولات الممكنة المرتبطة بها ، كما يمكن إدراج إحتمال تصاعد أسعار النفط والفوسفات إلى مستويات قياسية وإنعكاس ذلك على مستقبل التنافس الجزائري المغربي (توفير الموارد المالية لعقد المزيد من الصفقات العسكرية التسليحية) ، وبالتالي الإبقاء على دوامة الأمن القائمة بين البلدين وإمكانية السير بها إلى الصدامات العسكرية المباشرة ، ليأتي متغير أخر لا يقل أهمية وهو إحتمال قبول المغرب الدعوة من أجل الإنضمام إلى منظمة مجلس التعاون الخليجي و إنعكاساته على الإتحاد المغاربي وتقويض أية فرصة للعمل المشترك .

ويأتي السيناريو الثالث القائم على إدخال بعض الإصلاحات قصد الوصول بالإتجاهات الحالية نحو إنسجام أكثر من أجل حد أدنى من الأهداف والمصالح المشتركة بين الجزائر والمغرب ، وذلك من خلال إحتمال تسوية قضية الصحراء الغربية في السنوات الخمسة القادمة، بظهور المتغيرات المؤثرة على التخفيف من حدة الصراع، أهمها زيادة الأعباء المترتبة على إستمرار التنافس الجزائري المغربي .

الخاتمة

إن دراسة واقع التنافس الجزائري - المغربي يسهم إلى حد بعيد في فهم مختلف التحولات والتطورات التي عرفتها علاقات البلدين منذ نشوء الدولتين، والحالة التي وصلت إليها اليوم علاقاتهما الثنائية ما هي في حقيقة الأمر سوى تراكم تاريخي مستمر لإختلاف واضح بين البلدين سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو الإستراتيجي والعسكري.

ويشكل التنافس بين الجزائر والمغرب نوعا من التنافس السلبي بين دول من المفترض أنّ ما يجمعها أكثر بكثير مما يفرّقها ، فالتاريخ المشترك والدين الواحد والعلاقات الإجتماعية الموجودة بين البلدان المشكلة لهذا الفضاء الإقليمي المشترك لم يستطع التقليل من النزعة التوسعية لبعض دول هذا الفضاء وعلى رأسها المملكة المغربية، وما إحتضان منطقة المغرب العربي للنزاع حول الصحراء الغربية أخر مستعمرة في القارة الإفريقية سوى دليل على سيطرة النزعة التوسعية على النظام الحاكم في المغرب ، الذي لم يتأخر في فترة ماضية في الهجوم على أقرب جيرانه بحجة المطالبة بإسترجاع أراضي مازال يصر على أنها جزء لا يتجزأ من وحدته الترابية .

كان يمكن للتنافس الجزائري أن يتخذ طابعا إيجابيا في حالة واحدة وهي أن يغلب على صناع القرار في الدولتين سلوك تعظيم المكاسب المشتركة وخلق مصالح مشتركة تفوق في تأثيراتها ونتائجها الإيجابية ما تنتجه خلافات البلدين حاليا ، وهو الأمر الذي مكن التاريخ من إعادة نفسه وكأننا بصدد معايشة القرن السادس عشر ميلادي الذي سبق وأن أشرنا إلى معالمه الرئيسية ، وأبرزها إستغلال الأطراف الخارجية لهذا التنافس والعمل على تأجيج الخلافات الثنائية بين البلدين وتعظيم المكاسب الإقتصادية و الإستراتيجية والسياسية على حساب الدول ذاتها، ولنا في الأحداث الأخيرة التي عرفتها ليبيا دليل على عمق الشرخ القائم في علاقات البلدين وعدم قدرتهما على تسوية هذه القضية داخل إطار العمل المغاربي المشترك وهو إتحاد المغرب العربي .

شكلت قضية الصحراء الغربية محورا هاما في التنافس الجزائري- المغربي ، ففي الوقت الذي تمثل هذه القضية بالنسبة إلى المغرب ركيزة أساسية كونها حسبه تمثل جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي الذي كان في وقت من الأوقات يمتد إلى حدود السنيغال غرب إفريقيا ، وبالنسبة للجزائر شكلت القضية صفحة جديدة من الدعم الجزائري لقوى التحرر في العالم ومؤازرتها لحق الشعوب في تقرير مصيرها و هو الأمر المعروف عنها حتى قبل إستقلالها ، وشكلت هذه القضية نقطة سجال رئيسية في العلاقات الثنائية بين البلدين إلى غاية اليوم بل وسببا في قطع العلاقات الثنائية في فترة من الفترات.

إن التنافس الجزائري- المغربي في مختلف المحاور التي تناولناها تمثل نموذجا مصغرا لتفاعل القوى السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في البلدين وسعي كل منهما إلى الإرتقاء إلى المرتبة الكفيلة بريادة

المنطقة المغاربية والظهور أمام الأطراف الخارجية بمظهر البلد القادر على مخاطبة البلدان الأخرى و تكوين أفكار وسياسات تحظى بثقة تلك الدول خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمجال الإقتصادي.

ومع توالي التأثيرات السلبية لهذا التنافس خاصة في المجال العسكري وإدخال العلاقات الثنائية في دوامة الأمن، وما تمثله من نقص الثقة بين الطرفين وسيادة حالة الشك و الريبة ، فإن الأمور تظل مرشحة سواءا للهدوء و الإستقرار في حالة توصل الطرفين إلى تحديد الطرق الكفيلة بحل النقاط الخلافية بينهما وتغليب كفة المصالح المشتركة للشعبين على المصالح الضيقة للنظام السياسي في البلدين، فالبلدان على الرغم من كل شيء محكومان بالعيش سويا جنبا إلى جنب ، فكل شيء قابل للتغير بين الدول سوى الجغرافيا على حد وصف بسمارك .

كرونولوجيا العلاقات الجزائرية – المغربية

(1962- 2011)

كرونولوجيا العلاقات الجزائرية – المغربية (1962- 2011)

التاريخ	الحدث البارز
1956	إستقلال المغرب
6 جويلية 1961	التوقيع على بروتوكول إتفاق بين الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة "فرحات عباس " و الملك المغربي الحسن الثاني حول مشكل الحدود
5 جويلية 1962	إستقلال الجزائر
13 مارس 1963	زيارة الملك المغربي الحسن الثاني للجزائر
28 جوان1963	توقيع الجزائرعلى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقر المحافظة على الحدود الموروثة عن الإستعمار
1 - 9 أكتوبر 1963	حرب الرمال
15 جانفي 1969	توقيع البلدان على معاهدة الأخوة وحسن الجوار
ماي 1970	إبرام إتفاقية تلمسان التي نصت على إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين
15 جوان 1972	إبرام معاهدة الرباط
11 - 14 نوفمبر 1975	إنعقاد مؤتمر مدريد الثلاثي (إسبانيا – المغرب- موريتانيا)
26 جانفي 1976	إشتباكات أمغالا 1
15 فيفري 1976	تجدد الإشتباكات في أمغالا 2
27 فيفري1976	الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
6 مارس 1976	إعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية
7 مارس 1976	إعلان المغرب عن قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر
26 فيفري 1983	عقد القمة الأولى بين الملك المغربي الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد
7 أفريل 1983	عودة التنقل الحر بين البلدين
16 ماي 1988	إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب
5 جوان 1988	إعادة فتح الحدود رسميا بين البلدين
17 فيفري 1989	الإعلان عن تأسيس الاتحاد المغاربي في مدينة مراكش المغربية
8-6 فيفري1989	زيارة الشاذلي بن جديد إلى إفران وهي أول زيارة لرئيس جزائري إلى المغرب منذ 1972
جوان 1992	مصادقة المغرب على اتفاقية 15 جوان 1972 التي نصت على وضع حد نهائي لمشكل الحدود الجزائري المغربي
26أوت 1994	المغرب يفرض التأشيرة على الجزائريين على إثر تفجيرات فندق مغربي

27 أوت 1994	رد الجزائر على القرار المغربي بفرض التاشيرة وغلق الحدود البرية
21 ديسمبر 1995	طلب المغرب تجميد أنشطة مؤسسات إتحاد المغرب العربي
16 أفريل 1999	إنتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر
23 جويلية 1999	وفاة الملك المغربي الحسن الثاني على إثر سكتة قلبية
في أفريل 2000	زيارة وزير الداخلية المغربي " أحمد بيداوي " للجزائر
نوفمبر 2000	زيارة وزير الداخلية الجزائري " نور الدين يزيد زرهوني " للمغرب
16 مارس 2010	طلب المغرب المشاركة في الاجتماع التشاوري لوزراء دول الساحل المنعقد بالجزائر و الذي قوبل بالرفض
17 فيفري 2011	الطيب الفاسي الفهري وزير الخارجية المغربي يحمل الجزائر مسؤولية الإحتجاجات التي إندلعت في المغرب المطالبة بالإصلاح السياسي
25 أفريل – 2ماي 2011	زيارة وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري رشيد بن عيسى للمغرب والتوقيع على مذكرات تفاهم في مجال الفلاحة والتنمية الريفية
18 إلى 20 ماي 2011	زيارة وزير الموارد المائية الجزائري عبد المالك سلال إلى المغرب في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين وإنشاء لجنة تقنية مختصة للتعاون في مجال الموارد المائية
30 ماي 2011	الوزير الأول الجزائري أحمد أويحي يتهم اللوبي المغربي في واشنطن بتلفيق تهمة دعم الجزائر للقذافي بالمرتزقة
23 أكتوبر 2011	تحميل وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي للجزائر مسؤولية إختطاف رعيتين إسبانيتين و إيطالي من مخيم الرابوني في منطقة تندوف
7 نوفمبر 2011	دعوة الملك المغربي الجزائر إلى تجاوز الخلافات و الحوار والتكامل والتنمية، وإستعداد المغرب لتجاوز ما سماه بالإنغلاق والخلافات.

قائمة المراجع

1- الكتب :

أ- باللغة العربية:

1. الشامي على، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي** ، بيروت : دار الكلمة ، 1980.
2. الهرماسي عبد الباقي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 .
3. بشاري محمد ، **العالم الإسلامي وتحديات 11 سبتمبر 2001 : الواقع والمآل** ، دمشق : دار الفكر ، 2006 .
4. بطرس بطرس غالي ، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** ، القاهرة : مكتبة الأنجلومصرية ،1987.
5. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي_**، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 .
6. بن خروف عمار، **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي**، الجزء الأول، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
7. بوعشة محمد ، " **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك** " ،في سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.
8. دورتي جيمس ، روبرت بالزتغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة : وليد عبد الحي ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 .
9. مبارك زكي، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية والجزائرية**، الرباط : دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، 2007.

ب- باللغة الفرنسية:

1. Balta Paul, **Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, Paris, La Découverte, 1990.
2. Braudel Fernand**, La Méditerranée : l'espace et l'histoire**, Paris, Flammarion, 1986.
3. Boniface Pascal, **L'année stratégique 2010**, Paris, Dalloz, 2010.

4. De Froberville Marine**, Le Sahara occidental : la confiance perdue, l'impartialité de l'ONU à l'épreuve**, Paris, L' harmattan, 1996.
5. Oualalou Fathallah, **Après Barcelone, le Maghreb est nécessaire,** Edition Toubkal, L'harmattan, 1996.

2- المقالات :

1.2. المقالات المنشورة في المجلات :

أ- باللغة العربية :

1. الأيوبي نزيه ، " جيران متباعدون : العلاقات الإقتصادية والسياسية بين أوروبا و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ،عدد 124، أفريل 1996.
2. زايد عبيد الله مصباح ،" اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع "،مجلة المستقبل العربي ، عدد : 236، 1998/10 .
3. عبد الله وليد ، تقدير تحليلي لما ورد في وثيقة التراث حول " الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا في المنظور الاستراتيجي الأمريكي" ،دراسات مختارة، القاهرة : الدار العربية للدراسات و النشر ، أفريل 2006.
4. غزالي محفوظ ، "الشركات المتعددة الجنسيات جنوب – جنوب للتعاون الجهوي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية والسياسية ،جامعة الجزائر ،عدد 1998/2.
5. شكري عز الدين ، " المغرب العربي أليات الوحدة والتجزئة " ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ،عدد 93، يوليو 1988.
6. مهابة أحمد ، " مشكلات الحدود في المغرب العربي " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 111، يناير 1993.

ب- باللغة الفرنسية :

1. Belkacem Nadia, **« Quand le Maroc voulait envahir la Mauritanie** », Tel Quel, Rabat, 26 novembre - 2 décembre 2005.
2. Chikh Slimane, **‹‹ La politique africaine de l'Algérie**›› , Annuaire de l'Afrique du Nord , Paris,1978 .
3. Ksikes Driss, **« Nos voisins sont- ils nos ennemis** ? », Tel Quel , n° 106, Rabat, 20 - 26 octobre 2003.

4. Mahroug Moncef, **" UMA : A quand la relance** ?", Jeune Afrique, n° 1887, Paris, 05-11 Mars 1997.
5. Mohsin Khadija, **‹‹ Le règlement du conflit du Sahara occidental à l'épreuve de la nouvelle donne régionale**››, Politique Africaine, n°76, Paris, Décembre 1999.
6. Ouazani Chérif, **« Un binôme pour les réformes** », Jeune Afrique, n° 2628 , Paris, 22- 28 Mai 2011.
7. Rahabi Abdelaziz, « **Voilà pourquoi le Maroc a vaincu l'Algérie** », La Vérité, n°417, Rabat, 10-16 avril 2010.
8. Tigrine Merzak, **« La dernière farce d'Alger** », La Vérité, n° 417, Rabat, 10-16 Avril 2010.
9. Temlalli Yassine, « **La folie de l'armement gagne le Maghreb** », AFKAR / IDEES, Rabat, Eté 2008.

ج- باللغة الانجليزية :

1. Boubkeur A, "**Salafism and radical politics in port conflict Algeria**", Carnegie papers, Carnegie middle east centre, n° 11, Washington, Carnegie endowment for international peace, 2008.
2. Christensen Tomas J., **" the contemporary security dilemma; Taiwan conflict** " , the Washington quanterly,vol 25, 2002.

2.2. المقالات المنشورة في الجرائد:

أ- باللغة العربية:

1. الإدريسي رشيد ، " **حركة 20 فيفري تخرج إلى الشارع وتطالب بالإسقاط الحقيقي للفساد والإستبداد** " ، الخبر ، العدد: 6390، 19 جوان 2011.
2. الناصر محمد ، " **محمد بن عبد العزيز : المغرب يرتكب أعمال قمع وحشية على أرض تحت وصاية الأمم المتحدة** " ، صوت الأحرار ، العدد : 4039 ، 23 ماي 2011.
3. إسماعيل فلاح، " **وثيقة سرية تكشف تآمر الحسن الثاني والقذافي على الجزائر** "، النهار الجديد ، العدد 10،1038 مارس 2011.

4. التازي محمد ، " **نحن و الجزائر : التسلح الجزائري والحشود العسكرية على الحدود الشرقية** " ، العلم، يوم 22 أفريل 2001.
5. بلعمري رمضان ، " **المغرب والأردن يسعيان للإنضمام إلى نادي الممالك العربية** " ، الخبر، العدد : 6352، 12 ماي 2011.
6. بوعاتي جمال ، " **الخلافات بين قادة الدول الأعضاء وراء تعثر الإتحاد المغاربي**" ، الخبر، العدد : 6269 ، 17 فيفري 2011.
7. بن أحمد محمد ، " **الحرب الليبية ترفع الإنفاق العسكري والأمني للجزائر ب 60 بالمائة** " ، الخبر، العدد : 6410 ، 9 جويلية 2011.
8. باشوش نوارة ، " **إحباط تهريب سلع بقيمة 1400 مليار إلى المغرب** " ، الشروق اليومي، العدد: 3316، 6 جوان 2011.
9. بلوصيف سهام ، " **جولة سابعة غير رسمية بين البوليساريو والمغرب في ماي المقبل** " ، صوت الأحرار، العدد : 3978 ، 12 مارس 2011.
10. حريشان عبد القادر ، " **محمد السادس يتنازل عن 25 % من صلاحياته** " ، الخبر، العدد : 6390، 19 جوان 2011.
11. ح .س ، " **الجزائر و سوريا والهند على رأس قائمة المستوردين للسلاح الروسي** " ، الخبر، العدد : 6422، 21 جويلية 2011.
12. دلال عمر ، "**ميمون ينفي إستغلال الجزائر الوضع في تونس لإستقطاب السياح الأجانب** " ، صوت الأحرار، العدد : 4036 ، 19 ماي 2011.
13. رزاوي لخضر ، " **المغرب يتسلم 4 مقاتلات مشابهة لسلاح الجو الإسرائيلي** " ، الشروق اليومي ، العدد : 3377 ، 6 أوت 2011.
14. رزاوي لخضر ، " **واشنطن تشيد بجهود الجزائر في مجال الإصلاحات** " ، الشروق اليومي ، العدد : 3283، 4 ماي 2011.
15. سليمان.ح ، " **الجزائر تصنف في المرتبة 81 من حيث الاستقرار من بين 177 دولة** " ، الخبر، العدد : 6425، 24 جويلية 2011.
16. سميرة بلعمري ، " **برنامج إغاثة لرد الاعتبار للتوارق وسحب وصاية دول الجوار** " ، الشروق اليومي، العدد : 3039، 23 أكتوبر 2010.
17. سميرة بلعمري ، " **مؤتمر البوليساريو سيدرس خيار العودة إلى الحرب لأن الجيش نفذ صبره** " ، الخبر، العدد : 6285 ، 5 مارس 2011.

18. سميرة بلعمري ، " **الجمارك تتصدى لمحاولة تهريب 21.6 طن من النحاس نحو المغرب** " ، الخبر ، العدد : 6358 ، 18 ماي 2011.

19. شربال هارون ، " **السوق الجزائري ... رهان المغاربة لرفع إيرادات السياحة** " ، الخبر ، العدد : 6520، 29 أكتوبر 2011.

20.شربال هارون ، " **إسبانيا إقترحت منح الحكم الذاتي للصحراء الغربية** " ، الخبر ، العدد : 6207 ، 16 ديسمبر 2010.

21. شربال هارون ، " **جوبي يضغط على بان كي مون لحذف توسيع مهمة المينورسو من تقريره السنوي** " ، الخبر ، العدد : 6334 ، 23 أفريل 2011.

22.فاضل زبير ، " **حجز أكثر من 31 قنطار من المخدرات المغربية في النعامة** " ، الخبر ، العدد : 6459، 27 أوت 2011.

23. عوض صالح، "**إسرائيل تخصص تقريرا مفصلا عن القوة العسكرية للجزائر**"، الشروق اليومي ، العدد : 3152، 23 ديسمبر 2010.

24. قريمش سميرة ، "**سفير المغرب بالكويت : الإستثمارات الكويتية في المغرب 9 مليارات درهم** "، النهار ، العدد : 1188، 8 مارس 2011.

25.قريمش سميرة ، " **وفد أمني جزائري يعاين ترتيبات مالي العسكرية لمحاربة القاعدة** " ، الخبر ، العدد : 6337 ، 26 أفريل 2011.

26. قمراوي غنية، " **بوتفليقة رفض مقترحا إسبانيّا بتحاور المغرب مع الجزائر بدل البوليساريو** " ، الشروق اليومي ،العدد : 3144 ، 15 ديسمبر 2010.

27.صواليلي حفيظ ، " **ماهو مشروع ديزرتيك ؟** " ، الخبر ، العدد : 6206 ، 15 ديسمبر 2010.

28. صواليلي حفيظ ، " **الجزائر وجهة غير جذابة للإستثمارات الأجنبية** " ، الخبر ، العدد : 6513 ، 22 أكتوبر 2011.

ب- باللغة الفرنسية :

1. Baghzouz Aomar, " **Le non - Maghreb est-il une fatalité** ? ", Alger, El- Watan,17 Février 1997.
2. Berkouk Safia , « **La Tunisie boudée, la Turquie en profite** », Alger, El watan Economie, n° 298, 18- 24 juin 2011.
3. **Chiffres clés**,(Auteur non identifié), Alger, El watan Economie, n° 298, 18- 24 juin 2011.

4. Sahar Lies, «**L'histoire de la DII** », Alger, El watan, n° 6285, 23 juin 2011.
5. Makedhi Madjid, « **Les raisons d'un surarmement** », Alger, El watan, n°5255, 20 février 2008.

3- الوثائق الرسمية:

1. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من السفارة الجزائرية بطرابلس** ، رقم 932، 21 ماي 2007.
2. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من السفارة الجزائرية بطرابلس** ، رقم 1049 ، 12 جوان 2007.
3. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من سفارة الجزائر بالرباط ،" دعوة للمشاركة في مهرجان بويز كارن"** ، 3 مارس 2010.
4. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من سفارة الجزائر بالرباط ، " دعوة من طرف الجمعية المغربية للعناية بالآثار والفن والثقافة "** ، 2 جوان 2010 .
5. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من سفارة الجزائر بالرباط ، "دعوة من طرف نقابة المسرحيين المغاربة "** ، 20 أفريل 2011.
6. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **برقية من سفارة الجزائر بالرباط ، " دعوة للمشاركة في الدورة 16 للمهرجان الدولي للموسيقى الأندلسية "** ، 10 مارس 2011.

4- القواميس والموسوعات :

أ- باللغة العربية :

- **البحار و المحيطات** ، سلسلة كتاب المعرفة ، جنيف : نشر شركة ترادكسيم، ب.ت.ن.

ب- باللغة الإنجليزية :

- François Dounenge, Aubouin Jean, Delga Michel ,**ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS**, Paris : Encyclopedia universalis, vol.14.

5- دراسات غير منشورة :

أ- باللغة العربية :

1. سراي سعاد ، **العلاقات الجزائرية- المغربية من خلال جريدة الخبر دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين 2000 و 2005** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر : كلية الإعلام والاتصال ، 2006-2007.
2. مصطفى صايج ، **تطور العلاقات الجزائرية – المغربية (1962- 2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ،1995-1996.
3. موساوي لخضر ، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2009 - 2010 .

ب- باللغة الفرنسية :

- Amribet Ahmed, ‹‹ **Contribution de L'OUA à la paix et la sécurité en Afrique subsaharienne (analyse d'une dynamique et ses limites**)›› ,Thèse de Doctorat d'Etat en Droit public, Rabat, Université Mohammed V, Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales , 1993 .

6- مقالات منشورة على شبكة الأنترنت :

أ- باللغة العربية :

1. العربي حبشي ، " **المغرب يحصل على شريك من أجل الديمقراطية** " ،موقع جريدة الإتحاد الاشتراكي المغربية ، تاريخ الإطلاع : 15 جويلية 2011 ، http://www.alittihad.press.ma/def.asp?codelangue=29&id_info=132017&date
2. الشباكي عبد الإله ،" **دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية - الطريقة التيجانية نموذجا - وإفريقيا** " ، الحوار المتمدن ، العدد: 1977 ، تاريخ الإطلاع :23 جويلية 2011 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102773
3. الكنبوري إدريس ، " المغرب والجزائر ، تبادل الرسائل العسكرية " ، موقع الإسلام اليوم ، تاريخ الإطلاع : 13 مارس 2010 ، http:// www.islamtoday.net / bohooth/artshow-13-5590.htm.

4. بلخيرات حسين ، " **المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي : تحليل لعوامل الإختلال** " ، تاريخ الإطلاع : 7 أوت 2011 ، http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/165.

5. بلهواري .ن ، " **إحباط عملية تهريب 10 قناطير من المخدرات** " ، موقع الخبر ، تاريخ الإطلاع : 7 ديسمبر 2011، http://www.elkhabar.com/ar/watan/237664.html

6. بوخارس أنور ، " **هل يوجد مكان للمغرب في مجلس التعاون الخليجي؟** " ، موقع كارنيجي، تاريخ الإطلاع : 25 ماي 2010 ، http://carnegieendowment.org/2011/05/25/%D9%87%D9%84

7. بلقاسم عثمان ، " **البرلمان الأوروبي يرى في الإصلاحات السياسية في الجزائر" فرصة تاريخية**" ، موقع الإذاعة الجزائرية، تاريخ الإطلاع : 4 نوفمبر2011 http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=11473:-q-q&catid=56:2010-05-13-10-29-46&Itemid=109

8. حمادو رشيد ، " **الرباط تروّج لـ "سوء مناخ الأعمال بالجزائر" وتفتك مشروع "ديزرتيك الألماني"** "، موقع Algerie360، تاريخ الإطلاع : 10 سبتمبر 2011، http://www.algerie360.com/ar/59159

9. ح.ص ، " **الرباط تجني 13 مليار دولار من تجارة الحشيش** " ، موقع الخبر ، تاريخ الإطلاع : 7 ديسمبر 2010 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/237663.htm

10. شراق محمد ، " **قيادة أركان تمنراست تعتبر قفزة نوعية في مكافحة الإرهاب** " ، نقلا عن موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع : 27 جويلية 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/260314.html

11. شراق محمد ، " **إتفاق جزائري مالي لمضاعفة الجهود لمكافحة الإرهاب وأمن الحدود** " ، موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع : 13 جويلية 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/258970.html

12. قدادرة عاطف ، " **جيجل تحتضن مقر لواء شمال إفريقيا للقوة العسكرية الإفريقية** " ، موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع : 26 جانفي 2011 ، www.elkhabar.com/ar/archives/.../252891.html

13. قدادرة عاطف ، " **دول الساحل تفوض الجزائر لدعوة الأوروبيين وأمريكا لإجتماع محاربة الإرهاب** " ، موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع : 22 ماي 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/254076.html

14. قريمش سميرة، " **السفير المغربي بالكويت : الإستثمارات الكويتية في المغرب 9 مليارات درهم** " ، موقع النهار، تاريخ الإطلاع : 8 مارس 2011، http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=258865&date=0803201

15.مقنع لحسن ،" **الإتحاد الأوروبي يقدم دعما ماليا للمغرب لتعزيز وتوسيع الإصلاحات السياسية** " ، موقع مغارب.كوم، تاريخ الإطلاع : 13 أوت 2011 ، http://www.magharib.com/node/15158

16.يس حميد ، " **هيئات ومجموعات دولية ستشارك في الاجتماع الأمني عالي المستوى بالجزائر**_" ، موقع الخبر ،تاريخ الإطلاع : 15 جويلية 2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/politique/259214.html

17. الجزيرة نت،" **مسيرات مطالبة بالإصلاح في المغرب** "، تاريخ الإطلاع : 20 مارس 2011: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FFFE8396-562D-4337-90FD-AC2031029D81.htm?GoogleStatID=9

18.الجزيرة نت ، " **تأهب أمني وخلافات بمعارضة المغرب** "،تاريخ الإطلاع : 20 فيفري 2011: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/06D73026-C580-4425-B415-DADEF8EAA19B.htm?GoogleStatID=9

19. الجزيرة نت ، " **دعوة بفيسبوك للإحتجاج في المغرب**" ، تاريخ الإطلاع : 8 فيفري 2011 : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9996F46D-F5D8-4002-96E4-8415AC8A43EB.htm

20. الجزيرة نت ، " **دعم لإحتجاجات 20 فبراير بالمغرب** " ، تاريخ الإطلاع : 17 فيفري 2011، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4073AF72-3811-450C-BD8B-6662EBBC17D4.htm

21. وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، " **الإتحاد الأوروبي يرحب بمشروع العاهل المغربي بشأن الإصلاحات الدستورية** " ، تاريخ الإطلاع : 19 جوان 2011 ، http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2174990&Language=ar

22. وكالة الأنباء الجزائرية ،" **تقرير أممي: الجزائر الثامنة إفريقيا في الإستثمارات الأجنبية المباشرة**" ، موقع الشروق اليومي ، تاريخ الإطلاع: 28 جويلية 2011، http://www.echoroukonline.com/ara/national/80695.html

23. الموقع الرسمي للحكومة المغربية على الأنترنت ،" **ميثاق الإستثمار في المغرب** " ، تاريخ الإطلاع : 12 نوفمبر 2011 ،على الرابط التالي : http://www.maroc.ma/NR/exeres/83208BFE-328E-46F2-B91A-.htm

24. **نص خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة** يوم 15 أفريل 2011 ،تاريخ الإطلاع :17 أفريل 2011 ، http://ar.wikisource.org/wiki/%D9%86%D8%B5_A8_84_2011

25.الجزائر – أ ف ب، " **واشنطن تراقب تنفيذ الإصلاحات السياسية في المغرب والجزائر"** ، تاريخ الإطلاع: 4 نوفمبر 2011، http://hespress.com/politique/40646.html

26. ذي ناشيونال ، "**المغرب الأكثر تحمساً لمشروع "ديزرتيك "** ، الإتحاد، تاريخ الإطلاع : 9 نوفمبر2011، http://www.alittihad.ae/details.php?id=103358&y=201

27. الموقع المغربي هسبريس ، **"المغرب يصدّر الكهرباء لفرنسا إبتداء من الخريف** " ،تاريخ الإطلاع : 13 نوفمبر 2011، http://hespress.com/permalink/31502.html

28. موقع جريدة العلم المغربية ، " **المغرب أصبح يتموقع كقوة إقتصادية ناشئة إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بنسبة 29 بالمائة"** ، تاريخ الإطلاع : 20 سبتمبر 2011، http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=&date_ar=2011-9-20

29.موقع مغرس المغربي ، " **رشيدة داتي: الإصلاحات الدستورية بالمغرب تكتسي طابعا 'رائدا وثوريا'** " ، تاريخ الإطلاع : 20 جوان 2011، http://www.maghress.com/almaghribia/133835

30.جريدة صوت الأحرار الجزائرية ، " **المغرب يسعى إلى إستعادة التوازن الإستراتيجي مع الجزائر عبر بوابة واشنطن** " ، ، تاريخ الإطلاع : 12 جانفي 2010.

http://www.sawt-ahrar.net/online/modules-php?name-filesarticle and sid 13569.

31.موقع موسوعة مقاتل من الصحراء ، "**مشكلة الصحراء الغربية** ",تاريخ الإطلاع : 10 جانفي 2011،

http://www.moqatel.com/openshare/Informatio/information.doc_cvt.htm

ب- باللغة الأجنبية :

1. Larot Pascal, "**La Geoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales** ", date de consultation :12 février 2011, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/img/pdf/fd001147. pdf.

2. Porter G.D, **"Islamist terrorism and energy sector security in Algeria ",** Terrorism Monitor, vol. 5, n°12, Juin 2007, http://www.pinr.com/report.php?ac-view-report-report.id.641, date de consultation :18 février 2010.
3. **« African economies promising 2011** », (Auteur non identifié), date de consultation:23 octobre 2011, http://www.ft.com/search?queryText=African+economies+promising&ftsearchType=type_news.
4. Le "**Partenariat de "Deauville**": aider les pays arabes dans leur transition vers des sociétés libres et démocratiques, (Auteur non identifié), date de consultation :27 mai 2010,

http://www.g20-g8.com/g8-g20/g8/francais/en-direct/actualites/le-partenariat-de-deauville-aider.1318.html.

5. **Le Maroc et l'Afrique**, (Auteur non identifié), date de consultation :14 juin 2011,

www.Reynier.com / Anthro/Afrique/Maghreb/Maroc-Afrique.html.

7- مراجع أخرى :

1. **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002/2001**، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية و مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، 2002.
2. **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2007-2008** ، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية ، أكتوبر 2008.
3. **التقرير الإستراتيجي المغربي 1995-1996**، الرباط : مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية، 1996.

الملاحق

الملحق رقم واحد (01)

بروتوكول الإتفاق بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و الملك المغربي الحسن الثاني

يتعلق بمسألة الحدود بين الجزائر والمغرب في 6 جويلية 1961

Protocole d'accord du 6 juillet 1961 entre le Maroc et le GPRA au sujet de la délimination des frontières

Le gouvernement de sa Majeste le Roi du Maroc et le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne,animés par les sentiments de solidarité et de fraternité maghrebines,conscients de leur destin africain et désireux de concretiser les aspirations communes de leurs peuples,ont convenu de ce qui suit :

Fidèles à l'esprit de la conférence de Tanger du mois d'Avril 1958 et fermement attachés à la Charte et aux résolutions adoptées par la Conference de Casablanca , les deux gouvernements décident d'entreprendre l'édification du Maghreb arabe sur la base d'une fraternelle association dans le domaine politique et économique .

Le gouvernement de sa Majesté le Roi du Maroc réaffirme son soutien inconditionnel au peuple algérien dans sa lutte pour son indépendance et son unité nationales ; il proclame son appui sans réserve au Gouvernement Provisoire de la République Algérienne dans ses négociations avec la France sur la base du respect de l'intégrité du territoire algerien. Le gouvernement de sa Mageste le Roi du maroc s'opposera par tous les moyens à toute tentative de partage ou d'amputation du territoire algérien.

Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne reconnaît pour sa part que le problème posé par la délimitation imposé arbitrairement par la France entre les deux pays trouvera sa solution dans des négociations entre les gouvernements du royaume du Maroc et de l'algérie indépendante .

A cette fin , les deux gouvernements décident la création d'une commission algéro – marocaine qui se reunira dans les meilleurs delais pour procèder à l'étude et à la solution de ce probleme dans un esprit de fraternité et d'unité maghrebines .

De ce fait , le Gouvernement Provisoire de la Republique Algerienne réaffirme que les accords qui pourront intervenir à la suite des négociations franco – algériennes ne sauraient être opposables au Maroc quant aux délimitations territoriales algéro- marocaines.

Fait a **Rabat** , le 06 Juillet 1961.

Signé :

- Sa Majeste **Hassan II** Roi du Maroc .

- Son Excellence **Ferhat Abbas** President du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

المصدر : مصطفى صايج ، **تطور العلاقات الجزائرية – المغربية (1962- 2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ،1995-1996، ص 161.

الملحق رقم (02)

معاهدة الأخوة وحسن الجوار بين المغرب والجزائر 15 يناير 1969

إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية ، رغبة منهما في تقوية أواصر الأخوة والصداقة، وحسن الجوار التي تمليها العوامل التاريخية العريقة القائمة بين البلدين وبين الشعبين.

تلبية للرغبة المتبادلة في تعميق العلاقات الأخوية ودعمها في جميع الميادين خاصة منها الإقتصادية و الثقافية ، على أساس الإحترام المتبادل للسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والمساواة بينهما في المصالح المشتركة.

حرصا مهما على المساهمة عن طريق علاقاتهما المتبادلة في بناء المغرب العربي الكبير ووحدة الأمة العربية، ودعم الوحدة الإفريقية وتحقيق العدالة والسلم.

و رغبة منهما في تحقيق التعاون المتبادل والتشاور في كل ما يتعلق بتحقيق السلم وكذا في مجابهة أي شكل من أشكال العدوان ووفقا لبنود ميثاق الأمم المتحدة.

تأكيدا منهما بأن نجاح العلاقات الودية و تقويتها، والتعاون المشترك بينهما يتفق ومصالح البلدين والشعبين الشقيقيْن.

و إعتقادا منهما بأن علاقاتهما المتبادلة تساهم في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

قررتا لهذا الغرض عقد هذه المعاهدة، وعيّنا عنهما المفوضيْن الآتية أسماؤهما:

معالي السيد **عبد العزيز بوتفليقة** وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

معالي الدكتور **أحمد العراقي** وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية اللذيْن بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام وثبتت صحتها إتفقا على ما يلي:

المادة 1 : يسود بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية سلم دائم وصداقة متينة وجوار مثمر ينبع من روح وضمير الأخوة العريقة بين الشعبيْن الشقيقيْن ويهدف إلى تشييد مستقبل مشترك.

المادة 2 : يتعهد الطرفان المتعاقدان بدعم علاقاتهما المشتركة في جميع الميادين ، وخاصة الميادين الإقتصادية والثقافية ، مساهمة منهما في توسيع مجالات التفاهم المتبادل بين شعبي الجزائر والمغرب الشقيقيْن وتقوية الصداقة وحسن الجوار بينهما.

المادة 3 : نظرا لأن التعاون الإقتصادي المتبادل بينهما يكون أساسا متينا لعلاقاتهما السلمية ، والودية ، ويهدف إلى رقي بلديْهما ، يقوم الطرفان المتعاقدان بتقديم المساهمة المتبادلة قصد تطوير التعاون في جميع الميادين لمصلحة البلديْن

المادة 4 : في حالة حدوث نزاع أو تعارض كيفما كان شكله يحرم الطرفان المتعاقدان إستعمال وسائل العنف بينهما ويعملان على حل هذا النزاع بالوسائل السلمية طبقا لروح الصداقة والأخوة وحسن الجوار ، وعملا بمبادئ وقرارات منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

المادة 5 : يتعهد الطرفان بعدم الإنخراط في أي حلف و تحالف موجه ضد أحدهما.

المادة 6 : تدعيما لأواصر التضامن والإخاء التي تجمع بين الشعبيْن الشقيقيْن وتمشيا مع ما تفرضه عليهما روح الجوار ، وعملا منهما بالثقة المتبادلة بينهما فقد قرر الطرفان عرض مجموع القضايا المتعلقة بينهما على لجان ثنائية تتكفل بإيجاد الحلول المناسبة لها في كل نطاق علاقتهما الثنائية وبالوسائل التي يرتئيانها كفيلة بتحقيق رغبتهما المشتركة في التغلب على جميع الصعاب والإنطلاق السريع في تعاونهما المنشود.

المادة 7 : تدخل هذه المعاهدة في حيّز التنفيذ يوم الإمضاء ويوم تبادل وثائق المصادقة.

المادة 8 : تبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين سنة إبتداء من تاريخ دخولها في حيز التنفيذ ، وتجدد تلقائيا لمدة عشرين سنة أخرى ما لم يصدر عن أحد الطرفيْن المتعاقديْن إشعار كتابي إلى الطرف الآخر بالرغبة في إلغائها، وذلك قبل إنتهائها بسنة.

وحرر في نسختيْن باللغة العربية بالقصر الملكي العامر بإيفران ، بتاريخ 26 شوال 1388 موافق 15 يناير سنة 1969.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **عبد العزيز بوتفليقة**.

عن المملكة المغربية: **أحمد العراقي**.

المصدر : وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، المديرية العامة للبلدان العربية، المديرية الفرعية للمغرب العربي وإتحاد المغرب العربي ، مكتب المغرب ، فيفري 1969.

الملحق رقم (03)

البلاغ الكامل الصادر عن وزارة الداخلية المغربية فيما يخص غلق الحدود مع الجزائر

السبت 18 ربيع الأول 1415 هجري الموافق 27 أوت 1994

في إطار عمليات البحث والمراقبة التي قررتها الحكومة مباشرة بعد الهجوم المسلح الذي وقع في بهو فندق" أطلس –أَسني " بمراكش، تمكنت مصالح الأمن ليلة الخميس – الجمعة 26 أوت 1994 بفاس من إلقاء القبض على عنصرين اثنين من مجموعة مسلحة.

وقد تم إلقاءُ القبض على هذين العنصرين بفضل العمل الجبار والديناميكي الذي تبذلهكاّفة المصالح التي تساهم في الحفاظ على الأمن، ونتيجة تعبئة رجال وأعوان السلطة ومساهمة السكان بروح من المواطنة و التلقائية .وكان بحوزة الشخصين الذي تم إلقاء القبض عليهما أسلحة حربيةومستلزماُتها.

وبحسب العناصر الأولية للتحقيق، فإن المجموعة المسلحة التي تضم جزائريين على العموم وبعض المغاربة القادمين من فرنسا كانت تعتزم شن هجومات على بعض المؤسسات البنكية وعلى عناصر من مصالح الأمن وعلى سكان آمنين.

و نظرا لثبوت تورط مواطنين جزائريين أو من أصل جزائري، قررت الحكومة المغربية فرض تأشيرة إلزامية للدخول إلى المغرب على كلّ الزائرين من جنسية جزائرية وكل الأجانب الذين يحملون جنسيات أخرى لكنهم من أصل جزائري.

و قد توصلت السلطات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة بالتعليمات الضرورية لتنفيذ هذا القرار الحكومي، وتم إبلاغها بتسليم التأشيرات لطالبيها حسب المسطرة المعتادة في هذا الشأن. و تدعو السلطات المغربية الأشخاص من جنسية أو أصل جزائري والموجودين بالمغرب من أجل السياحة أو الأعمال أو العبور أو لأغراض أخرى إلى التقدم في أقرب وقت إلى أقرب مفوضية للشرطة أو مركز للدرك الملكي من مكان وجودهم قصد تسوية وضعيتهم.

وستحرص وزارة الداخلية على إخبار الرأي العام بكل ما استجد من نتائج في التحقيق

المصدر : سعاد سراي، **العلاقات الجزائرية- المغربية من خلال جريدة الخبر دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين 2000 و 2005** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الإتصال، الجزائر : كلية الإعلام و الإتصال ، 2006-2007 ، ص 239.

ملحق رقم (04)

البلاغ المغربي الذي ينص على فرض تأشيرة الدخول إلى المغرب على الجزائريين

أصدرت وزارة الداخلية المغربية البلاغ التالي:

على إثر البلاغ الصادر في 26 أوت 1994 المتعلق بفرض تأشيرة دخول إلى المغرب على الرعايا الجزائريين وجنسيات أخرى من أصل جزائري، تورد وزارة الداخلية التوضيحات التالية :

في انتظار وضع الطاقم الضروري على مستوى سفارات وقنصليات المغرب بالخارج، فإن الزائرين المعنيين بالقرار موضوع البلاغ المشار إليه أعلاه، يمكنهم الحصول على تصريح خاص للدخول إلى المغرب على مستوى المراكز الحدودية.

إن هذا الإجراء صالح إلى غاية يوم الثلاثاء 30 أوت 1994 وسيستفيد منه فقط المسافرين الذين سيُقدمون تبريرا حول جهلهم لهذا الإجراء المقرر من طرف السلطات المغربية أو بسبب وجود ضرورة قصوى لزيارة المغرب.

الأحد 19 ربيع الأول 1415 الموافق 28 أوت 1994

المصدر : سعاد سراي، **العلاقات الجزائرية- المغربية من خلال جريدة الخبر دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين 2000 و 2005** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الإتصال، الجزائر : كلية الإعلام و الإتصال ، 2006-2007 ، ص 240.

الملحق رقم (05)

قائمة المنازعات القائمة بين الجزائر والمغرب الواردة في برقية وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، ماي 2001

أطراف النزاع	مصدر النزاع	**المبلغ المترتب عن النزاع لصالح الطرف الجزائري**
ORMAVA / Real Sider	**عدم احترام أجال لنجاز مشروعين بالمغرب**	4.5 مليون درهم مغربي
IPHIM / ENAPAL	**عدم توافق كمية البضائع مع خصوصيات العقد المبرم**	1.079.845.63 دولار + 26 مليون دينار جزائري
ENIEM / Siemel	**توقف الشركة المغربية عن تصدير منتوجاتها إلى الشركة الجزائرية**	لم تتم الإشارة إلى القيمة المالية
البنك الخارجي الجزائري / بنك وفاء المغرب	**عدم احترام العقد المبرم من الطرف المغربي ورفضه إعادة المبلغ المسدد**	4.5 مليون درهم مغربي
شركة بوزقاق / Sapro	**رفض الطرف المغربي تسديد قيمة الصفقة**	300 ألف درهم مغربي
شركة مغربية / Codicim	**التعرض لصعوبات تجارية بعد غلق الحدود**	7.9 مليون درهم مغربي

المصدر : وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، المديرية العامة للبلدان العربية ، المديرية الفرعية للمغرب العربي و اتحاد المغرب العربي ، مكتب المغرب ، ماي 2001.